

RCHRS

Ramallah Center for Human Rights Studies

مركز رام الله لدراسات حقوق الانسان

تسامح

مجلة فكرية دورية تعنى بقضايا التسامح وحقوق الإنسان

العدد الثالث الخمسون، حزيران 2016

رئيس التحرير

د. إياد البرغوثي

مدير التحرير

طلال أبو ركة

مستشارو التحرير

- | | |
|-----------------------------|---------------------|
| د. محمد محفوظ | د. نها بكر |
| د. عبد الرازق العياري | أ. ريم نزال |
| د. عبد الرحمن الحاج إبراهيم | د. الزبير عروس |
| أ. وفيق هواري | د. جمال بن دحمان |
| أ. على خليل حمد | د. شرزاد أمين |
| أ. طلال عوكل | د. عبد الحسين شعبان |
| أ. زياد عثمان | د. أحمد البرقاوي |



Ramallah Center for Human Rights Studies
مركز رام الله لدراسات حقوق الانسان

ص.ب 2424، رام الله، فلسطين

هاتف 02 2985815

فاكس 02 2413002

بريد الكتروني rchrs@rchrs.org

موقع الكتروني www.rchrs.org

جميع الحقوق محفوظة

© Copyright

RCHRS, Ramallah, Palestine

بالتعاون مع

Friedrich Naumann
STIFTUNG FÜR DIE FREIHEIT

ملاحظة:

الأفكار الواردة في هذه المجلة لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان.

مونتاج الكتروني: بلوبل للدعاية والإعلان



الافتتاحية

0

دراسات ومقالات

- ٩ أثر الإعلام الديني على الشباب الفلسطيني بسام عويضة
- ٢٣ موقف الشباب العربي من التدين زهير الدبعي
- ٤٧ الخطاب الديني.. الثابت المشترك والمختلف بشأنه عاطف سلامة
- ٦٣ خطاب الكراهية في فلسطين .. إيديولوجية أم مجرد سلوك!! عماد محسن
المثقف الفلسطيني بين سلطتين واحتلال
- ٧١ الخطاب الاعلامي الإسرائيلي خالد شعبان
- ٨١ المشروع الوطني الفلسطيني بين الزحرة والانزراح عماد موسى
- ١٠١ الإخوان المسلمين في الجزائر من الوحدة إلى الانشطارية الحزبية شريف يحيى

قوانين وتشريعات

- ١٢٣ واقع السلطة التشريعية في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية رياض عيسه
بعد العام ٢٠٠٦ - ٢٠١٦

تقارير

١٤٥ وفیق هواری قراءة في نتائج الانتخابات المحلية اللبنانية

ثقافة

١٥١ دنيا الأمل اسماعيل اشكاليات الخطاب الديني تجاه قضايا المرأة

رغم الدور الذي لا يكاد يذكر للمثقفين « الحقيقيين » في العالم العربي هذه الأيام، إلا أن وجودهم هو حقيقة موضوعية. ورغم أن نسبتهم ليست كبيرة بين بقية « الأنواع » من المثقفين، إلا أن عددهم لا بأس به أيضاً، وذلك العدد مرشح للزيادة بتقديري.

أنا اتفق تماماً مع إدوارد سعيد أن غالبية مثقفينا إما « أصوليين أو مرتزقة »، أصوليين بالمعنى الإيديولوجي الذي لا يقتصر على الديني وإن كان معظمهم متدينين إسلاميين، و مرتزقة من حيث ارتباطهم بالسلطات في بلدانهم أو بسلطات سلطاتهم في بلدان أخرى، إلا أن ذلك لا ينبغي أن ينفي وجود من اسميتهم بالمثقفين الحقيقيين أو يقلل من أهميتهم، بل ينبغي أن يحفز الكثيرين على الانضمام لهم، وتكثيف نشاطهم من أجل ما هو مرتبط بقضاياهم الكبرى وهمهم العام.

لكن المشكلة المرتبطة بهؤلاء المثقفين الحقيقيين في أيامنا أنهم يعملون فرادى فتشتت الجهود وتكاد تلتشى النتائج. إن ذلك وإن كان ضاراً في الظروف العادية، فإنه كارثي في مثل الظروف التي نمر بها جميعاً في منطقتنا.

السؤال الهام إذًا، أنه ما دامت منطقتنا وشعوبنا قد ذهبت الآن إلى الهويات الأكثر فرعية، وإلى الاقتتال والانقسام، وما دمنا نشهد تحت ناظرينا إعادة تشكيل هذه المنطقة سياسياً وديمغرافياً وجغرافياً وفكرياً، فهل من الطبيعي والضروري أن يجتمع هؤلاء المثقفين الحقيقيين، من أجل أن يقولوا كلمتهم الصادقة، والوطنية والعصرية، والمعبرة تعبيراً حقيقياً عنهم وعن مستقبل ومصالح شعوبهم.

إن سكوت أو عزوف هؤلاء المثقفين في هذه الظروف الكارثية لم يعد مبرراً أو مقبولاً. صحيح أنهم يواجهون ظروفاً في منتهى القسوة وغير المسبوقة، لكن المحاولة ضرورية، إن لم تكن من أجل وضع بذرة التغيير، أو تخفيف آثار التدهور، فللتاريخ الذي - رغم التسامح الذي ندعو له - إلا أنه لا يعرف التسامح.

رئيس التحرير.

دراسات
ومقالات

تأثير الإعلام الديني على الشباب الفلسطيني

د. بسام عويضة *

مقدمة

يخضع الخطاب الإعلامي أحياناً لنوع من التشكيل حيث يتم توظيفه في وسائل الإعلام العربية من أجل أسلمة المضامين الإعلامية سواء كانت رموزاً أو أيقونات، أو مؤثرات، أو إيماءات. وبالتالي فإن الهيمنة على الجمهور العربي واخضاعه والسيطرة عليه، واستحضر هنا قول الباحث التونسي المنجي الزيدي «حان الوقت لنؤمن بأن نهضة الإعلام ليست بالأقمار الصناعية والقنوات الفضائية، وإنما في القدرة على إنتاج الرسالة الإعلامية»^١.

بلغ عدد الهيئات العربية عام ٢٠١٤ التي تبث قنوات فضائية (٧٥٨) هيئة منها (٢٩) رسمية، و (٧٢٩) خاصة، تبث (١٢٩٤) قناة منها (١٦٥) عامة، و (١١٢٩) خاصة، منها (٨٧٦) نظام مفتوح و (٢٥٣) نظام مشفر. من هذه القنوات (١٢٤) قناة موسيقى ومنوعات و (١٥٢) دراما وسينما ومسلسلات، و (١٥٧) رياضة، و (٦٨) اخبارية و (٩٥) دينية.^٢

نسبة القنوات الدينية بلغت ٨٪، في حين تبلغ نسبة مشاهدتها ٤٠٪، في حين يوجد ٣٤ قناة شيعية على القمر الصناعي المصري نايل سات و ١٣ قناة شيعية و ٣٠ قناة مسيحية على القمر عرب سات.^٣

الفضائيات الدينية تضح إجابات جاهزة وحلول معلبة بهدف أسلمة الشارع، فهناك قنوات دينية عامة مثل اقرأ^٤، الرسالة^٥ والصفوة^٦، وهناك قنوات سلفية مثل المجد والناس «للسلفيين» والحكمة والهدى والرحمة والحافظ، وهناك قناة الصوفية للصوفيين، بالإضافة إلى وجود قنوات شيعية مثل المنار و الانوار والفرات واهل البيت والحسين والكوثر، كما يوجد قنوات دينية سياسية مثل الاقصى والقدس وأيضاً للأطفال مثل طه وطيور الجنة.

من سمات هذه القنوات الدينية انها تخطط اتجاه سلفي متطرف متشدد وهناك غياب واضح للمهنية الإعلامية فيها، وغياب للحيادية والمعلومات والتركيز على العواطف والمشاعر وهناك سياسة تحريرية موجهة وانتقائية.

التأثير في الرأي العام

لكي تصل الرسالة الإعلامية إلى الرأي العام، لا بد وأن تمر هذه الصورة عبر جدار حديدي يفصل بين الرسالة الإعلامية والجمهور، وفي داخل هذا الجدار، هناك صورة عقلية أو ذهنية تتكون من مخزون ثقافي أو معرفي، هو عبارة عن جملة من العادات والتقاليد والمعتقدات والخيال الجمعي والمشاعر والقيم المجتمعية و القيم الثقافية والموروثة والنفسية، بعد ذلك، إذا سمح هذا الجدار للرسالة بالمرور فإنها تمر، وتؤثر في الفرد، وقد تغير سلوكه.^٦

تحاول وسائل الإعلام العربية في الوقت الحاضر التأثير في الاتجاه^٧، أو الصورة العقلية أو الذهنية عند الفرد بهدف تغيير المخزون الموجود في «الصورة الذهنية» أو «الصورة العقلية»، وهذا يعني «أن التغيير الذي ينجم عن الرسائل الإعلامية لا بد أن يكون مسبقاً بالتعلم، ولدى ورود معارف ومعلومات جديدة لا تتفق والمخزون المعرفي، فإن حالة من عدم الانسجام أو التآلف تحدث وتقود إلى توليد حالة من التنافر المعرفي، وهذه حالة غير مريحة نفسياً تؤدي إلى حدوث التوتر والقلق ويسعى الإنسان جاهداً للتغلب عليها من خلال البحث عن معلومات جديدة تعيد التوازن إلى النفس ونتيجة للمعلومات الجديدة قد يغير الإنسان موقفه السابق أو يبقى ثابتاً عليه، وفي كلتا الحالتين تكون النتيجة زوال القلق النفسي والتوتر فيسود الانسجام والتآلف والتوافق في النفس الإنسانية من جديد».^٨

حول ذلك، يقول أستاذ الإعلام عصام الموسى: «تغيير الاتجاه الناجم عن قبول معلومات جديدة يعني القبول بوجهة نظر جديدة استطاعت أن تفرض نفسها وتتغلب على الدفاعات والمقاومة التي أبدتها الأفكار والمعتقدات السابقة، لهذا عملت المعلومات الجديدة على إزاحة الأفكار القديمة وإبدالها بأفكار جديدة متآلفة ومنسجمة مع تلك المعلومات، وهذه بدورها فرضت نفسها على المخزون المعرفي مؤدية إلى تشكيل وحداته من جديد».^٩

إن النتيجة المتوقعة من إعادة تشكيل وحدات المخزون المعرفي يترتب عليه تغيير في السلوك، فقد تكون المعلومات أو الأخبار أو التقارير الانتقائية^{١٠} التي توفرها وسائل الإعلام حول الانتخابات التشريعية مثلاً العامل الحاسم في التأثير على قرارنا بانتخاب هذا الحزب دون الآخر.^{١١}

كما تتبع وسائل الإعلام العربية آلية لإحداث تغيير في المخزون المعرفي عن طريق الاستعانة برموز ومرجعيات، فعند تبني تصور معين، يتم الاستعانة بأحد الرموز «الكبار»

للتأثير على الرأي العام، مثل استعانة قناة «الجزيرة» القطرية بيوسف القرضاوي، باعتباره مرجعاً سنياً بارزاً.

هذا التأثير السلبي الإنتقائي كان صلب النظرية الثقافية النقدية^{١٢}، أو ما تُعرف «بمدرسة فرانكفورت»، التي ترى أن «المجتمع يُعاني من ظلم واستعباد أولئك الناس^{١٣}.. الذين يسيطرون على وسائل الإعلام»^{١٤}. ومن النظريات الأخرى، نظرية «الغرس الثقافي»^{١٥} لصاحبها الباحث الأمريكي جورج جرينر

وملخص النظرية أن «التلفاز كمصدر وحيد للمعرفة، يعمل على خلق واقع للحقيقة والوجود بحيث يتقبله الناس، رغم أن هذا الواقع قد يكون غير صحيح ولا يعكس الواقع الحقيقي، ونتيجة لذلك تصبح الأحكام التي تصدر عن الناس مرهونة بالواقع الذي يتكون في عقولهم»^{١٦}.

أسلمة الإعلام العربي

تحول الإعلام العربي اليوم بفعل اختلاطه مع الدين أو مع السياسة إلى أيديولوجيا أو إلى يوتوبيا، إذ يرد مفهوم «الأيديولوجيا» بحسب أستاذ الفلسفة في جامعة محمد الخامس العريقة بالرباط كمال عبد اللطيف في مختلف نصوص كارل ماركس حاملاً دلالة قذحية، فهو مجرد مفعول لعلة أساسية^{١٧}.

واعتبر كارل بوبر^{١٨} في كتابه «بؤس الأيديولوجيا، نقد مبدأ الأنماط في التطور التاريخي»، أن الأيديولوجيا سواء كانت الفاشية أو غيرها هي قوانين لا مهرب منها، حتى الأصوليات الدينية والماركسية والقومية، كانت نوعاً من أنواع وعي الإنسان، في وقت ما.

عرف بول ريكور اليوتوبيا بأنها عبارة عن خيال اجتماعي مقرون بالواقع، إلا أنه كان يُلح على الطاقات الهائلة التي تولدها اليوتوبيا في مجال التغيير، فهي تدفعنا إلى المغامرة بتملك فضاء مُتخيّل ومختلف عن أمكنة الواقع، فضاء يقوم على مجموعة من المعطيات النظرية التي تجعل الفكر قادراً على تزييف الواقع، بل تعييبه، ومن هنا يمارس العقل اليوتوبي، الذي لا يملك الوسائل والسبل التي تسمح له بتحقيق مشروعه، أنه يكتفي برسم معالم المأمول

المستحيل». ^{١٩} وهذا يقود لرسم صورة لمشهد « بطولي مزيف عن الواقع»، مصدره تلفزيون الواقع، وخطورة ذلك، أنّ الرأي العام يستمد وعيه من هذا المشهد. ^{٢٠}

تلعب بعض الفضائيات العربية بشكل مباشر أو غير مباشر دورا في نشر الإسلام السياسي في الوطن العربي، فهناك قنوات إخبارية تدعم الجماعات الإسلامية بشكل غير مباشر مثل قناة «الجزيرة» وهناك فضائيات تتبع مباشرة لحركات وأحزاب دينية مثل «فلسطين اليوم» «الجهاد الإسلامي»، و«الأقصى» «حماس»، و«القدس» «حماس»، «المنار» «حزب الله»، «الحوار» (الإخوان المسلمون).

كما يوجد فضائيات دينية خالصة مثل «الناس» (تابعة لشركة خاصة تدعم حزب «النور» السلفي في مصر، و«الحافظ» (الإخوان المسلمون)، و«الرحمة»، «والحياة» (مسيحية)، و«الكوثر» (شيعية).

لا يتبنى الإعلام الديني موقفا سياسيا واضحا، إنما يتبع موقف الممول، فهو يتبنى موقفا مسبقا من الدول. كما أنه يساهم في التفريق بين المذاهب الدينية، ويعمل على نشر الكراهية والبغضاء والتفرقة، ويركز على عاطفة الإنسان بدلا من عقله وتفكيره.

وتستغل الفضائيات الدينية «الدين لأهداف سياسية، وتستعمل الشريعة في أغراض حزبية، فإنها تعتمد تميع الألفاظ وتسيب المعاني، حتى لا يضبطها لفظ ولا يمسكها تعريف ولا يقينها مفهوم محدد، فهي تعمل دائما على التلاعب بالألفاظ والانحراف بالمعاني والزيوغ بالمفاهيم، وقد جاء ذلك في التاريخ الإسلامي كأثر للأمية، ثم ترسخ نتيجة للإيدولوجيا». ^{٢١}

يدّعي مؤيدو هذا «النوع» من الإعلام الإيدولوجي في العالمين العربي والإسلامي بأنه يساعد على «تكوين رأي عام إسلامي بهدف توجيهه وإمداده بالمعلومات وخلق تصورات ويجنب خداعه، كما يساعد في التحصين من الإشاعات وإزالة التهم عن الإسلام والمسلمين ومحاربة الإرهاب والوقوف أمام المسؤوليات التاريخية ومواجهة الحملات التبشيرية والتصدي للدعاية الصهيونية». ^{٢٢}

من أكثر الدول التي ساهمت وما تزال في أسلمة الإعلام ونشر الإسلام السياسي في الوطن العربي، إمارة قطر، لأسباب كثيرة، منها أن شبكة «الجزيرة» تصب في خدمة السياسة الخارجية القطرية وتخلق دورا «رياديا» لها في المنطقة.

لقد لاحظ ألفن توفلر في كتابه «تحويل السلطة» أن هناك ثلاثة مصادر للسلطة، أو لجعل الناس تتصرف بكيفية معينة هي: «العنف، والثروة، والمعرفة»،^{٢٣} غير أن أفضل طريقة للسيطرة المحكمة على السلطة تأتي من خلال التحكم بمفاصل الإعلام بكافة أشكاله، بحسب توفلر. بشكل عام، ليس من جادة الصواب أن نطلق على الفضائيات العربية، الرسمية والخاصة والدينية، لقب وسائل إعلام حقيقية، كما هو الحال في أوروبا مع بعض التحفظات على الإعلام الأوروبي، وإنما هي أدوات تشرف على معظمها دول دكتاتورية، لم تعرف في حياتها معنى لحقوق الإنسان أو صندوق الانتخابات.

لقد أضحت وسائل الإعلام في الوطن العربي مؤسسات سياسية، بحسب محمد سعد أبو عامود أستاذ العلوم السياسية في جامعة حلوان المصرية.^{٢٤}

وأصبح الإعلام العربي، أحزاباً سياسية، ينقل جزءاً من الصورة لخلق «رأي عام»، لخدمة سلطة سياسية دون غيرها. «إن وسائل الإعلام أصبحت مؤسسة سياسية، مما جعل دور الإعلام مؤثراً في السياسة ومحفزاً أو مثيراً للأفعال السياسية. فقد أضحت الإعلام قوة سياسية، وقادراً على تشكيل الرأي العام. فالإعلام أداة تابعة للعمل السياسي، وإنما صار يدخل في صميم العمليات السياسية على المستوى الداخلي والخارجي».^{٢٥}

إن الإعلام العربي كما المواطن العربي «مظلوم من معظم مُتهنئه، كما من القيمين على أمور المواطنين، والإعلام العربي مظلوم من النظام العالمي الذي ابتكرته الدول الكبرى وعولمته ثم فرضت قيمه على العالم».^{٢٦}

فبحسب شهادة جان بودريار^{٢٧}، «أن وسائل الإعلام تنقل لنا عالم الواقع المفرط، فالواقع الحقيقي لم يُعد موجوداً، بل استعيض عنه بما نشاهده على شاشة التلفزيون من مشاهد وصور وأحاديث وتعليقات».^{٢٨}

وقد وقع أشد الظلم على التلفزيون، باعتباره أهم وسيلة إعلامية في الوقت الحاضر، بسبب انتشار الأمية في العالم العربي. فهو أداة لا تحتاج إلى مهارة القراءة أو الكتابة، وأن التلفزيون شكل سلطة هائلة للصورة وغياب شبه كامل للنشاط الذهني، وهذا يسهل تدفق المعلومات وإنتاج المعنى الذي يريده القائمون على الوسيلة الإعلامية.

لهذا يقول بودريو إن «العالم الاجتماعي مهدد اليوم بالضياح بسبب التلفزيون»^{٢٩}، لما له من تأثير كبير في تشكيل الرأي العام، عن طريق السيطرة على النشاط العقلي» وتوجيه

التصورات عبر استخدام ذكي للعلامات من رموز وايقونات ومؤشرات، بغية إنتاج صور ذهنية جاهزة»،^{٣٠} أو ما يطلق عليه هربرت شيلر «الوعي المقلب».^{٣١}

أسباب انتشار الفضائيات الدينية:

١ . أسباب سياسية واقتصادية

لعبت السعودية دوراً كبيراً عن طريق أموالها في نشر الفكر الوهابي إلى الدول العربية ، فقد كان هدفها سياسياً بامتياز وهو السيطرة على القرار العربي بما يخدم مصالحها .

وعلى الصعيد الاقتصادي ، لعب الامراء السعوديون دوراً في نشر الفضائيات الدينية لكسب المال ، ففي الوقت الذي اسس فيه الملياردير الوليد بن طلال فضائية الرسالة الدينية عام ٢٠٠٦ أسس فضائية روتانا حيث تقاضى عمرو ذياب ٥ ملايين دولار على الألبوم الواحد . بينما أسس صالح كامل عام ١٩٩٦ قناة أقرأ الدينية أسس أيضاً راديو وتلفزيون العرب « ارت » . كما تحولت قناة «الخليجية» الغنائية إلى قناة « الناس » الدعوية التي اسسها السعودي عبد الله بن منصور كدسة، ويتقاضى الداعي محمد حسان صاحب برنامج « في بيت النبي » من أعلى رواتب شيوخ الدعاة فقد بلغ دخله السنوي ٣ مليون دولار سنويا حيث قام بتأسيس قناة « الرحمة » بعد ان كان داعياً على قناة « الناس »، بينما يتقاضى محمد حسين يعقوب ٦ الآلاف دولار عن الحلقة الواحدة .

٢ . ظهور الإعلام الجديد

لم يكن أحد يتوقع من ذي قبل أن يكون للإعلام الجديد تأثيراً مدوياً على أفراد المجتمع كما يحدث الآن، على الرغم من أن البعض يقول لا يوجد فرق بين الإعلام القديم / الكلاسيكي أو الجديد، وإنما يوجد إعلام بأدوات جديدة... على كل حال، لقد وصل عدد مستخدمو الإنترنت حوالي ملياري حول العالم كما وصل عدد مستخدمي الهواتف النقالة إلى خمسة مليارات ، في حين بلغ عدد مستخدمي « الفيسوك » (٨٠٠ مليون مستخدماً يقومون جميعاً بنشر ملايين المدونات والتغريدات والصور والمعلومات، بحسب منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو).

الصحافة المكتوبة تحتضر لصالح الانترنت، فعلى سبيل المثال، في الولايات المتحدة الأمريكية، كان عدد الصحف المطبوعة ٢٣٠٠ صحيفة في حين بلغ عددها الآن ١١٥٠ صحيفة فقط . فعلى سبيل المثال لا الحصر، أغلقت صحيفة شيكاغو ١٤ مكتباً لها وصحيفة نيويورك تايمز أغلقت ٣٥ مكتباً لها خارج أمريكا فيما بقي لصحيفة " لوس انجلس تايمز " ١٥ مكتباً فقط.

ومن أجل تخليد الصحافة الأمريكية المكتوبة تم بناء متحف ضم تاريخ الصحافة الأمريكية بكلفة ٨٦ مليون دولار، وهذا ينطبق أيضا على مشاهدة القنوات التلفزيونية العملاقة، فقد خسرت قناة "سي ان ان" الإخبارية ١٠٪ من مشاهديها العام الماضي .

بات الجمهور يتجه نحو الشبكة العنكبوتية فهناك ٦٢٪ من الأمريكيين يتابعون الأخبار عبر "الفيديو" لأن مواقع التواصل الاجتماعي مثل "الفيديو" تمتاز بسرعة المعلومة وبالصور المباشرة وبعدم وجود رقابة مباشرة على ضخ المعلومات.

٣ . انتشار الأمية في العالم العربي

بلغ عدد الأميين في الوطن العربي قرابة ٧٠ - ١٠٠ مليون أمياً منهم ١٨ مليون في مصر من اصل ٨٠ مليون (هناك ٤ مليون أمياً في ألمانيا من أصل ٨٠) فال مواطن العربي يتجه نحو مشاهدة التلفاز أكثر من أي وسيلة إعلامية أخرى لأنه لا يتقن القراءة والكتابة ، فالتلفاز أداة سهلة تتكون من صوت وصورة ، فهناك سلطة هائلة للصورة وغياب شبه كامل للنشاط الذهني، ومما ساعد على انتشار التلفاز لكونه صوتا وصورة . فقد أكدت البحوث العلمية أن ٨٨٪ من المعلومات التي يحصل عليها الفرد مستمدة من حاستي البصر ٧٥٪ والسمع ١٣٪ ، وتجمع هذه الخاصية بين الرؤية والصوت والحركة واللون وبالتالي تجعل التلفاز أقرب وسيلة للاتصال المباشر. ٣٢

٤ . تقنيات الأدمرة :

ان انتشار تقنيات الأدمرة ساعد كثيرا في انتشار الفضائيات الدينية ، فتلك الفضائيات تستخدم ثقافة الصورة وتقدم «الدين اللذيذ» عبر اللغة الشعرية وتقنية التضخيم الانفعالي والتقنيات البصرية التصويرية والقصص الاستعارية واستخدام لغة الجسد ٣٣

النتائج:

بات واضحاً أن للفصائيات الدينية نتائج وخيمة على المجتمع العربي، منها:

١ . انتشار العداوة والبغضاء بين الديانات والطوائف والمذاهب الدينية

عملت الفصائيات الدينية على انتشار الحقد والبغضاء بين أبناء الديانات والطوائف والمذاهب الدينية في العالم العربي خاصة بعد سقوط بغداد عام ٢٠٠٣ ، ثم توج ذلك بانتشار الحروب الأهلية في بعض البلدان العربية خاصة في العراق وسوريا وليبيا بعد موجة ما أطلق عليه الربيع ((العربي)).

٢ . تغييب الوعي

على الرغم من أن التلفاز وسيلة إعلامية واسعة التأثير والانتشار إلا أنه وسيلة إعلام سطحية وتسطيحية ، فالإعلام العربي لم يفتح على البنية الثقافية العربية ولم يتطرق إلى البرامج الثقافية التنويرية التي تترك تغييراً في العقل التفكير العربي مثل طرق باب عدم وجود ثقافة القراءة واحترام البيئة وترسيخ ثقافة الديمقراطية كمؤسسة وليس كصندوق بريد وتطوير التعليم أداة ومضمونا وطرق باب النظام العشائري ، كما أن الإعلام العربي غيب بشكل كبير صوت المفكرين والمتقنين غير الغوغائيين ولم يسمح بأن يؤثر صوتهم داخل المجتمع وطبقاته، بل لجأ إلى استضافة أشخاص تحت مسميات كذب ودجل ونفاق مثل (لواء ومحلل عسكري من معهد الاستراتيجيات العسكرية والأمنية)

كما جاء في برنامج (سوريا إلى أين) على قناة «المجد للشيخ محمد صالح المنجد بتاريخ ٢٩ / ٢٠١٢ / ٨ ومدة الحلقة ساعة و ٤ دقائق و ٤٨ ثانية ، أن امرأة سورية قامت بتخبئة شاب سوري كانت تلاحقه قوات الجيش السورية التابعة للنظام ، فدخل البيت ، وأختبأ تحت عباءة السيدة ، ولم تستطع قوات الأمن مشاهدته ، قصة خيالية ، لا تمت للواقع بصلة .^{٣٤}

كما تساهم الفصائيات الدينية في نشر الغيبات والأفكار المريضة والخرافات مثل قناة الكوثر التي أجابت على سؤال سيدة بأن ابنتها مريضة فنصحها الشيخ في القناة بأن تكتب عبارة « اللهم بحق ضلع فاطمة شافي ابنتي » وكأنه حجاب، ومن الأفكار المريضة فتوى لهدم المسجد الحرام منعاً للاختلاط ومناقشة فتوى أخرى بأن يجوز أو لا يجوز معاشررة الزوج لوجه الميت .

كما أن الإعلام العربي غيب صوت المرأة المتنورة مثل رجاء بن سلامة أحد مؤسسين رابطة العقلايين العرب أو المفكرة المغربية فاطمة المرنيسي، وقضايا البيئة وقضايا هامة مثل التكاثر السكاني الكارثي والزواج المبكر وزواج الأقارب .

وهذا ينطبق على الأطفال، فقناة « براعم » التي تبث للأطفال حيث توقف برامجها عند الساعة العاشرة مساءً لكي تنمي عند الطفل « قيمة ضرورة أن ينام مبكراً لكي يصحو إلى المدرسة نشيطاً ، مجتهداً » فهنا يتعلم قيمة « احترام الوقت وتقديسه » .

في حين أن قناة « طيور الجنة » التي تبث للأطفال ، تبث أغاني تحتوي على كلمات تشير إلى أن من « يستشهد » يذهب إلى الجنة « هنا يكون » التأثير « على الطفل أيولوجيا - مع عدم مراعاة عمره - لصالح موقف أو اتجاه أو رؤية / حزب إسلامي .

٣ . تشكيل الرأي العام

يقوم الإعلام العربي على تشكيل الرأي العام العربي بعدة طرق منها التكرار والملاحقة والإثارة العاطفية وتحويل انتباه الجماهير نحو قضايا فارغة وافتعال الأزمات ونشر الرعب والفوضى ونشر الشائعات وتمجيد الإرهابيين مثل تنظيم القاعدة الإرهابي الذي كان يذبح ويقتل ويحز عنق البشر في العراق وتقوم قناة الجزيرة في قطر ببث أنشطة لتنظيم باعتبارها أنشطة مهمة .

٤ . غياب المشروع التنويري

يلاحظ غياب مفاهيم ورؤى كانت موجودة عند الإعلاميين المثقفين العرب في القرن التاسع عشر مثل النزعة الإنسانية، والأخلاق، وفصل السلطين الدينية عن السياسية، والضمير، وحرية المعتقد والفكر، والمسألة الثقافية، والمعرفة،^{٣٥} والمساواة وقضايا المرأة، والمسؤولية، والدولة والحداثة، وما بعد الحداثة، والتنوير، وإعادة قراءة التاريخ، والتأويل، والدستور، والإنسان، والوجود والاعتراب.

وهذا بدوره أدى إلى غياب مفكرين عرب كبار عن الفضائيات مثل عبد الله العروي، وكمال عبد اللطيف، وهاشم صالح، وجورج طرابيشي، ورجاء بن سلامة، وهشام جعيط، وعبد الإله بلقزيز، وعلي حرب، وأدونيس.

٥ . صناعة المجتمعات الشخصية :

في دراسته التي جاءت بعنوان « دور الخطاب الدعوي عبر الفضائيات والمواقع الالكترونية في بروز المجتمعات الشخصية » قال محمد أبو الرب «في ظل مشاعية الفضاء التقني في المنطقة العربية أصبح الطلب على الاشكال أكثر من المضامين وحتى في الخطاب الديني فقد أصبح المطلوب إعادة تمثيل الموروث الديني والاجتماعي في أشكال تقنية تكون محل طلب المتلقين لا تجاهلهم . ولكن أبو الرب يقول هنا نقلاً هنا عن يورغن هيرماس^{٣٦} «كلما أوغلت المجتمعات في تسليع مخرجات التقنية ، كلما انحصر الدين وتعلمت هذه المجتمعات»

لقد سيطر الإسلاميون على الخطاب التلفازي، حتى أنه يمكن أن يقال أن هناك مصطلح « الداعية التقني » بسبب ترسيخ « ثقافة العين » بدلاً من « ثقافة العقل » أو « ثقافة الذهن المتوقع »، هذه السيطرة أثبتت عكس ما كان يقوله بعض المفكرين العرب مثل الصادق النهوم الذي قال « لا يمكن تطويع التلفاز لخدمة الدين ، كما لا يمكن أن يؤدي التلفاز وظيفة غير وظيفة التسلية و التسويق التي وجد من أجلها في مجتمع رأسمالي والقنوات الدينية لا يمكن أن تتحمل تكاليف البث إلا إذا تحولت إلى قنوات أعلانية»^{٣٧}

يلفت أبو الرب في دراسته الانتباه إلى جزء اسماه « الإيمان الشخصي » « فقد قام الإعلام الديني أو حتى التجاري، مثل قناة راديو وتلفزيون العرب » ارت « يعمل قناة اسمها » اقرأ » قامت بصناعة نجوم في عالم الدين مثل عمرو خالد ، وهو نوع جديد من رجال الدين ، رجل دين غير تقليدي ، لا يلبس العمامة أو اللباس الباكستاني الأبيض ، غير ملتج ، أنيق المظهر ، متمدن ، عصري، براغماتي ، منفتح ، صاحب أسلوب سهل ، سلس ، قصصي ، يداعب جمهوره ، يلقي قصصه خلف خلفية نهر جاري ، لغة سهلة وبسيطة ، لذلك حاز هذا الداعية على ثقة الجمهور العربي فاصبح الإيمان به إيماناً شخصانياً لشخصه وليس بسبب الإيمان بأفكار وقوانين وأسس ومواد .

٦ . نشر النطرف

نشر أفكار لجماعات أو تنظيمات متطرفة جدا مثل تنظيم « داعش » الإرهابي حيث ينشر الذعر والخوف بين الناس ما يضطرهم إلى ترك أماكن سكنهم والهجرة إلى أماكن بعيدة ما يعرضهم للخطر كما يحدث في سوريا والعراق ، هذا الأمر تطرق له مصطفى حجازي في كتابه «حصار الثقافة بين القنوات الفضائية والدعوات الأصولية، حيث قال « أن التلفزيون لا يملأ علينا دينانا فقط من خلال نقل الواقع الحي مباشرة أو غير مباشرة بل هو بصدد صناعة دنيا الأجيال الطالعة من خلال الواقع المخلوق»^{٣٨}.

المراجع :

كتب بالعربية :

- إسماعيل، محمد حسام الدين ٢٠٠٨ : الصورة والجسد: دراسات نقدية في الإعلام المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت .
- أبو الرب، محمد ٢٠١٢ : الفضائيات الدينية ، دعوة أم تسويق ، مسبار ، ٢٠١٤ .
- بغوره ، الزواوي ٢٠٠٧ : ميشيل فوكو في الفكر العربي المعاصر، ط٢ ، دار الطليعة ، بيروت .
- بلقزيز، عبد الإله ٢٠١٠ : المعرفي والأيديولوجي في الفكر العربي المعاصر ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت .
- بوبر، كارل ١٩٩٢ : بؤس الأيدولوجيا ، نقد مبدأ الانماط في التطور التاريخي، ترجمة عبد الحميد صيرة ، دار الساقى ، بيروت ، لبنان .
- بلقزيز، عبد الإله ٢٠١٠ : المعرفي والأيديولوجي في الفكر العربي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت .
- حجازي، مصطفى ٢٠٠٠ : حصار الثقافة بين القنوات الفضائية والدعوات الأصولية، ط٢ ، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء ، المغرب .
- خليفة ، محمود : الإعلام الفلسطيني ، النشأة والتطور ، وزارة الإعلام ، ٢٠١٥ .
- الرزو، حسن مظفر وآخرون ٢٠٠٨ : ثورة الصورة ، المشهد الإعلامي وفضاء الواقع، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان .
- سليم، جيهان وآخرون ٢٠٠٣ : الثقافة العربية ، أسئلة التطور والمستقبل ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت .
- شير، هيربرت ١٩٩٩ : المتلاعبون بالعقول، ترجمة : عبد السلام رضوان ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت .
- العشماوي، محمد سعيد ٢٠٠٤ : العقل في الإسلام، ط٢ ، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت .
- العبد، عاطف عدلي ١٩٩٣ : الاتصال والرأي العام ، دار الفكر العربي ، القاهرة، مصر .
- القمودي، سالم ١٩٩٩ : سيكولوجية السلطة، بحث في الخصائص النفسية المشتركة للسلطة، مكتبة مدبولي ، مصر .
- لوبون، غوستاف ٢٠١٣ : سيكولوجية الجماهير ، ط٤ ، ترجمة هاشم صالح ، دار الساقى ، بيروت ، لبنان .
- الموسى، عصام سليمان ٢٠٠٩ : المدخل في الاتصال الجماهيري ، ط٦ ، إثراء للنشر والتوزيع، عمان .

المجلدات :

بلقزيز، عبد الإله وآخرون ٢٠١١ : الثقافة العربية في القرن العشرين ، صادر عن مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان .

الكتب بالإنجليزية :

. Bourdio ,Pieer 1998 : On Television , London, Pluto Oress

أطروحات ماجستير :

أبو الرب ، محمد « دور الخطاب الدعوي عبر الفضائيات والمواقع الالكترونية في بروز المجتمعات الشخصية »، جامعة بيزيت ، رام الله ، غير منشورة .

مجلات :

أبو عامور، محمد سعد ٢٠٠٢ : « التحول في العلاقة بين الإعلام والسياسة وتطوير الإعلام العربي » ، مجلة شؤون عربية ، العدد ١١٢ ، شتاء ٢٠٠٢ ، القاهرة .

الهوامش

١. خليفة، محمود: الإعلام الفلسطيني، النشأة والتطور، ص ٥٠١.
٢. أبو الرب، محمد: الفضائيات الدينية، دعوة أم تسويق، مركز المسبار، ص ٦٦.
٣. قناة دينية يملكها صالح كامل صاحب شركة «دلة البركة» وهي تأتي ضمن باقة راديو وتلفزيون العرب «ارتي»
٤. قناة دينية يملكها الوليد بن طلال الذي يملك شبكة «روتانا»
٥. عصام الموسى، مدخل في الإعلام، ٢٠٠٩، ص ٨٢.
٦. Attitudinal effects
٧. لويون، غوستاف، ترجمة هاشم صالح، ط ٤، ٢٠١٣، ص ٢٧.
٨. الموسى ٢٠٠٩، ط ٦، ص ١٠٤-١٠٥.
٩. الموسى ٢٠٠٩، ط ٦، ص ١٩٣.
١٠. م. س، ط ٦، ص ١٥٧.
١١. Critical Cultural Theory
١٢. المقصود هنا، النظام السياسي أو الحزب السياسي أو اصحاب رؤوس الاموال أو اللوبيات المنفذة مثل اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة الامريكية وأوروبا الذين يشرفون أو يمولون أو يسيطرون أو المتنفذون على وسائل الإعلام.
١٣. الموسى ٢٠٠٩، ط ٦، ص ٢٠٦.
١٤. Cultivation Theory
١٥. م. س، ص ٢٠٥.
١٦. م. س، ص ٤٣.
١٧. كارل بوير ١٩٠٢ - ١٩٩٤، نمساوي من أصل يهودي، درس في جامعة فينا النمساوية، التي تعتبر أقدم جامعة باللغة الألمانية، تأسست عام ١٣٦٥.
١٨. م. س، ص ٥٢.
١٩. بلقزيز، عبد الإله ٢٠١٠: المعرفي والأيدولوجي في الفكر العربي المعاصر، ص ٥٢.
٢٠. العشموي ٢٠٠٤، ط ٢، ص ٤٦.
٢١. حجازي ٢٠٠٩، ص ٣٤.
٢٢. القمودي ١٩٩٩، ص ٤٦.
٢٣. راجع كتابه «في كتابه» التحول في العلاقة بين الإعلام والسياسة وتطوير الإعلام العربي»
٢٤. أبو عامور، مجلة شؤون عربية، العدد ١١٢، ٢٠٠٢ ص ٩٠.
٢٥. بشارة وآخرون ٢٠١٠، ص ٢٠٧.
٢٦. بودريار ١٩٢٩-٢٠٠٧، مفكر فرنسي، تصنف أعماله ما بعد الحداثة.
٢٧. ياسين ٢٠٠٦، ١١.
٢٨. Bourdieu, Pierer ١٩٩٨، p. ٢٤٩.
٢٩. أبو الرب ٢٠١٢، ص ٣٤.
٣٠. شيلر ١٩٩٩، ص ٢٦.
٣١. العبد ١٩٩٣، ص ١٧٥.
٣٢. أبو الرب، محمد: الفضائيات الدينية، دعوة أم تسويق، ص ٩٤.
٣٣. راجع كتاب: فراجة، هشام أحمد، ٢٠١١: إبراهيم أبو لغد، معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، جامعة بيزيت، رام الله، فلسطين
٣٤. هيرماس ٢٠٠٣، دار الجمل، برلين.
٣٥. النيهوم ١٩٨٧، ص ٨٨.
٣٦. حجازي ٢٠٠٠، ص ٣١.

موقف الشباب العربي من الدين

زهير الدبعي *

أجرت مؤسسة طابة في أبو ظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة استطلاعاً للشباب المسلمين من (١٥-٣٤) عاماً خلال شهري تشرين الأول وتشرين الثاني ٢٠١٥ نفذته مؤسسة الزغبى للخدمات البحثية. وأشتمل الاستطلاع (٥٣٤٧) شاباً من ثمانية أقطار عربية هي: المملكة المغربية ومصر وفلسطين والأردن والكويت والبحرين والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية.

وراعى الاستطلاع محددات البحث العلمي من تعدد الفئات العمرية والذكور والإناث وتعدد التجمعات السكنية، فقد اشتمل الاستطلاع في فلسطين مثلاً: القدس ورام الله و نابلس وجنين وبيت لحم والخليل وأريحا وطوباس وقلقيلية وغزة وشمال غزة ودير البلح وخان يونس ورفح.

- وهذه الصفحات عرض لنتائج (٢٨) سؤالاً شملها الاستطلاع مع شيء من التعليق والتحليل. وقبل أن ندخل في الأسئلة وإجاباتها أسجل ملاحظات ثلاث:
١. لم يكن حجم العينات متوافق مع عدد السكان في الأقطار الثمانية المستهدفة. فمثلاً حجم العينة في فلسطين بلغ (٨٨٠) شاباً والسعودية (٨٣١) ومصر (٨٢٦).
 ٢. استبعاد الأقطار التي تطحنها الحروب الأهلية كالعراق وسوريا واليمن وليبيا. وربما كانت نتائج الاستطلاع في هذه الأقطار أكثر إثارة لمعاناة الشباب من ويلات الحرب التي تستخدم أطراف الحرب الدين لشرعنة القتل الجماعي والدمار والحرب.
 ٣. العينة اشتملت على قطر واحد من أقطار المغرب العربي الخمسة. وربما يكون هذا عائد إلى سياسة التغيب والتعقيم على أقطار المغرب حيث أن أشهر الفضائيات العربية هي فضائيات (شرقية) بامتياز فضلاً عن سياستها الانعزالية والانفصالية وترويج المذهبية والطائفية بين دول المشرق العربي.
 ٤. استبعاد أهلنا في الساحل والنقب والجليل الذين نرتكب خطأ جسيماً بوصفهم عرب (٤٨). ولا يجدر بأمة أن تقسم مواطنيها تبعاً لتواريخ الهزائم والكوارث التي حاقت بها.
 ٥. استبعاد الجاليات العربية في أوروبا مثلاً علماً أن عدداً كبيراً منهم جعلوا من أنفسهم وقوداً

للتكفيريين في سوريا وغيرها من الأقطار التي يطحنها العنف الدموي طيلة عدة أعوام. وقبل أن أعرض نتائج الاستطلاع أرى من الضروري التوقف عند مصطلحين: المصطلح الأول وهو استخدام مؤسسة طابة لـ (العالم العربي) أرى أن الأصح ان نستخدم وطن العرب وليس العالم العربي، لأن العالم من الطبيعي أن يكون مقسماً ولم يكن في أي عصر من عصور التاريخ غير مقسم. أما الوطن فمن غير الطبيعي أن يكون مقسماً بل من الخطر أن يكون مقسماً لأن الانقسام مدخل للغزاة والاحتلال والتبعية والتخلف وبالتالي العنف والحروب الأهلية، وكي نحافظ على وحدة الوطن ويقضي التسليم بالتعددية والتنوع. أما المصطلح الثاني فهو استخدام مؤسسة طابة (مواقف جيل الشباب المسلم من الدين وعلماؤه) أسجل اعتراضى على استخدام (الدين) وليس التدين لأن كثير من مشاكلنا وهمونا وأحزاننا مصدرها التدين، فالفرق بين الدين والتدين كالفرق بين الله والإنسان، بين المطلق والنسبي، بين القرآن وتفسيره. فقد يكون التدين سليماً وصحيحاً وأقرب إلى جوهر الدين، وقد يكون شديد التلوث بأهواء الإنسان ومصالحه وشوفايته وأصابع قوى سياسية محلية وإقليمية ودولية. فإذا لم نميز تمييزاً واضحاً وحاسماً وقطعياً ونهائياً وبين الدين والتدين فكيف نفسر انتشار الفقر وسوء التغذية والأمية والطغيان والفساد وسجناء الرأي والاختفاء القسري على نطاق واسع في وطن العرب وبلاد المسلمين؟

فإذا لم نميز بين الدين ومعايير التدين فهل يمثل التكفيريون الصحراويون الأعراب الظلاميون القتلة قساة القلوب، فهل يمثل هؤلاء الدين؟ أم أنهم صيغة مسمومة ملوثة من التدين؟!.

الدين هدية عظمى أرادها الخالق رحمة للخلق "وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين" وكل تدين أو إدعاء تدين ينقلب من رحمة إلى نقمة ومن خير إلى شرور. ومن رفق إلى توحش. ومن عقلانية إلى جنون. ومن بناء إلى هدم. ومن محبة إلى كراهية. ومن مقاومة للغزاة والمحتلين والفاستدين إلى تفكيك إضافي للوطن وولايات على المواطنين إنما هو تدين يناقض في طبيعته ووسائله ومخرجاته الدين الذي أنتج حضارة أعلنت شأن الإنسان لمجرد أنه إنسان، وأعلنت شأن المعرفة والأدب والفن والحوار والجمال والإبداع والعيش المشترك.

إذا لم نميز بين طهارة الدين وذنس ورجس الذين يستخدمون دين الملايين لدينا العشرات فإن ما يجري في سوريا والعراق وليبيا واليمن من مصائب وكوارث وظلم وظلمات باسم الدين سيدفع كثيراً من الشباب إلى الزهد في الدين والتشكيك في دوره وبالتالي انتشار الضياع واللامبالاة والإحساس بالانسداد وبالتالي تمسخ هوية جيل الأبناء والأحفاد لتصبح في حجم خيمة مما سيكون لهذا الإحساس بالضياع ارتدادات بعيدة المدى تجعل نهوض الوطن والأمة من باب الأحلام والأوهام.

وستفرز هذه الأوضاع انشطارات وانقسامات إضافية في المجتمع تصل درجة الإفراط والتفريط والتهويل، فمن يظن أن تقوى الله تعني قبوله الناس وإعادة إنتاج بيئة وعلاقات كالتي كانت في البصرة في القرن الأول للهجرة. ومن يفقد تراثه وذاكرته وبصيرته وهويته ويظن أن الخلاص يكمن في تقليد كل ما جاء من أمريكا ابتداء من قصة الشعر إلى الملابس والطعام والنظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

أرجو أن لا يظن أحد أن حقيقة التناقض بين الدين ومعايير التدين بأنها خاصة بالمسلمين لأن كل أئمة التدين تتأثر بصورة جدية وعميقة بتراث وعقائد وعادات وتقاليده المؤمنين مسيحيين أو مسلمين أو هندوس، وغير ذلك من الأديان. فالدين المسيحي قاعدته المحبة وطريقه الخدمة وغايته السلام مع ذلك استخدم الدين المسيحي لشرعنة إبادة الهنود الحمر بالرصاص والثلج والجدري ولغزو بلاد الشام وشمال مصر بدعوى حماية قبر المسيح.

ولا حصر للجرائم التي ارتكبتها الاستعمار الأوروبي والأمريكي بحق وطننا وأمتنا وبحق شعوب آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية. وما ينطبق على التناقض بين الدين المسيحي ومعايير تدين المسيحيين وبخاصة المشتغلين بالسياسة والقابضين على رقاب مليارات البشر فإنه ينطبق على الدين اليهودي وعلى الصهيونية، وكذلك على الدين الهندوسي، وغيرها من الأديان. شيوع وعي التمييز الواضح والحاسم بين الدين والتدين مدخل للإصلاح والتغيير الإيجابي ولتراكم جهود الأتقياء الطيبين من كل المذاهب والأديان وذلك لأن معاناة مليارات من البشر ليست ناجمة عن تعدد المذاهب والأديان وإنما ناجمة عن استغلال معايير التدين وتلاعب حيتان السياسة والاقتصاد والإعلام بها في عصر ينتشر فيه الظلم والجور والعنصرية والطغيان وتوظيف المقدس لأغراض المدنس.

نتائج الاستطلاع والتعقيب عليها

اشتمل الاستطلاع على (٢٨) سؤالاً غطت جوانب واسعة من موقف الشباب من التدين من العاملين في ساحة الفقه والدعوة والإرشاد بالإضافة إلى موقف الشباب من دور الحكومات من الشؤون الدينية المختلفة فضلاً عن موقفهم من داعش والقاعدة، وأكتفي بعرض أعلى أربعة نتائج للسؤال مع بعض الملاحظات والتعليمات :

السؤال الأول:

حين تفكر بمن أنت، وما مصدر هويتك الأساسي؟

١. بلدي (كوني أردنياً سعودياً مصرياً ... إلخ)

الجواب: المغرب ٥٩٪ فلسطين ٥٠٪ السعودية ٣٥٪.

٢. كوني عربي

الجواب: الإمارات ٦٦٪ الأردن ٥٦٪ السعودية ٣٥٪ فلسطين ١٧٪

وهذه النتائج تفضح التراجع المخيف في انتماء الشباب إلى أمتهم هو أحد ارتدادات هزيمة حزيران ١٩٦٧ وما نجم عنها من مزيد من الانقسام والتجزئة وصلت إلى المذهبية والطائفية والقبلية، هذا أكبر هدية وخدمة للمشروع الصهيوني الذي يدرك أن استمرار هيمنته وسطوته وتوسعه مرهون بتعميق حالة الانقسام والتجزئة واستشراء الطائفية.

وبداية فان المطلوب ليس الزهد أو التقليل بالانتماء القطري وإنما أن نجعل من مكونات هويتنا في وضع التكامل وليس التناطح والصراع كما روجت لهذا طوائف وجماعات دينية ووطنية ظاهرها فيه الرحمة وباطنها من قبله العذاب والخراب. فهل يعقل أن يكون المواطن إما مع العروبة أو الإسلام كما روجت لهذا جماعات تغذت من هموم الناس ودمائهم وعلى شعارات تم ترويجها بأساليب دعائية لشفرات الحلاقة وحفاضات الأطفال وأحمر الشفاه والتدخين والمشروبات الغازية.

٣. ديني

الجواب: مصر ٤٩٪ البحرين ٤٢٪ الكويت ١٩٪ السعودية ١٩٪ فلسطين ١٧٪

٤. عائلتي أو قبيلتي

الجواب: فلسطين ١٤٪ الأردن ١٥٪ فلسطين ١٥٪ السعودية ٧٪

٥. المنطقة التي أنا منها

الجواب: الأردن ٤٪ فلسطين ٢٪ والإمارات والسعودية والكويت ومصر والمغرب ١٪

السؤال الثاني:

ما أهمية أن يعرف من تقابله أنك مسلم؟

مهم | غير مهم

الاجابات بهم:

الإمارات ٩٨٪ مصر ٩٥٪ المغرب ٩٢٪ فلسطين ٨٣٪ السعودية ٨٣٪

السؤال الثالث:

هل تعرف أحداً ضمن دائرة أصدقائك أو معارفك ينتمي إلى ديانة أخرى

نعم أو لا

الإجابات بنعم

الإمارات ٩٩٪ الكويت ٨٧٪ مصر ٨٧٪ المغرب ٦٦٪ أما فلسطين ١٧٪

التعليق

هذا يعني أن ٨٣٪ من الشباب الفلسطينيين لا يعرفون (مجرد معرفة) مواطن مسيحي أو سامري. رغم أن المسيحية والدين السامري ليسا طائرتين ولا غريبين عن فلسطين قبل الفتوحات في القرن السابع ميلادي. فضلاً عن أجيال من المواطنين المسيحيين كان لهم دور عميق وبارز في التعليم والمقاومة والأدب والفن وغير ذلك من تفاصيل الحياة اليومية. وهذه النتائج تشمل طبعاً الطلبة في المدارس والجامعات والخريجين الشباب وبالتالي فإن المناهج المدرسية والمساقات الجامعية وكثير من المعلمين في المدارس والمحاضرين في الجامعات والكليات بحاجة إلى اصلاح فعلي فضلاً عن وسائل الإعلام.

السؤال الرابع:

الدين مجرد اعتقادات تبين الحدود بين الصواب والخطأ

أوافق | لا أوافق

الجواب: الأردن ٩٥٪ البحرين ٩٣٪ فلسطين ٨٠٪ السعودية ٧٥٪

السؤال الخامس:

الدين علاقة روحية خاصة

أوافق | لا أوافق

الإجابات بـ أوافق

مصر ٩٩٪ - المغرب ٩٨٪ - البحرين ٨٨٪ - الإمارات ٨٤٪ - السعودية ٨٤٪

فلسطين ٨١٪

السؤال السادس:

أي من الإفادتين التاليتين، تعكس أكثر وجهة نظرك؟
أ. أشعر بتوتر بين الإغراءات والرذائل التي يواجهها جيلي في مجتمع اليوم والحفاظ على هويتي الإسلامية والتزامي بالدين.
ب. حتى مع الإغراءات والرذائل السائدة في مجتمع اليوم أجد سهولة في مراعاة هويتي الإسلامية والتزامي بالدين.

ج.
الإمارت ٧٤٪ الكويت ٦٢٪ مصر ٦٠٪ فلسطين ٥٧٪

السؤال السابع:

أي من جوانب الإسلام هو الأهم بالنسبة لك؟

١. طلب العلم الشرعي.
الكويت ١٤٪ مصر ١٣٪ السعودية ١٣٪ البحرين ١٢٪ فلسطين ٦٪
٢. القضايا السياسية التي تواجه المسلمين
الكويت ٣٦٪ السعودية ٢٨٪ فلسطين ٣١٪ البحرين ٢٣٪
٣. العيش وفق الأخلاق والآداب الإسلامية
مصر ٤٧٪ الإمارات ٣٩٪ الكويت ٢٥٪ المغرب ٢٤٪ فلسطين ٢٢٪
٤. الروحانية وتركية النفس
الإمارات ٢٤٪ الأردن ١٨٪ السعودية وفلسطين والمغرب ١٥٪
٥. فعل الأوامر وترك النواهي
المغرب ٢٥٪ الأردن ٢٣٪ البحرين ٢١٪ فلسطين ١٩٪
٦. الشعور بالهوية التي يمنحها الإسلام
البحرين ١٩٪ الأردن ٩٪ السعودية ٩٪ ومصر وفلسطين والكويت ٥٪
٧. لا شيء مما سبق
فلسطين ٢٪ وكل الأقطار السبعة الأخرى صفر

السؤال الثامن:

أؤمن بدين الإسلام لأنني مقتنع بأنه الحق
أوافق | لا أوافق
كل من الأردن والبحرين والسعودية والكويت ١٠٠٪ وكل من الإمارات وفلسطين ومصر
٩٠٪ أما المغرب ٧٧٪.

السؤال التاسع:

أؤمن بدين الإسلام لأنني نشأت فيه
أوافق | لا أوافق
البحرين ٩٦٪ فلسطين ٩٢٪ مصر ٩٠٪ الامارات ٨٤٪

السؤال العاشر:

أي جانب من جوانب الإسلام هو الأهم لديك؟
أ. إذا انتهك المحتوى الثقافي (الأفلام، التلفاز، المسرح، الإعلانات، الخ) القيم الأخلاقية والسلوكية للمجتمع، فينبغي حظره.
ب. لا ينبغي ضبط المحتوى الثقافي بالحساسيات الأخلاقية، فإذا لم يعجب الناس شيء فليس لهم أن يشاهدوه.

الجواب بـ أ

الإمارات ٨٨٪ السعودية ٨٥٪ مصر ٧٦٪ فلسطين والكويت ٧٤٪

السؤال الحادي عشر:

كيف ستشعر إذا تقدم منك أحد في مكان عام (المدرسة، الجامعة، المركز التجاري، الكافتيريا، الخ) وأسدى إليك نصيحة دينية؟
١. للناس حق في نصيحة الآخرين في أمور الدين والأخلاق والسلوك.
الأردن ٥٥٪ السعودية ٤٠٪ البحرين ٣٣٪ الكويت ٣١٪ فلسطين ٢٤٪
٢. النصيحة مقبولة إذا كانت من شخص ينصح بلطف وحكمة
مصر ٧١٪ البحرين ٥٩٪ وكل من السعودية وفلسطين والمغرب ٥٦٪

٣. ليس لأحد حق في نصيحة الآخرين في مكان عام.
الإمارات ٢٥٪ الكويت ٢١٪ فلسطين ٢٠٪ الأردن ١٥٪

السؤال الثاني عشر:

بدرجات من ١-٥ (من ١ « تدخل بشدة » إلى ٥ « لا تدخل إطلاقاً »)
كيف ترى أن الدولة ينبغي أن تتدخل في كل من المجالات الآتية؟

الإجابات: تتدخل

١. تعيين الأئمة وإدارة المساجد وتدابير التحضير للمناسبات الدينية
الكويت ٩٠٪ مصر ٨٧٪ فلسطين ٧٥٪ الإمارات ٦٧٪

تعقيب:

هل المهم أن تنفرد الحكومات في تعيين الأئمة والتحضير للمناسبات الدينية، أم أن الأهم جودة ومسار الخريجين تبعاً للمناهج وأساتذة الجامعات؟ فكم هي نسبة أساتذة كليات الشريعة في المشرق العربي من خريجي الجزيرة العربية التي يسيطر عليها الفكر الوهابي سيطرة شبه مطلقة؟ طبعاً خريجي جامعة الزيتونة في تونس وغالبيتهم على المذهب المالكي يختلفون عن الوهابيين اختلافاً كبيراً. العامل الحاسم في نوعية ومسار وفكر الأئمة لا يؤثر عليه إلا بالحد الأدنى قرارات الحكومة وسياستها. وبالتالي فإن دور الحكومات في تعيين الأئمة والخطباء والواعظات ومعلمي ومعلمات التربية الدينية إنما هو دور سطحي وساذج إذا لم يتم الالتفات إلى من يدرسونهم في كليات الشريعة التي للإنصاف ليس كل أساتذتها من الوهابيين والحزبيين المقولبين إلا أن للفكر الوهابي السطوة والنفوذ في كثير من كليات الشريعة في أقطار المشرق العربي. بل أن الأدهى أن بعض خريجي الأزهر قد تأثروا بدرجة أو بأخرى بالمضامين الأساسية للوهابية والحزبية التي تقوم على توظيف دين الملايين لدينا العشرات.

٢. ضبط الخطاب الديني في خطب الجمعة والمحاضرات العامة والبرامج الدينية المتلفزة.

الإجابات يتدخل

الكويت ٨٢٪ مصر ٧٧٪ المغرب ٧٠٪ فلسطين ٦٨٪

تعقيب

وهل من حق رجال الأمن أن يفرضوا أنفسهم أو صيأء على خطباء المساجد؟ وفي نفس الوقت هل من حق خطيب المسجد أن يستخدم المنبر والمسجد والدين للمديح أو الهجاء أو للطنع في مؤسسة أو حكومة أو ليكون بوقاً للدعاية لها. وأن يستخدم المسجد والمنبر والمحراب

لخدمة مرشح أو للتشكيك بمرشح آخر. والدين كرافعة في الحملات الانتخابية؟ علماً أن قانون الانتخابات الفلسطيني يحظر استخدام المؤسسات الحكومية والمدارس والجامعات والمستشفيات للدعاية الانتخابية؟ فإن احترام هيبة المسجد وعدم استخدامه للدعاية الانتخابية أولى من أي مكان آخر.

لا يمكنني الإدعاء بأن خطب الجمعة والخطاب الديني بشكل عام ليس له علاقة بالأمن من قريب أو بعيد فإن خطاباً دينياً يحض على التضامن والتكافل والوحدة في إطار التعددية والتنوع يشكل عامل استقرار، أما خطاب ديني يكفر ويخون ويشكك ويطعن فإنه مصدر للكراهية وبالتالي العنف وعدم الاستقرار وصولاً إلى الحرب الأهلية. لكن الأبعاد الأمنية في الخطاب الديني وخطب الجمع والدروس والمحاضرات الدينية هي قضية مركبة لا تتحقق بجهد يفتقر إلى الوعي والمعرفة والحكمة وسعة الأفق والأهم من ذلك الانطلاق من مفهوم الأمن الشمولي الجماعي الذي يتعلق بحق الناس في الخبز والدواء والماء النظيف وفرص العمل والحق في التفكير والتعبير انطلاقاً من أفق مصلحة البلاد والعباد وليس من هوامش مصلحة السلطان أو أعداء السلطان.

٣. ضمان عدم استغلال الخطاب الديني في الترويج للعنف والتحريض والكراهية.

الإجابات بتدخل

مصر ٩٠٪ المغرب ٨٩٪ الأردن ٨٢٪ الكويت ٧٧٪ فلسطين ٦٦٪

٤. صلاحية كاملة للتدخل في أي شيء يتعلق بالدين في المجتمع

الإجابات بتدخل

فلسطين ٦٣٪ مصر ٦٢٪ الإمارات ٤٨٪ الكويت ٤١٪

تعقيب

يحسن للمعنيين بتحليل إجابات السؤال الثاني عشر الانتباه إلى أن عينة الشباب كانت من الضفة والقطاع وبالتالي فإن الإجابات على الفروع الأربعة لهذا السؤال في فلسطين ملتبسة. وذلك لأن الحزبيين في وطن العرب لا تحكيمهم مبادئ واضحة إذا كان الأمر يتعلق بالحكومة المحسوبين عليها أو الحكومة التي هي موضع هجومهم وانتقاداتهم الحثيثة. من الطبيعي أن تكون إجابات المحسوبين على حركة حماس في القطاع مع حق الحكومة في متابعة المنابر. ومن الطبيعي أيضاً أن يكون المحسوبون على حماس في الضفة ضد دور الحكومة. فالمشكلة بالنسبة للمسلمين واختلافاتهم وصراعاتهم لم تكن منذ وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم تتعلق بعدد ركعات الصلاة مثلاً وإنما الاختلاف والصراع في قضايا سياسية ذات مضامين اقتصادية وقبلية.

السؤال الثالث عشر:

يتعارض الدين كما هو يعلم ويمارس حالياً في مجتمعي مع العالم الحديث ويحتاج إلى تغيير وإصلاح.
أوافق | لا أوافق
الإجابات بـ أوافق
فلسطين ٧١٪ المغرب ٦٨٪ البحرين ٥٥٪ مصر ٤٧٪

لا تكف جماعة المسلمين وعشرات الأحزاب والحركات والمجموعات التي خرجت من عباءتها عن الإشادة بـ (الصحوة الإسلامية) وبأن الصحوة هي ثمرة من ثمرات جهدها وجهادها. أعتقد أن هذا صحيح إلى درجة كبيرة رغم أن الصحوة ليست من نتاج جماعة الإخوان المسلمين لأنها ليست نتاج جهد وعظي ودعوي فقط وإنما هي نتاج عوامل سياسية واقتصادية وسياسة حكومات في الجزيرة العربية التي أنفقت إحداهما منذ العام ١٩٧٤ ما يصل إلى (١٠٠) مليار دولار خلال العقود الثلاثة الأخيرة للترويج للمذهب الوهابي بعشرات الأساليب والوسائل المباشرة وغير المباشرة. وكذلك فإن جماعة الإخوان المسلمين وسياسة وأموال إحدى حكومات الجزيرة العربية لم يكونا حاسمين في إنتاج (الصحوة الإسلامية) بدون سياسات قوى دولية كان لها دوراً جدياً و ملموساً قبل وبعد (الجهاد في أفغانستان) منذ العام ١٩٨٠. وبالإضافة إلى ما ذكر فإن (الصحوة الإسلامية) كانت واضحة وجدية في العراق التي قادها المرجع الشيعي الصدر، والإمام موسى الصدر في لبنان الذي أسس فيها (حركة المحرومين). ورغم ما في (الصحوة الإسلامية) من جوانب طيبة وكريمة إلا أنها بدت في معظم الأقطار وكأنها مجرد طلاء جميل لأوضاع لم تتراجع بشاعتها قيد أنملة على صعيد الحرية والعدالة وتفكيك البنية السياسية والاقتصادية.

ومما يؤسف له فعلاً أن مكانة وهيبة المسلمين بعد عقود من (الصحوة الإسلامية) قد تراجعت . وبداهة فإن تدهور أوضاع المسلمين لم تكن ناتجة عن الفكر الوهابي وشعارات وأداء جماعة الإخوان المسلمين حصراً لأن أنظمة وحكام وأحزاب قومية ووطنية ويسارية أسهمت في إنتاج الأزمة المتفاقمة إلا أن للخطاب الديني ومعايير التدين الشائعة دور أساسي في تراجع هيبة المسلمين ومكانتهم في هذا الكوكب.

السؤال الرابع عشر:

توجد حاجة إلى تجديد اللغة التي يتحدث بها العلماء والدعاة عن الإسلام في خطب الجمعة والمحاضرات والمنابر العامة.
الإجابات ب موافق
مصر والمغرب ٩٠٪ فلسطين والبحرين ٧٨٪

السؤال الخامس عشر:

ينبغي تحديث المواضيع والقضايا التي يتناولها العلماء والدعاة لتلائم الناس اليوم
أوافق | لا أوافق
الإجابات ب أوافق
مصر ٩٣٪ السعودية ٨٥٪ الكويت ٨١٪ المغرب ٧٩٪ فلسطين ٧٥٪

تعقيب

لو استعرضنا المساقات التي يدرسها طلبة كليات الشريعة لوجدنا فيها ما هو ضروري وما هو مفيد. هذا كان المطلوب أن يكون خريج كليات الشريعة على دراية بعدد من المواضيع الدينية الأساسية مع بعض الفروع. لكن خريج كلية الشريعة يصبح إماماً وخطيباً في مسجد أو معلماً في مدرسة أو واعظة في المساجد والمنازل والمؤسسات. ومطلوب منهم الحديث عن أسعار الخبز والوقود والبطالة وقضايا الحرب والسلام وعشرات القضايا السياسية والاقتصادية فضلاً عن الاجتماعية والأخلاقية والأسرية. فهل توجد كلية في العالم تخرج طلبتها ولديهم القدرة على الحديث في كل هذه القضايا الشائكة والمتشابكة والمركبة؟ وهل المطلوب من خطباء المساجد أن يقتصر خطابهم ودروسهم على الحدث الأصغر والأكبر وإزالة الجنازة والقناعة وبر الوالدين والإحسان للجار فقط؟ ويتركوا بهذا كل الهموم والأوجاع التي يعاني منها الناس؟

أرى من الضرورة دراسة برامج في كليات الشريعة كي تحض طلبتها على التفكير والتحليل والتدقيق وأن تزودهم بمساقات إضافية كالاقتصاد والتنمية وعلم الاجتماع والتاريخ السياسي.

السؤال السادس عشر:

أي من الافادتين التاليتين تعكس أكثر وجهة نظرك؟
أ. الدين كما يعلم ويمارس حالياً في مجتمعي يمنح المرأة الاحترام والتمكين.
ب. الدين كما يعلم ويمارس حالياً في مجتمعي يقيد المرأة ويستغل للتقليل من دورها.

الإجابات بـ أ

الإمارات ٩٣٪ الأردن ٩٢٪ المغرب ٨٦٪ السعودية ٨٤٪ أما فلسطين ٧٤٪

تعقيب

بقدر ما كان للمرأة دور في (الصحوة الإسلامية) وكونها كانت بمثابة (منجم أصوات) فإن المرأة ما زالت تعامل وكأنها مواطن من الدرجة الثانية أو الثالثة. فهل يعقل أن يحظر على المرأة قيادة السيارة بدعوى تطبيق الشريعة في الوقت أن نساء يقدن دولاً يزيد إنتاجها القومي الإجمالي على مجموع إنتاج الأقطار العربية مجتمعية بما في ذلك دول النفط، وحتى في فلسطين التي قطعت المرأة فيها أشواطاً في انتزاع حقوقها فما زال كثير من أهلنا يطمسون اسم المرأة في بطاقات الخطوبة والزفاف ويكتفون بكتابة (كريمة) مكان الاسم. بل أن كثير من أهلنا لا يذكرون اسم البنات من نعي الآباء والأمهات في الصحف وكأن اسم المرأة عورة يجب التكنم عليها وإحاطته بأسوار من السرية علماً أن فاطمة ابنة الرسول صلى الله عليه وسلم، وأسماء زوجاته وأسماء الصحابيات ما زال يذكر بدون تردد وحرَج. فنقول مثلاً: خديجة بنت خويلد ولا نقول حرم الرسول صلى الله عليه وسلم، ونقول أسماء بنت أبي بكر الصديق رضي الله عنهما.

وعندما سئل الرسول: أي الناس أحب إليك يا رسول الله؟ قال: « عائشة » ولم يقل: زوجتي أو حرمي. وهذا يؤكد أن ذكر اسم المرأة ليس عيباً ولا حراماً لأن المرأة أصلاً إنسان لها كرامتها وكذلك مواطن له حقوقه وعليه واجباته.

السؤال السابع عشر:

نحن في حاجة الى مزيد من عاملات دين وداعيات تمنح لهن الفرصة والمجال للدعوة في المجتمع على نطاق واسع.

أوافق | لا أوافق

الإجابات بـ أوافق

البحرين ٩٥٪ - فلسطين ٨٨٪ - المغرب ٨٧٪ - الأردن ٨٥٪

تعقيب

١. ما هو تعريف (عالمات دين) هل هي الحاصلة على درجة بكالوريوس في الشريعة؟ أم أنها الحاصلة على درجة أعلى. فهل الحاصل أو الحاصلة على درجة بكالوريوس في اللغة الإنجليزية أو الفيزياء مثلاً يعتبر عالماً في هاذين المبحثين.
٢. ما هو تعريف الداعية؟ هل يشترط أن يكون الدعاة والداعيات من حاملي شهادة في الشريعة؟ وما هو دور التثقيف الذاتي. لو طبقنا هذا التعريف لما ظهر لدينا نجوم من دعاة الفضائيات الذين حصدوا شعبية واسعة جداً. ولا داعي لذكر أسماء عدد من الدعاة اللامعين والمشهورين جداً.

أدرك حق نساء في ممارسة دور تربوي وتنويري وتوعوي للنساء وغير النساء في قضايا ثقافية ودينية وبخاصة بعض الأسئلة والتفصيلات الحساسة التي قد تسبب حرجاً لبعض النساء.

وكما أسلفت فإن حاجة كليات الشريعة إلى دعم ومساندة حقيقية من المجتمع حتى تتمكن من رفع جودة خريجها من رجال ونساء لأنهم يتحملون مسؤوليات كبيرة ويمطرحهم المصلون بكثير من الأسئلة المعاصرة التي تقتضي توسيع وتنوع خطط كليات الشريعة بصورة صبورة متأنية وبالغة الدقة والحرص لأن أحداث تغييرات في مساقات كليات الشريعة قد يفضي إلى تجاوز ما لا يجدر بالتقي والحكيم تجاوزه وقد يستغله الأشرار الأشقياء على قاعدة (كلمة حق يراد بها باطل) وبالتالي يكون التغيير إلى الأسوأ.

وعلى صعيد آخر كان ضمن قسم الوعظ والإرشاد في مديرية أوقاف نابلس التي أدرتها من ١٩٩٨ - ٢٠٠٧ (١٤) واعظة معظمهن مستقلات لا وصاية على عقولهن ولا حجر على إرادتهن . جاءت إلى مكنتي في مديرية الأوقاف واعظتان لأغراض إدارية.

وكنت قد علمت أن إحدى هاتين الأختين الكريمتين قد تزوج زوجها من زوجة ثانية بعد نحو عشرين عاماً من زواجه من الأولى. فقلت لها: هل تسمح الأخت الكريمة أن أوجه لها سؤالاً؟ أجابت نعم. قلت: هل ما زلت تحضين النساء على عدم اعتراضهن وتذمرهن من زواج زوجها من زوجة ثانية؟

قالت: نعم لقد توقفت عن ذلك: فقلت لها اسمحي لي يا أختي الكريمة بسؤال ثانٍ وأخيراً. لماذا توقفت عن حض النساء على عدم اعتراضهن أزواجهن الذين يتزوجون من زوجة ثانية؟ فقالت: لأن الزواج من ثانية يلحق الأذى بالأولاد.

هناك عدد غير قليل من الواعظات الناضجات ومن يحظين بمستوى جيد من المعرفة والتأهيل

والمصادقية، وفي نفس الوقت هناك أعداد كبيرة جداً من الواعظات اللاتي يعملن بدون ضوابط وربما لبعضهن تأثير ونفوذ كبيرين. ويمكنني القول أن ساحة نشاط عدد كبير جداً من الواعظات بلا أبواب ولا حتى أسوار .

وأرجو وأن لا يفهم أنني من دعاة التضييق على النشاط الأهلي والمبادرات الفردية، لكن في نفس الوقت فإن الوعظ عمل جدي وله نتائج سياسية وأمنية رغم أن كثيرات من الواعظات قد لا يدركن خطورة ما يقمن به من وعظ وتواصل مع النساء. كما يمكنني القول بأن بعض الواعظات لهن من الاحترام والنفوذ يزيد عن نفوذ وتأثير (دزينة) من النساء القياديات في مؤسسات سياسية ونسوية.

طالما كنت على قناعة بأهمية العمل الأهلي ومساندة المؤسسات الأهلية والمبادرات الفردية ليكون هذا العمل والمبادرات في خدمة خطط تنموية وتحررية على قاعدة التعددية والتنوع

السؤال الثامن عشر:

كان الدين سبباً أساسياً لتدهور العالم العربي في المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في الآونة الأخيرة.

أوافق | لا أوافق

الإجابات بـ أوافق

فلسطين ٥٧٪ البحرين ٢٩٪ المغرب ٢٤٪ الإمارات ١٩٪

تعقيب

أذكر بما ورد في مستهل هذا المقال بضرورة التمييز الواضح والحاسم بين الدين والتدين. نجحت أنماطاً من التدين في بناء حضارة أعلنت شأن الإنسان على أسس التعددية والتنوع وسطرت صفحات مجيدة ومضيئة في سجل العيش المشترك في تاريخ البشرية فضلاً عن الإنتاج المعرفي والفكري والأدبي والفني واقتصاد قوي وراسخ.

من هنا تأتي أهمية التمييز بين الدين والتدين فهل حقاً أن حوالي ثلاثة أخماس الشعب الفلسطيني يعتقدون أن الإسلام هو السبب الأساسي لتدهور المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في الوطن العربي؟

لا شك أن هذه النسبة العالية جداً من الفلسطينيين إنما عنت وقصدت في إجابتها القوى السياسية المتنوعة التي اكتست برداء الدين ورفعت الدين شعاراً لغرض الدنيا وشهواتها

وأهوائها، وقبلت أن تكون أداة تخريب وتدمير وسفك دماء وبالتالي خدمت الاستعمار فشل
في تقديمها كبار وعتاة السلاطين والعملاء والجواسيس.

السؤال التاسع عشر:

للدين دور مهم في مستقبل بلدي

أوافق | لا أوافق

الكويت ٩٣٪ مصر ٩٠٪ الإمارات ٨٩٪ السعودية ٨٨٪ فلسطين ٨٦٪

تعقيب

هذا سؤال عائم وضبابي وغير واضح ويحتمل الشيء ونقيضه في آن واحد فهو كشعار (الإسلام هو الحل) فهو يقصد بهذا الشعار تقوى الله وهي المدخل إلى كل الأعمال الصالحة؟ فإذا كان هذا هو المقصود بهذا الشعار الجيد والجميل والضبابي في نفس الوقت فهذا صحيح فإن انتشار التقوى بين الناس يحميهم من الانحراف والضلال والهدى. وهل أن التقوى بمفردها قادرة على تحقيق ما يحتاجه الناس من كرامة وحرية وعدل؟

فالأتقياء حتى يحققوا خلاص الناس والأوطان بحاجة إلى كثير من العوامل الأخرى كالمعرفة والمعلومات والوعي والحكمة والقدرة على الجهد الجماعي والعمل بروح الفريق. وهذا يحتاج إلى مؤسسات وليس مجرد الرهان على تقوى وشجاعة الأمير أو الخليفة. فهذا صلاح الدين الايوبي بمكانته الاستثنائية في تاريخ الأمة ووجدانها وذاكرتها قد ارتكب أولاده وأحفاده من المخازي والعيوب ما يجعلنا نتمسك بالجهد المؤسسي ونظام سياسي مكتوب وفصل سلطات وقضاء مستقل وصحافة فعالة وتداول للسلطة.

فهل تقتضي تقوى الله أن نقول نعم لهذه الجماعة أو تلك الحركة لأنها ترفع شعار (الإسلام هو الحل). فهل يعبر عن الحكم بالإسلام يزيد بن أبي سفيان أم عمر بن عبد العزيز، وهل يعبر عن الإسلام الوليد بن يزيد أم يزيد بن الوليد؟ وكلهم أمويون. وفي تاريخنا المعاصر لدينا عدة نماذج في تطبيق الشريعة. فهل هو النظام السعودي أم النظام الإيراني؟ وهل هو نظام جعفر النميري في السودان أم نظام طالبان في أفغانستان؟ من الأمور الشرعية المعروفة والمتفق عليها أن لا يتم عقد البيع بدون وصف واضح ودقيق للبضاعة.

فإن من أولى أن ينتخب الناس قيادتهم ببرامج واضحة غير ملتبسة وليس بشعارات تخفي أكثر مما تظهر. فضلاً أن المطلوب ليس إجراء انتخابات وإنما المطلوب أن يصبح الناس من خلال الانتخابات شركاء حقيقيين في المال العام والقرار العام.

السؤال العشرون:

من بين الآتي، من تعتقد أن له الحق في شرح الدين وبيانه والحكم والحلال والحرام والصواب والخطأ في الدين؟
اختر كل ما تراه مناسباً

١. مفتي البلاد
المغرب ٧٠٪ مصر ٦١٪ الأردن ٤٩٪ فلسطين ٤٧٪
٢. المشايخ (خريجو المعاهد الشرعية أصحاب الإجازات)
الإمارات ٨٣٪ الكويت ٤٩٪ السعودية ٤٦٪ فلسطين ٤٣٪
٣. إمام المسجد في الحي
البحرين ٤٣٪ مصر ٣٦٪ السعودية والأردن ٢٥٪ فلسطين ٢١٪
٤. أساتذة الجامعة المسلمون في الدراسات الإسلامية
الكويت ٥٣٪ مصر ٤٧٪ السعودية ٤٢٪ الامارات ٩٪ فلسطين ٢٤٪
٥. الدعاة الذين لهم برامج متلفزة
المغرب ٦٣٪ البحرين ٤٩٪ السعودية ٣٣٪ الأردن ٣٢٪ فلسطين ١٧٪
٦. أي مسلم متدين ملتزم
البحرين ٢٧٪ السعودية ٢٠٪ مصر ١٩٪ المغرب ١٦٪ فلسطين ١١٪

السؤال الحادي والعشرون:

من بين الآتي، ما الأهم بالنسبة لك في تقديم الإرشاد والتوجيه في شؤون حياتك العامة؟
١. خطب الجمعة

١. خطب الجمعة
مصر ٤٤٪ فلسطين ٢٩٪ البحرين والمغرب ٢٠٪
٢. المحاضرات الدينية في بلدي
الإمارات ٥٦٪ الكويت ٥٤٪ السعودية ٣٥٪ فلسطين ٣٢٪
٣. البرامج الدينية المتلفزة
الأردن ٥٤٪ البحرين ٥٢٪ المغرب ٥١٪ السعودية ٣٨٪ فلسطين ٢١٪
٤. شبكات أو حسابات وسائل التواصل الاجتماعي لشخصيات دينية مشهورة
فلسطين ١٧٪ الكويت ١٥٪ السعودية ١٣٪ مصر ١١٪

السؤال الثاني والعشرون:

- أي من الإفادتين التاليتين، تعكس أكثر وجهة نظرك؟
أ. تتناول الخطب الدينية والدعوية والتعليم الديني بنجاح القضايا المتعلقة بكوني مسلماً في العالم اليوم.
ب. لا تتناول الإجابات بتناول الإمارات ٩٧٪ الأردن ٩٦٪ الكويت ٧٤٪ السعودية ٧٣٪ فلسطين ٧٢٪

السؤال الثالث والعشرون:

- من بين الآتي، ما أفضل ما يصف خطبة الجمعة في مسجد حيك.
١. مطولة غاضبة وعالية الصوت
الكويت ١٤٪ فلسطين ١٣٪ السعودية ١٢٪ الأردن ٩٪
٢. رتيبة ومملة
البحرين ٢١٪ فلسطين ١٩٪ السعودية ومصر ١٣٪
٣. صوت الحكومة
البحرين ٤٧٪ المغرب ٤٠٪ الأردن ٣٠٪ فلسطين ٢٥٪

تعقيب

بالنسبة للإجابات على هذا الفرع من السؤال وغيره من الفروع علينا أن نأخذ بعين الاعتبار وجود سلطة حركة المقاومة الإسلامية (حماس) في غزة وبالتالي فإن الإجابات لا تعطينا معلومات واضحة عن اعتبار الشباب لخطبة الجمعة في غزة بأنها مرآة لموقف سلطة حماس. ومن المعروف أن جماعة الأخوان المسلمين في فلسطين كانت تدير بإحكام عدداً كبيراً من المساجد في قطاع غزة من خلال تنصيب أمير لكل مسجد وأمير لكل عدد من المساجد، ولكن الفعل الأعمق لجماعة الأخوان المسلمين في قطاع غزة كان في نجاحها بشن حملات سياسية واجتماعية من خلال خطب موحدة لخطباء المساجد من الأخوان المسلمين ومن يدور في فلكرهم ويحسب عليهم.

أما في محافظة نابلس - ليس لدي معلومات عن باقي محافظات الضفة - كانت تقوم بنفس الفعل في جميع المحافظات الأخرى لطبيعة الإدارة المركزية المفرطة لجماعة الأخوان المسلمين. فقد تولت لجنة التوعية الإسلامية في نابلس كتابة خطب الجمعة في كثير من

الأحداث والمناسبات، واستمر هذا الفعل لأكثر من عشرين عاماً. وكان لهذه اللجنة وخطبها الموحدة تأثير عميق على الرأي العام والترويج لمواقف الإخوان المسلمين السياسية بعد تغليفها في غلاف شرعي ديني. هذا فضلاً عن عشرات المهرجانات والمحاضرات والندوات التي كانت تعقدتها في المساجد والساحات العامة، وفي غيرها من الأماكن.

وبناء على ما تقدم فإن سلطة حماس في قطاع غزة تسيطر بصرامة تامة على خطب الجمعة، علماً أنها كانت تنفرد بالسيطرة على عدد كبير من المساجد قبل الانقسام في حزيران ٢٠٠٧. وربما كانت وزارة الأوقاف في حينه غير قادرة على بسط إدارتها لهذه المساجد. أما في الضفة فان جهود المسؤولين ومتابعتهم في هذا الميدان تظل متواضعة بل شديدة التواضع. ومن الضروري الإشارة إلى أن المطلوب والمرغوب ليس الدخول في صراع على المنابر والمساجد والوعاظات وإنما الانطلاق من آفاق أوسع وأرحب، وهذا لم يتحقق حتى الآن في أي من أقطار وطن العرب وبلاد المسلمين في حدود معلومات كاتب هذه الصفحات.

ولا يخامرني شك بأن الصراع بين المشتغلين بالسياسية من حكم ومعارضة حول مصادرة أو احتواء الخطاب الديني والتلاعب بمعايير التدين والسيطرة على الفقهاء وشراءهم أو وراهابهم، والتحكم بخطباء المساجد والترويج لمذاهب أو محاربة مذاهب أخرى إنما ألحق كل ذلك أضراراً جسيمة بالأمة وبحق المسلمين في التحرر من الوصاية على عقولهم والحجر على ارادتهم من خلال التعاطي مع الدين لأغراض في ظاهرها فيه الرحمة وفي باطنها من قبله العذاب. أما في هذه المرحلة الأسوأ والأخطر في تاريخ وطننا وأمتنا فان استمرار الصراع القوي السياسية المتنافسة في الحكم والمعارضة يعني إفساد التدين وتفريغه من جوهره وروحه وطبيعته، وبالتالي قدرته على الإحياء والبناء.

ولا يخامرني شك أيضاً أن من يركبون على ظهور الناس بدعوى تقوى الله وحرصهم على تطبيق الشريعة هم في الحنادق المعادية جداً لجوهر الدين ومقاصد الشريعة. إن من يركبون على ظهور الناس بدعوى دينية أو غير دينية لن يتم إسقاطهم بالإقناع ولا بالرجاء والاستعطاف، وإنما بقوة الوعي والمعرفة والقدرة على الجهد الجماعي والعمل بروح الفريق.

وبالتالي كف أيدي العابثين بمعايير التدين من حكم ومعارضة ليستعيد الناس حقهم الطبيعي والمشروع في اختيار وتطوير معايير تدين تكون الأقرب إلى جوهر الدين ومقاصد الشريعة وليس وفقاً لقبول ومعلبات فقهية أو شعارات وأجندات حزبية. وسيبقى استعادة الناس لحقهم الطبيعي والمشروع في اختيار معايير تدين من سدى وجوهر قرآني يحقق مصالحهم ليبقى التدين رحمة ونعمة ورفقاً وطاقة خير ومعرفة وفضيلة وإنتاج وإتقان وتجديد وجمال

وإبداع. وهذا لن يتحقق بدون انكباب أجيال من أمتنا على القراءة والتفكير والبحث والدراسة والتحليل والتدقيق والحوار وهذا ليس حلاً وليس تنظيراً طوباوياً وإنما حقيق، ومن واجب الناس ومن حقهم ممارسته فوراً وبدون تأجيل.

السؤال الرابع والعشرون:

إلى أين تفضل أن تذهب حين يكون لديك أسئلة حول الدين والأخلاق؟

١. ملتزم متدين من أفراد العائلة أو الأصدقاء والمعارف
الإمارات ٨١٪ مصر ٥٨٪ المغرب ٤٤٪ فلسطين ٣٩٪
٢. الإنترنت
المغرب ٦٨٪ فلسطين ٤٠٪ الكويت ٣٠٪ البحرين ٢٨٪
٣. إمام المسجد في الحي
مصر والمغرب ٦٤٪ البحرين ٥٦٪ الأردن ٥٥٪ فلسطين ٢٤٪
٤. مركز الفتوى الرسمي في بلدي
الأردن ٥٣٪ الكويت ٤٩٪ السعودية ٤٥٪ مصر ٣٤٪ فلسطين ١٦٪
٥. الاتصال ببرنامج ديني متلفز
المغرب ٧٥٪ مصر ٣٦٪ البحرين ٣٤٪ الإمارات ٣٢٪ فلسطين ١٥٪
٦. كتب اسلامية
المغرب ٣٤٪ البحرين ٢٥٪ السعودية ٢٣٪ الكويت ٢١٪ فلسطين ١٧٪

السؤال الخامس والعشرون:

هل تعرف ضمن دائرة أصدقائك أحداً ملحداً؟

الإجابات بنعم

الكويت والبحرين ٧٪ فلسطين ٦٪ الإمارات ٣٪

السؤال السادس والعشرون:

هل رأيت أثاراً للإلحاد أو سمعت عنها في محيطك أو في منطقتك أو في مجتمعك؟

الإجابات بنعم

الإمارات ٥١٪ فلسطين ٨٪ الأردن ٧٪ البحرين ٦٪

السؤال السابع والعشرون:

إلى أي مدى تعتقد أن جماعات أو حركات كداعش والقاعدة تمثل انحرافاً عن تعاليم الإسلام؟

١. تمثل انحرافاً كاملاً عن تعاليم الإسلام
المغرب ٩٣٪ الإمارات ٩٢٪ مصر ٨٣٪ البحرين ٦٥٪ فلسطين ٥٨٪

٢. هي غالباً على خطأ ولكنها تثير أحياناً قضايا أوافق عليها

الكويت ٣٩٪ السعودية ٢٨٪ البحرين ٢١٪ فلسطين ١٧٪

٣. هي غالباً على صواب ولكنني لا أوافق على بعض أقوالها وأفعالها

الأردن ١١٪ فلسطين والبحرين ١٥٪ الكويت ٨٪

٤. لا تمثل أي انحراف اطلاقاً

فلسطين ١٥٪ السعودية ١٥٪ الأردن ١٣٪ الكويت ٧٪

هذه النسبة ١٥٪ بأن التكفيريين من " داعش " لا تمثل أي انحراف اطلاقاً يعني أن أكثر من نصف مليون فلسطيني في الضفة والقطاع يؤيدون التكفيريين. وهذه نتيجة مرعبة وفي نفس الوقت طبيعية لاختراق الفكر الوهابي كليات الشريعة ومناهج مدرسية وساحات أخرى.

السؤال الثامن والعشرون:

في رأيك، من بين العوامل أدناه، ما أهم سببين يؤديان إلى انضمام شباب وشابات إلى جماعات متطرفة؟

١. حكومات فاسدة قمعية لا تمثل الشعب

الإمارات ٦٩٪ المغرب ٥٠٪ مصر ٣٨٪ الأردن ٣٧٪ فلسطين ٢٩٪

٢. الاحتلال الأجنبي لأراضي عربية

فلسطين ٤٦٪ البحرين ٣٣٪ السعودية ٣٠٪ الكويت ٢٦٪

٣. خطابات وتعاليم دينية متطرفة

مصر ٤٦٪ المغرب ٤٤٪ الإمارات ٣٨٪ الأردن ٣٠٪ فلسطين ٢٧٪

الخاتمة

- أعتقد أن الفكر التكفيري العنيف والمفرط في دمويته لم يتم مقاومته حتى الآن مقاومة جدية عميقة ومؤثرة وذلك لأن الأمر لم يقتصر على ردود فعل، أبرزها :
١. الاشتباك والأعمال العسكرية.
 ٢. حملات اعتقال ومداهمات وملاحقات وغيرها من النشاطات الأمنية .
 ٣. حملات دعائية في وسائل الإعلام المختلفة مع عدد من الفتاوى التي تدين التكفيريين وتصفهم بالإرهاب .
 ٤. الاستعانة بخبراء استخبارات من أوروبا وأمريكا وربما من غيرها، لتلقي النصائح والتوجيهات حول وسائل مقاومة التكفيريين. وكذلك خبراء قمع وتعذيب.
 ٥. حظر عدد من المؤسسات الاجتماعية والخيرية والإعلامية لقوى سياسية بدعوى أنها روافد مالية ولو جستية للتكفيريين.
 ٦. لقاءات ومؤتمرات لرؤساء وملوك ووزراء أعلنت إدانتها للتكفيريين.
 ٧. مؤتمرات لفقهاء ودعاة أكدت أن الإسلام من التكفيريين براء. وبعض هذه المؤتمرات لم تختلف فتاوى ومواقف المشاركين فيها عن التكفيريين اختلافاً جوهرياً وإنما اختلاف في المقادير والمسافات.

والمشكلة التي ما زالت قائمة هي في ملايين الكتب وآلاف العناوين والنشرات التي نشرها الوهابيون خلال العقود الأربعة الماضية، فضلاً عن كثير من كليات الشريعة التي تعتمد الكتب والمؤلفات ذاتها التي تنطلق منها « داعش » والقاعدة. وكذلك آلاف الخطباء والدعاة وحملة الشهادات العليا. لكن الأدهى أن كثيراً من الخطباء والمصلين الذين يعملون في شتى الحرف والمهن فإنهم وهابيون في عقيدتهم وفكرهم ومعايير تدينهم ونظرتهم للآخر، وربما بعضهم لا يدرك أن سموم التكفير قد تسللت إلى أفكاره وفهمه للدين .

وعلى الاعتراف أن ظاهرة العصيان المسلح ضد الحكام بدأت في صدر الإسلام، وعرف أتباع العصيان المسلح بالخواارج الذين اغتالوا سيدنا الإمام علي بن أبي طالب في رمضان سنة ٤٠ هـ، بينما كان خارجاً من منزله في الكوفة متوجهاً إلى المسجد حاضاً الناس لصلاة الفجر .

خاض الخوارج عشرات المعارك في صدر الإسلام . كان هؤلاء من قبائل عربية كثيرة احتجت على أداء معظم الخلفاء وكفرتهم وكفرت من لا يكفرهم. التكفيريون الذين يشعلون الحرائق والخراب والموت طيلة عدة أعوام في العراق وسوريا وليبيا، فضلاً عن تفجيرات في لبنان

ومصر وتونس والجزائر هم أشد خطراً على الأوطان والمواطنين من حوارج صدر الإسلام . وذلك لأن قيادة التكفيريين في مطلع القرن الحادي والعشرين يعوزهم صدق وسداجة حوارج صدر الإسلام .

مشكلة معايير التدين الملوثة بالإقصاء ورفض الآخر والاندفاع نحو التكفير والعنف إنما هي مشكلة عناصر الصف الثالث والرابع في التكفيريين فعالية هؤلاء ضحية تضليل وغش وخداع . لكن القيادة العليا للتكفيريين الذين يعقدون الصفقات السياسية والتجارية وتجارة الأسلحة والنفط، ويديرون الموارد المالية والمؤسسات الإعلامية والتوجيه المعنوي لعناصر الصفين الثالث والرابع فإن مشكلتهم لا تكمن في سوء الفهم وإنما في سوء النية والطوية، وربما يكون بعضهم من الصهاينة المستعربين الذين اخترقوا كثيراً من الصفوف منذ العام ١٩٣٨ حيث شارك أحد المستعربين من الهاجانا في مؤتمر للشوار عقد في قرية بيت ربما/ غرب رام الله .

لكن التحليل الذي يرجع كل همومنا إلى المؤامرة وإلى المشروع الصهيوني إنما هو تحليل بعيد عن الموضوعية والمعالجة العلمية، وإن كان التكفيريون يقدمون للمشروع الصهيوني خدمات جدية .

وكيفما كان الحال فإن كل البهاليل، وفاقدوا الذاكرة، ومن تعرضوا الى غسيل أدمغتهم من الذين لديهم استعداد أو رغبة بتفجير أنفسهم في مسجد أو كنيسة أو سوق بدعوى أنهم شهداء إن كل هؤلاء، ومن هم في حكمهم قد يستطيعوا أن يرتكبوا جريمة هنا أو جريمة هناك، أما إدارة حرب طيلة أعوام فإنه يحتاج إلى :

١. دولة أو عدة دول وحزب أو عدة أحزاب تتبنى الحرب وتعمل على تأجيحها .
٢. دولة أو عدة دول تفتح خزائن أموالها لتسديد فواتير السلاح والذخائر فضلاً عن تكاليف لوجستية عديدة وكذلك رواتب (المجاهدين) .
٣. وسائل إعلام وفتاوى لشرعنة الحرب وشيطنة الأعداء .
٤. دول تقدم خدمات لوجستية ضرورية مثل تأمين وصول المقاتلين ومستشفيات لعلاج جرحاهم .

طالما أننا نفكر الآن أن البديل عن الفكر التكفيري العنيف الذي يعيث في الأوطان قتلاً ودماراً وتشريداً وخراباً، إن البديل عن التكفيري هو الموالي المحسوب على النظام بل مجرد بوق ينفخ فيه لإصدار فتاوى الحرب وفتاوى الاستعانة بالاستعمار بدعوى تحرير البلاد أو التخلص من طاغية مستبد . إن تعاطي الحكم والمعارضة مع التدين لأغراض استعماليه ومرحلية يعني المقامرة بمستقبل آمن وحدوي كريم حر وعادل ونام وناهض للأمة . لأن أي مشروع تحرري

ونموي لا يتحقق بدون تنمية بشرية، ولا تنمية بدون وعي وتربية وثقافة وروح معنوية وصبر وإرادة وطول نفس، والدين هو بمثابة كنوز لا حدود لها للحياة والحرية والتنمية .

وقدر قناعتني بأن إصلاح معايير التدين لتعطي الأولوية للتقوى والأخلاق والوعي والمعرفة والحرية والأمن والاستقرار والعيش المشترك وإن هذا الإصلاح مرهون بمبادرة الناس وانكبابهم على القراءة والتفكير والحوار لأن العصر الذين كان فيه الداعية هو إمام المحراب وخطيب المنبر ومعلم الكتاب ومغسل الموتى ومأذون عقود الزواج، إن هذا العصر قد ولى كان فيه الشيخ بمثابة (الأعرور بين العميان باشكاتب) فقد انتشر التعليم والحمد لله رب العالمين ومنتشر بين المصلين عدد كبير من الذين يجيدون ترتيل القرآن الكريم والحفظ ونسبة لافتة من الجامعيين وحملة الشهادات العليا في عشرات التخصصات وبالتالي فإن إحداث تطوير جدي في خطط كليات الشريعة وبالتالي في مستوى خريجها الذين يقفون على المنابر قد أضحي ضرورة وحاجة ملحة. فضلاً عن إزالة التناقض بين الغنى والثراء الأدبي والمعنوي للإمام والخطيب وبين دخله المتواضع والمتأكل، إن هذا التناقض فضلاً عن أنه غير شرعي وغير مشروع وغير أخلاقي وغير عقلائي فإنه بالإضافة إلى ذلك لن نترك أولادنا وأحفادنا وأجيالنا القادمة رهائن في قبضة الأميين والأميين المقنعين دعاء العنف واللاعقلانية والفساد والانهيال والانسداد. فإن قوى سياسية تستغله بصورة فعّالة. وواجبنا ليس أن نعرف من يستغل هذا التناقض بل بردم هذا التناقض، فخطباء المساجد وهم قادة للرأي العام هم أحق بالرعاية والاهتمام والمساندة من غيرهم الذين يتقاضون أضعاف رواتبهم ولكن تأثير خمسين منهم لا يصل إلى تأثير خطيب مسجد واحد.

يتحدث كثير من المشتغلين بالسياسة في وطن العرب عن (وزارات سيادية) - هذا إذا كان لمعظم أقطار وطن العرب سيادة حقيقية على أراضيها وثرواتها وقرارها - وطبعاً تعتبر وزارة الأوقاف وزارة هامشية لا يلتفت إليها أصحاب القرار، مما يشكل مدخلاً إلى ترويج معايير تدين تفضي إلى العنف وعدم الاستقرار وتحرق الوطن والمواطن والمقدرات، وبالتالي تسهم في تبيد ما تبقى من سيادة للوطن وكرامة للمواطن.

الخطاب الديني .. الثابت المشترك والمختلف بشأنه

د. عاطف سلامة *

مقدمة :

قدرة الإعلام المعاصر على صناعة ملامح المستقبل، واستشراف ما هو آت ، لم يعد سرا يخفي على أحد ، فأصبح يساهم بشكل مؤثر في صناعة المستقبل، عبر إدارة المجتمع، وصناعة الرأي العام، والتأثير فيه، فلديه من القدرة ما لا ينضب في التعامل مع قضايا العصر وفهم لغته؛ والاستعداد لمواجهة تحدياته؛ واستثمار فرصه؛ واستكشاف آفاقه، وإذا ما أمعنا الحديث حول الفضائيات، وشبكة الإنترنت كأحدث وسيلتين مهمتين في عالم صناعة الإعلام والاتصال، فإن العالم من خلالهما أصبح متداخلاً بشكل لم تعد الحدود والسدود قادرة على منع الأفكار والثقافات للأمم المختلفة من الدخول إلى أي مكان دون استئذان أحد.

الخطر الحقيقي للإعلام :

لم يعد دور الإعلام التعريف بما يحدث فقط ، ولا حتى التعبير عن الموقف مما يحدث، بل تجاوز هذا الدور إلى ما هو أهم ، فقد أصبح دوره تربوياً، ولم يعد يعبر عن خياراتنا فقط، بل يحرض عليها، وهو لا يعكس آراءنا، بل يكونها. ولا يشرح أو يبين قناعاتنا، بل يصنعها.

فأضحى يستمد مغزاه وأهميته من حاجتنا إليه ، ليس لأغراض إعلامية مجردة، وإنما لأغراض تربوية وثقافية تتضمن معنى وكيفية تكوين الشخصية، وبلورة الهوية وحتى ضبط السلوك الفردي وتربية الناس، أو إعادة تربيتهم، تآلفاً أو تنافراً. وكلما توسعت أشكال التواصل الإعلامي وتطورت تتخذ منهاج التربية الاجتماعية لنفسها عبر الإعلام أبعاداً جديدة، أعمق أثراً.

إن الإعلام بكل فروعه وأنواعه لم يعد مجرد وسيلة من وسائل الاتصال والتواصل، كما كان في السابق. بل انه أصبح الوسيلة الأشد فعالية للمعرفة والتعارف. لذلك فان تأثيره بلغ العقول؛ حتى بات يصعب بل يستحيل إنكار حقيقة أن الإعلام يؤثر في تحديد الخيارات العامة للناس،

ويعيد ترتيب سلم أولوياتهم الاجتماعية والفكرية، وهو يصنع قناعات، ويفرز معسكرات، ويرسم مواقف متباينة حتى داخل المجتمع الواحد.

يتعاطف دور الإعلام الحديث يوماً بعد آخر في حياتنا المعاصرة، حيث أصبح يمتلك من التأثير، والقدرة على التغيير في مختلف الأبعاد والحقول أكثر من أي وسيلة حديثة أخرى. فالإعلام المعاصر بمختلف أوعيته ووسائله أصبح قادراً على صناعة الرأي العام وتوجيهه، وتحريك مجريات الأحداث، وتشكيل ثقافة عامة، وخلق سلوكيات جديدة عند الأفراد والمجتمعات.. وهذا كله يعطي للإعلام أهمية قصوى وخطيرة في الوقت نفسه، تتبع من القدرة الفائقة على التأثير والتغيير، أما الخطورة فتنشأ من قدرة الإعلام الحديث على تزييف الحقائق، وتزيين الباطل، وقلب الأمور رأساً على عقب.

الدين .. أداة بيد الوسيلة :

لأن للدين موقعاً في تنشئة شخصيتنا الفردية، و الجماعية، على حد سواء، فإن الإعلام الديني يتبوأ موقعاً متقدماً في مجتمعاتنا ، لذا ، فهو يمارس دوراً مؤثراً في بلورة الثقافة من جديد، وعندما يكون الدين أداة بيد الإعلام أو وسيلة من وسائل مهامه ونشاطاته، فإن دوره يصبح أعمق أثراً، لما للدين من قدسية في ثقافة الشعوب عامة ، و الفلسطيني على وجه الخصوص، لما له من دور فعال في تكوين الهوية الفردية والمجتمعية. ونتيجة لأهمية الإعلام في عالم اليوم، فإن الخطاب الإسلامي المعاصر وظف وسائل الإعلام الحديثة في نشر الرسالة والقيم والأخلاق، ومخاطبة الناس، كل الناس، على اختلاف مشاربهم وتوجهاتهم وأفكارهم.

ومع ذلك مازال الخطاب الإسلامي المعاصر قاصراً مقصراً في تأثيره على الرأي العام، رغم بعض التطور والتقدم هنا أو هناك، ففي الوقت الذي يمتلك الإعلام الإسلامي الكثير من التقنيات الإعلامية الحديثة إلا انه غير فعال وغير مؤثر بالمعنى الجدي في تقديم خطاب إسلامي مقنع قادر على التأثير والتغيير في مختلف الأبعاد والجوانب، وخاصة في مجابهة الإرهاب الديني، الذي أساء للإسلام كدين قائم على ثقافة المحبة والتسامح ، لذا ، لم يرتق الخطاب الإسلامي المعاصر حتى اللحظة إلى مستوى التحديات الجديدة التي يواجهها المسلمون في كافة أماكن تواجدهم .

يعود ذلك لعدم فهم لغة العصر وثقافته، وعدم تجديد الخطاب الإسلامي المضاد للإرهاب بما يتلاءم مع روح العصر ومنجزاته العلمية، ولم يتجاوز الاستغراق في قضايا الماضي

وموروثاته، إلى الانفتاح على قضايا الحاضر، واستشراف المستقبل. فلا فلسفة واضحة، ولا إستراتيجية محددة المعالم، ولا أهداف دقيقة يسعى من أجل تحقيقها، فقط يكتفي بتقديم خطاب إسلامي يركز على الدين فقط، لا على العلم والمعرفة، مع تجديد ما يقبل التجديد في الجانب المتغير من الفكر الإسلامي، والمحافظة على الثوابت التي لا تقبل التغيير والتبدل مهما تبدل الزمان وتغير.

الإعلام المलगوم :

ترعّمت بعض وسائل الإعلام (التابعة) من فضائيات مشهورة في عرض المستجدات السياسية بشكل مختلف، إذ يمكن اعتبارها خطيرة جداً، فهي تهدف، لا إلى إيصال الخبر، ولكن إلى تأويله والتعليق عليه، من خلال «استثمار» من تسميهم بالمحللين السياسيين، في اللحظة والآن، وتقديم (الخبر). بمعنى جديد يستجيب بالضرورة «للسياسة الوضعية» وللخط التحريري الذي تنتهجه القناة، ويحفظ لها الخطوة عند الأنظمة الممولة لها.

وانطلاقاً من هذه الوسائل المتطورة التي تستعين بها هذه الفضائيات السياسية، ليصل مضمونها الإعلامي، المलगوم بمضامين سياسية محضة، بحلة جديدة توجه مسار تفكير شريحة كبيرة من المجتمع العربي. ولعل أبرز دليل يمكن أن نستدل به، هو التفاعل «السليبي» للمتتبع العربي (ذي الثقافة البسيطة) مع معطيات المرئيات المعروضة أمام ناظره؛ إذ سرعان ما يجد نفسه مُصدقا لها، وبلا ريب، وبناءً على ذلك يؤسس لنفسه مواقف، ويتبنى مرجعيات ينافح من خلالها على تيارات، ويتبرأ من أخرى... وإذا تساءلنا عن مرد كل هذا، وجدنا أن الضعف الثقافي، والجهل السياسي، والتمويه الإعلامي، عوامل مسؤولة عن كل انفعال يظهر في مجتمع يتابع أحداث الحراك السياسي لمجتمع آخر. إننا أمام إشكالية حساسة في صناعة المعنى والحقيقة، وليس الأمر بالهين، حين يضم مجتمع ما؛ أفراداً توحدتهم عدة مشتركات، وتفصل بينهم «حقائق الإعلام»

تعريف الخطاب الإسلامي :

هو الكلام الذي يستند لمرجعية إسلامية من أصول القرآن والسنة، وأي من سائر الفروع الإسلامية الأخرى، سواء أكان منتج الخطاب جماعة إسلامية أم مؤسسة دعوية رسمية أو أهلية أم أفراداً متفرقين أو مجتمعين يستندون للدين وأصوله مرجعيةً لرؤاهم وأطروحاتهم، لإدارة الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي يحيونها.

يقول الدكتور محمد سيد طنطاوي في كتابه (الخطاب الديني وكيف يكون ؟) : «الخطاب الديني الإسلامي الصحيح هو المستمد من قيم القرآن والسنة، تكون له مقوماته السامية وآثاره العميقة في النفوس ومكانته الراسخة في القلوب ومنزلته التي تهز المشاعر وتحرك العواطف نحو الخير متى كان مستمداً من القرآن الكريم»
الفيلسوف الإسلامي كارل إرنيست يرى: «أن الخطاب الديني غالباً ما يكون سياسي، خاصة في نطاق الحياة العامة، والغرض من ذلك إقناع الآخرين، وتأسيس السلطة، بالإضافة إلى نقل المعلومات».

معالم الخطاب الديني :

يتميز الخطاب الديني الإسلامي عن غيره من الخطابات الدينية الأخرى بعدة خصائص، بل انه يتفرد بشكل واضح بمعاله الخاصة ، فهو خطاب عالمي لمخاطبة البشرية جمعاء بغض النظر عن أعراقهم وأجناسهم وألوانهم واختلاف ألسنتهم ،فهو جاء للناس كافة . كما انه شامل لجميع مناحي الحياة المتعلقة بتنظيم العلاقات بين الناس، يحقق الطمأنينة ،السعادة ،الاستقرار والأمن في الحياة الإنسانية .

والخطاب الديني يهتم بنهضة الإنسان ويميزه عن غيره من المخلوقات ، والإسلام أعطي الإنسان المفاهيم والتصورات عن لغز الوجود والحياة وحل العقدة الكبرى عند الإنسان حلاً صحيحاً بواسطة الفكر المستنير ويعتقدون أنه الحل الوحيد الذي يوافق فطرة الإنسان ويملاً العقل قناعة والقلب طمأنينة . كما أن الخطاب الديني مؤثر لأنه يخاطب عقل الإنسان وفطرته السليمة ويحرك مشاعره وعواطفه ويملاً العقل استنارة . هذه هي معالم الخطاب الديني التي يجب عدم التخلي عنها.

مشكلة الخطاب الديني :

إن مشكلة الخطاب الديني تكمن في عجزه عن تحقيق ثلاث مهام أساسية هي تحصيل المجتمعات من التطرف وجرائم فكر العنف، وتفعيل القواسم المشتركة بين الأديان والمذاهب، وتقديم صورة إيجابية عن الإسلام، وهذا تسبب في أن يكون الخطاب الديني عشوائياً، لأنه لا يركز على قواعد ثابتة ومقدمات منضبطة، وبالتالي تكون النتيجة فشلاً وعشوائية . والتجديد هنا ،ليس معناه تغيير معالم الدين.

فالإسلام هو دعوة لأصحاب العقول، خاصة الدعاة، لتجديد فهمهم لتعاليم الإسلام، وتقويم

المنهج في توجيه الخطاب، فالتجديد هو تجديد لأمر الدين ومكانته وليس تجديداً للدين نفسه . وعملية التجديد أمر مستمر لمواكبة الأحداث والأزمان وهو ما يظهر واضحاً في القرآن الكريم الذي جاء خطابه مواكباً للأحداث والأزمان ، والتجديد في أصله يعني مواكبة الأحداث في الخطاب الديني وهو المطلوب . وهذا تأكيد على أن الإسلام لم يترك قضية من القضايا دون أن يقدم لها الحلول قديماً وحديثاً . كما يجب أن يتعد الخطاب الديني عن الأوهام والخرافات، ويركز على الحقائق الدامغة.

الدين وخطاب الأنا والآخر :

يمكن تقسيم الخطاب الديني إلى:

الأول : مخاطبة الأنا ، يغلب عليه الدفاع عن الأنا والهجوم على الآخر . وهو الخطاب التقليدي المعادي للغرب الاستعماري القديم والجديد، ويقوم على رفض كل جدول الأعمال الغربي الموضوع للمجتمعات العربية الإسلامية مثل الشرق الأوسط الكبير، التحول الديمقراطي، المجتمع المدني، حقوق الإنسان، حقوق المرأة، الأقليات أو المفاهيم التي تعبر عن المرحلة التاريخية في تطور الغرب مثل العولمة، صراع الحضارات، نهاية التاريخ، ثورة المعلومات .

الثاني : مخاطبة الآخر، يغلب عليه حشد الجماهير ورفض الواقع الاجتماعي والسياسي . وهي نفس القسمة القديمة عند المتكلمين بين الفرق الإسلامية والفرق غير الإسلامية كما فعل الأشعري والبغدادي والشهرستاني والباقلاني.

يأتي هذا في الوقت الذي ينشغل فيه الآخرون بمفاهيم تعبر عن المرحلة التاريخية الخاصة مثل الهيمنة الجديدة، الحركة الوطنية الجديدة، بداية التاريخ، حوار الثقافات، الائتلاف الوطني، القديم والجديد، الثورة والثورة المضادة.

في نفس الوقت لا يفكر في وضع جدول أعمال للغرب نفسه لأنه لم يتعود إلا على وضع جدول أعمال للآخر فهو المنظر الأوحده . هو الذات وغيره الموضوع، هو الذي يقرر وغيره يتبع.

أنواع الخطاب الديني :

- خطاب المجاملات : وهو الذي يتناول العلاقات مع الآخر ويحرص على إظهار الاهتمام بها، وهو إعلام يحتاج إلى دراسة واختبار مدى صدقيته.

- خطاب الظروف الاستثنائية: وهو الذي يحمل مواقف رافضة ونزاعية مع الآخر، وهو إعلام، محكوم بمعرفة ظروف وأسباب نشأته.
- وفي الحالتين، يفترض على وسائل الإعلام، أن توازن وتدقق في مكونات كل خطاب قبل إعادة نشره، كي لا تتبنى مواقف مسبقة، وتساهم بتعميم المخاطر ونشرها.

أنواع الخطاب الديني للمتلقي :

يقدم الاعلام الديني للمتلقي رسائل تقليدية عبر خطابين متكاملين احدهما مدونا والآخر شفاهيا

- ١- خطاب مدون: يكون مكتوباً عبر كتب أو كتيبات أو مجلات أو نشرات أو منشورات.
- ٢- خطاب شفاهي: يكون مسجلاً على أشرطة في المساجد وعند الباعة أو على أقراص مغمطة للسمع في العربات أو في المقاهي والمحال العامة، وفيه كل فنون البلاغة والخطابة للتأثير في الجماهير، وإقناعهم بدغدغة العواطف، وتملق الأذواق، واللعب على أوتار الوجدان بما فيه من مأس وأحزان مثل الفقر والحرمان أو رغبات مكبوتة مثل الجنس والثروة والسلطة.

” اللغة ، والمعنى ، والشيء “ في الخطاب الديني :

- اللغة : هي مجموع المفردات والألفاظ المستعملة، ويجب أن تخضع لتحليل الألفاظ
- المعنى : هو مجموع معاني الألفاظ والتصورات والرؤى التي تعبر عنها الألفاظ، ويعرف بتطابقه مع الخبرة الحية في الحياة اليومية، وقد يتضمن المعنى مناهج اقتناصه استنباطاً من النصوص أو استقراء من الواقع.
- الشيء : هو العالم الخارجي والواقع الاجتماعي الذي يحيل إليه الخطاب. وهو الموقف الذي يوجد فيه الداعية، وطبيعة جمهور المتلقي، والظروف الاجتماعية والسياسية المحلية والدولية التي يعيش فيها.
- ويشكل الكلام على دور الإعلام في تظهير الخطاب الديني، وقياس أهميته وتأثيراته السياسية والاجتماعية وفق التالي :
- التصنيع والإنتاج / وقوامها المؤسسة الإعلامية، بجهوزيتها وسياستها وتوجهاتها
- التحرير والصياغة والنشر/ وقوامها الصحفي أو الإعلامي ومدى احترافيته في عمله، وحرصه على اعتماد معايير الجودة.
- الاستهلاك والاستعلام / وقوامها الجمهور الراغب بملاحقة الأخبار ومتابعتها.
- انطلاقاً من تراتبية عناصر إنتاج المعلومة، يمكن دراسة تأثير الخطاب الديني في الإعلام

على قاعدة توصيف مكونات الخطاب، وتوقيتته، واستهدافاته، وتحديد اتجاهات المتلقين
تفكيك الخطاب الديني :

حتى يتمكن الباحث من رسم خريطة واضحة، لبرمجة عملية تفكيك الخطاب، وفهمه و اكتشاف أبعاده وتحليل معطياته الظاهرة، وغير الظاهرة في النص، لا بد من تشخيص إبراز تأثيراته ومعرفة حدود المخاطر التي يشكلها ، وإعطائه حيزاً واسعاً من الرعاية والرصد والتقويم. ولكلا المستويين يستوجب تقديم مقارنة علمية، تقوم على مثلث: الرصد، والمقارنة والتحليل، وعليه لا بد من معرفة كيف ينتج الخطاب الديني المعتدل.

كيف يتم انتاج الخطاب الديني المعتدل؟

- من اجل تشجيع الإعلام لان يكون أكثر اعتدالا ومسؤولية في مقارنته ونشره وبنه للأموار الدقيقة في اللحظات الحرجة والظروف الاستثنائية، لا بد من الإجابة على هذه التساؤلات:
- من المسئول عن التوظيف السياسي للخطاب الديني؟
 - إلى من يتوجه الخطاب الديني، هل إلى الأتباع أم إلى العامة؟
 - كيف يمكن التمييز بين الخطاب الديني والخطبة (العظة) الدينية؟
 - هل يحمل الخطاب الديني الروحي، بعداً قيمياً أم يتعدى ذلك إلى أبعاد ومقاصد سياسية؟
 - هل الخطاب الديني، أحادي الاتجاه وذو هدف إبلاغي؟ أم انه يقدم انفتاحات حوارية، بهدف خلق أجواء حوارية بين مكونات المجتمع؟
 - هل يتضمن الخطاب الديني مصطلحات وعبارات من شأنها أن تخلق التباسات حادة في تفسيرها؟

وبهذا تكون خلاصة الإجابات على هذه التساؤلات، أن المجتمعات التعددية وذات التنوعات الحضارية والدينية تكون في الغالب من الأوقات محكومة بالنوعين من الخطابات الدينية التي ذكرناها سالفاً.

انعكاسات التطرف الديني :

تتجلى انعكاسات الخطاب الديني المتشدد الى التطرف الديني على مستويات متعددة، خاصة المرتبطة بالمجال الأمني والاجتماعي، حيث أن تأثيراتها تخلف آثارا سلبية، تمكن من تغلغل التعصب بين فئات المجتمع، الشيء الذي يؤدي إلى اتساع هوة التماسك الاجتماعية، فيهدد بذلك أمنه الاجتماعي، فضلا عن شرخه لاستقراره الأمني العام.

الخطاب الديني ونخر السلم الاجتماعي :

الخطاب الديني المتشدد يهدد السلم الاجتماعي داخل المجتمع، فهو ليس رهينا بانتشار الجريمة والفلتان ومظاهر العنف وحدها، بل أيضا وجود تنظيمات دينية متشددة، تطلق فتاوى وآراء وأحكام دينية، تزرع معها الفتنة والرعب داخل المجتمع، خاصة مع فتاوي القتل وتكفير المواطنين وما يترتب عنها من تحليل دمهم ومالههم، والتشدد في تفسير الأحكام الإسلامية، وفرضها بشكل فردي أو عن طريق جماعة ما، فيؤدي ذلك إلى نخر السلم الاجتماعي وضرب مقوماته.

إن الآثار السلبية بتهديد السلم الاجتماعي داخل أي مجتمع، نتيجته واضحة وصورتها جلية، فهو بالتأكيد لن يحافظ على تعاضده وتركيزه حالة الوئام داخله، بل مصيره التفرقة والنزاع. لذلك فإن التطرف والتشدد الديني، هو خطر على المجتمع ومصالحه، فلا يمكنه أن يخدم تطوره واستقراره، بل هو يسهم في تدهور الأمن فيه وزعزعته.

تأثير الخطاب الديني على أمن وسلامة المجتمع :

الخطاب الديني المتشدد، يشكل ارضية خصبة للتطرف السلوكي، وهو أكثر أنواع التطرف الديني سلبية، من خلال تحوله من التطرف الفكري المبني على الأفكار والآراء، إلى تطرف مبني على العنف والإرهاب، من أجل فرض تلك الأفكار بالقوة. وهذا النوع من السلوك، هو الذي يجر أخيرا إلى الخطر الأمني، من خلال تهديد أمن وسلامة المجتمع والتفرد بقرار الحرب أو إعلان الولاء لتنظيمات وحركات خارجية، والابتعاد عن الهم الوطني

كما وأن الأثر الأمني، يمتد خطره إلى كل المستويات الأخرى، حيث أن زعزعة استقرار المجتمع وأمنه، تكون عواقبه وخيمة على الاقتصاد الوطني من خلال هروب المستثمرين ورؤوس الأموال خوفا على مصالحهم الاقتصادية، إضافة إلى ضعف المردود السياحي، فانتعاش قطاع السياحة، هو بالضرورة رهين بالاستقرار.

ناهيك عن انتشار الخوف والفرع بين الناس، الخوف من حرية التنقل، والخوف من أي مصير نتيجة عمل وسلوك ما.

مراجعات في الخطاب الإعلامي الإسلامي :

لكي نقوم بعملية تقويم ومراجعة دقيقة للخطاب الإعلامي الإسلامي يجب أن نبحت في العنصرين الرئيسيين المكونين للخطاب.. وهما: المحتوى والمضمون.

الخطاب الإعلامي المعاصر ولید ثمره من العلوم الإنسانية والاجتماعية، ومن ثم لا يمكن أن يكون الخطاب الإعلامي مؤثراً إلا إذا كان ناتجاً عن عملية إعلامية متكاملة العناصر والأركان.

والمحتوى والمضمون في الخطاب الإعلامي هو جوهر الخطاب "مطلق خطاب" فما لم يحتو الخطاب على مضمون حقيقي ينبع من تحديد الرؤى، والمنطلقات، والمفاهيم، والفلسفات التي على أساسها يُبنى الخطاب، فلن يكون هناك خطاباً قوياً مؤثراً وفعالاً.

الخطاب الإعلامي الإسلامي المعاصر غلب عليه في بداياته الشعارات الجميلة، والحماس الجياش.. وغابت الرؤية العلمية، والبصيرة الثاقبة، والمنهجية الصحيحة في محتوى الخطاب، مما جعله يفقد مع مرور الزمن فاعليته المطلوبة، وتأثيره الحقيقي في كل شرائح المجتمع.

تجديد الخطاب الديني :

كثرت الحديث بين المختصين والمفكرين الإسلاميين، في العقود الثلاثة الأخيرة تحديداً، عن راهنية تجديد الخطاب الديني، وارتفعت الأصوات هنا وهناك، تدعو إلى ضرورة الإسراع «مراجعة جذرية وشاملة وعميقة، للطرق والأساليب والقوالب والصيغ والمناهج، التي تعتمد في مجال تبليغ مبادئ الإسلام وأحكامه وتوجيهاته ومقاصد شريعته إلى الناس كافة»، وصلوا إلى ضرورة أن يختزل أصحاب هذه الأصوات مسألة تجديد الخطاب الديني في نقطتين اثنتين لمطلبين أساسيين اثنين:

المطلب الأول ويرتكز على أن هذا الخطاب لم يعد يواكب التطورات والتغيرات، أو لا يواكب بما فيه الكفاية، ما حملته وسائل الإعلام الجديدة من مزايا كبرى، لم تكن مباحة أو متاحة في زمن الندرة التكنولوجية، حيث كانت «الرسالة» محصورة في المساجد، أو في الحلقات النقاشية الضيقة، أو من بين ظهراني بعض النوادي النخبوية المغلقة، فكان أثرها محدوداً ومفعولها غير ذي وقع كبير بالنفوس والعقول.

المطلب هنا واضح ومباشر: ضرورة صياغة خطاب ديني يتساقق وطبيعة الوسيلة المتبناة، جريدة كانت أم محطة إذاعية أم قناة فضائية أم موقعا على الشبكات الرقمية أم ما سواها، بل وإعادة صياغة حتى ذاك الخطاب المقدم بالمساجد، بحكم الخاصيات الجديدة لمرتابها والطبيعة المتجددة للحاجة إلى الدين وتوجهات التدين، الفردي منه والجماعي سواء بسواء.

أما المطلب الثاني، والمنطلق من مجريات واقع الشأن الجاري، فيلاحظ بأن الصيغ والقوالب والطرق والأساليب التي ركب الخطاب الديني ناصيتها إلى عهد قريب، لم تستطع مواكبة "الظاهرة الدينية" في حركتها وتموجاتها، فلم تفرز، ضمن ما أفرزته، إلا تشددا في الدين، وتقوعا حول المذهب، وتطرفا في الموقف، وتكفيرا للآخر واستباحة لحرية معتقد الناس، أبناء العقيدة المشتركة كما المنتمين لباقي العقائد على حد سواء.

يتضح لنا هنا، أن السبب الرئيس هو عدم صياغة خطاب ديني يضمن الثابت المشترك، ويتجاوز على المختلف بشأنه، ويحاصر منابع الخطاب المتشدد، المرتكز على التأويل الجاف لمنطوق الدين والقراءة المتمتة لروحه.

مكافحة التطرف تستدعي : يمكن مكافحة التطرف الديني عبر التالي :

- التصدي للمفاهيم التي تروج في المجتمع تفسيرات مشوهة لمفهوم الجهاد والردة ووضع المرأة.
- فتح أبواب الاجتهاد والمعرفة الأصيلة بمقاصد الشريعة والاعتراف بالمنظور التاريخي للتشريع وتطويره للتلائم مع مقتضيات العصر.
- مراجعة القوانين واللوائح والممارسات الإدارية على نحو يعزز الانطلاق الحر للفكر والإبداع في المجتمع، ويزيل العقبات التي تحول دون حرية الرأي.
- التوسع في إصدار الكتب والمؤلفات التي تدعم العقلانية والاستنارة، وتشر الفكر الحر.
- تشجيع الأعمال الفنية الراقية التي تهدف إلى النهوض بثقافة النشء وتنمية المواهب وصقلها في المؤسسات التعليمية والثقافية بشكل منهجي منظم
- تيسير الوصول إلى المنتج الثقافي من خلال التوسع في إنشاء المكتبات والمراكز الثقافية والأندية الأدبية، وكذلك مراكز الفنون التعبيرية والتشكيلية والموسيقية، والاستفادة من النشر الإلكتروني.
- تدشين مواقع التواصل الاجتماعي بين الشباب لمحاصرة التطرف، وثقافة العنف.
- توحيد نظم التعليم، ومنع الازدواجية بين تعليم مدني وآخر ديني أو أجنبي، وتحديث النظم التعليمية لتعزيز قيم التعددية والتعايش الإنساني، مع التأكيد على أهمية "التربية

المدنية“ في برامج التعليم، خاصة قبل الجامعي، ووضع برامج لتطوير القدرات الإبداعية في التعليم مثل: الموسيقى والتصوير والشعر والمسرح والأدب وغيرها، لبناء جيل مبدع يسهم في تعزيز البناء الثقافي للمجتمع، ووضع برامج لتطوير المكتبات المدرسية، وتنقية برامج التعليم الديني من الأفكار التي تشجع التطرف، والعنف، أو تستند إلى فهم خاطئ للنصوص الدينية، وذلك لمحاربة انتشار التطرف عن طريق التعليم.

- حث المؤسسات الإعلامية على الالتزام بالمواثيق المهنية والأخلاقية، والتي تتضمن الابتعاد عن الخطابات المتعصبة.
- إطلاق المبادرات لمراجعة المعايير المهنية والأخلاقية وسنّ التشريعات التي تجرّم نشر المواد الإعلامية التي تبث الكراهية وتحرض على العنف، وتدشين برامج إعلامية مشتركة بين وسائل الإعلام الوطنية تفند فكر التطرف، وتهتم بقضايا العلم والتنوير.

المطلوب من الإعلام الديني :

كي يستطيع الخطاب الديني الموجه إلى الجمهور أن يؤدي دوره بفعالية، فإن عليه أولاً وقبل كل شيء تحقيق التنوع والشمولية والوسطية وعدم التطرف، والموضوعية والصدق والتجدد والمعاصرة فالتنوع في أساليب تناول الموضوعات وطرح الأفكار وتلويها ورردها بالصور من شأنه أن يضيف على الخطاب حيوية ويحظى بقبول المتلقي، أما التكرار والاستمرار على نفس الوتيرة فيولد الملل والتعاس عن إتاحة الفرص التواصلية بين المرسل والمستقبل بشكل عام.

أما الشمولية فتمنح العملية الاتصالية برمتها النفوذ إلى أقصى زوايا التأثير لدى الجمهور وتضمن اتساع نطاقها وانتشارها وبالتالي تلقي التغذية المرتجعة، مما يزيد العمل الاعلامي خاصة، القوة على كسب الرأي العام وخطب وده.

والوسطية وعدم المغالاة والتطرف تساعد على فتح قنوات جديدة لقبول الآخر وتفتح خطوطاً مبتكرة للتلاقي بين الرسالة الإعلامية ومتلقيها.

وكذلك الموضوعية في التعاطي مع الظواهر الإعلامية والأحداث الجارية وعدم الانحياز إلى طرف أو قضية، بالإضافة إلى عدم الحكم المسبق على الآخر والتجرد قدر المستطاع عن الأنا والصدق كقيمة أخلاقية يخلق فرص تفاهم أكبر ويذلل الصعوبات، أما التجدد وعصرنه الخطاب فلا غنى عنها كونها تمنح الديناميكية اللازمة لكل خطاب

أبرز مواطن ضعف الخطاب الديني :

أولاً : كثرة استعمال اللغة التراثية أو التخصصية البحتة التي مكانها الدرس والبحث العلمي وليس الإعلام الجماهيري لأنها تخلق غربة اتصالية بين المرسل والمتلقي وبذلك تضعف بل تنعدم الاستجابة المطلوبة.

ثانياً : أسلوب الإرشاد والوعظ المباشر والاستعلاء في الكلام وطرح الشخصيات والأفكار بطريقة مثالية تبتعد عن الواقع المعاش وهذا يولد إحباطاً لدى المتلقي التابع ولا يزرع في قلبه إلا التقديس اللاواعي لرموز وتعاليم الدين ويفرغ التجربة البشرية من محتواها.

ثالثاً : عدم التوازن في كثير مما يعرض من برامج دينية وضآلة العناصر الفنية المستخدمة فيها وبدائية أغلبها وطريقة العرض الكلاسيكية التي لا تقوم على الحوار المباشر مع الجمهور الأمر الذي أنتج نوعاً من التلقي السلبي والملل.

رابعاً : عدم شمولية الخطاب وحصر الإسلام في زوايا محدودة وضيقة وعدم الانفتاح على الآخر ومشاركته في الأمور العمومية أدى إلى ضمور التأثير وبقيت العملية الاتصالية في طور الإثارة والاستفزاز.

خامساً : تشتت الخطاب وتعدد قنواته بتأثير المذهبية والحزبية والنمط السياسي القائم في هذه البلاد وتلك أوقع الجمهور المتلقي في خلط مفاهيمي كبير وتشويش فكري وحالة من الإيهام المعرفي.

سادساً : طغيان لغة الفرض والترهيب وغياب الترغيب كمعادل موضوعي أفقد الخطاب الديني القدرة على الوصول الآمن إلى عقل وقلب الجمهور الهدف فضلاً عن تسيد الموقف. سابعاً : الازدواجية التي تعيشها وسائل الإعلام وخشيتها من الإسلام وبروز تقابلية (الديني واللا ديني) في معظم البرامج التي تبثها أدى إلى توهين الخطاب الديني والنظر إليه بموازاة أو مجارة الخطاب اللا ديني.

ثامناً : انحسار البرامج الترفيحية والفقرات المنوعة وزيادة مساحة البرامج ذات الصبغة الدينية دفع بالجمهور إلى الانصراف عن متابعة تلك الوسائل الإعلامية.

تاسعاً : تفعيل دور أجهزة الإعلام الإسلامي في التصدي للحملة الغربية التي تستهدف النيل من الإسلام وتشويه صورته أو عزله عن الحياة المعاصرة.

عاشراً : تقديم الوجه الحقيقي للإسلام الحضاري والمدني في الخطاب الديني الإعلامي.

الحادي عشر : استحداث ساعات بث باللهجات الأجنبية لكي يستطيع من خلالها مخاطبة الآخر والتعريف بالإسلام على حقيقته، ومراعاة زمان ومكان وظروف المخاطبين، وتحديث الخطاب وتجديده بما يعكس الوجه الحقيقي التسامحي للإسلام، وأنه خارج حدود الإقليمية والعرقية.

الثاني عشر : التوفيق بين ثوابت الدين ولغة العصر والاتفاق على تصور مشترك لهذا الخطاب الديني المواكب لقضايا العصر ومستجداته.

الثالث عشر : كسر القوالب التقليدية وإنتاج البرامج التفاعلية مع الجمهور والإصغاء لمطالبهم وعدم إغفال حقهم في التعبير عن القضايا التي تواجههم مع التركيز على العامل النفسي وعدم الإفراط باستخدام أساليب البرهنة العقلية والآلية الجامدة.

نتيجة:

مما سبق نستنتج أن الخطاب الديني يعاني من مشكلات مضمونية وشكلانية ويحتاج إلى إزالة الضباب عن مكنوناته الديناميكية التي يفترض أن يوفرها له الدين الإسلامي، مما يمتلكه من اختزالية عالية لجميع شرائع وأدبيات الأديان السابقة. وهذا يستلزم الارتقاء بالخطاب إلى مستوى المسؤولية

خاتمة :

على الخطاب الإعلامي الديني أن يراجع مضامينه، وأسسَه، وغاياته، وعلى منشطيه أن يعوا قانون التحول التاريخي للمجتمعات الإنسانية عموماً، وأن المجتمع العربي المسلم واحد منها، لا يفصله عنها اعتباره «خير مجتمع أُخْرِجَ للناس». وأن يُدركوا أن كل ردة فعل على الواقع، ليست سوى نتاجا لتفاعل مع مواقف تم تبنيها إعلامياً وبوساطة الدين.

فبالطرق التقليدية للإعلام الديني، لا يمكنها التصدي للفكر المتطرف، الذي ينشر على مواقع الشبكة العنكبوتية (الإنترنت)، بينما يتمكن خطاب الإعلام المتطرف يوماً، من تجنيد مئات الشباب عبر آلاف الحسابات على مواقع "الإنترنت"، فمضمون الخطاب الديني الرسمي يفتقر للجاذبية، وهو تقليدي ومستهلك، وغير جاذب للشباب، على عكس مواقع التطرف على "الإنترنت"، فهي جاذبة وتحاكي العقل مباشرة، وتتوافر على موضوعات مشغولة باحترافية.

إنَّ التَّموِّق تَجاه ثورة مجتمع معين، لا ينبغي أن يترأسه الخطاب الديني، حفاظاً على مكانته الاعتبارية، سواء بتأييدها أو تفنيدها؛ ذلك أن الخطاب الديني يؤجج الآراء ويكتفها، ويصنع جبهات ويصادمها، ولكنه لا يستطيع النفاذ إلى أعماق الأحداث ليحللها، ويكشف القانون المتحكم في بدايتها، أو يستشرف نهايتها .

لقد أظهرت لنا تجربة "الربيع العربي" الإعلامية، وتحديدًا على المستوى السياسي والديني، أننا إزاء ثورة يظن المتتبع العربي، (سواء الفاعل أو المنفعل)، أنه صانعها، في حين أن للإعلام فيها عنصر خفي يحركها، ويدير مجرياتها، ويسلط الضوء على أنظمة أراد لها النهاية، ويُعص الطرف عن أنظمة اختار لها البقاء.

مراجع :

- على جمعة ، نقد الخطاب الديني في رمضان ، مجلة العربي ٥٠٥ ديسمبر ٢٠٠٠
- محمد سيد محمد ، المسئولية الإعلامية في الإسلام ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ١٩٨٦
- عزيزي عبد الرحمن ، الإعلام الإسلامي تعثر الرسالة في عصر الوسيلة ، حوليات جامعة الجزائر ، ديوان المطبوعات الجزائرية ١٩٨٩
- حامد عبد الواحد ، الإعلام في المجتمع الإسلامي ، رابطة العالم الإسلامي العدد ٣٣ ، مكة المكرمة ١٩٩٤
- نصير بوعلی ، الاتصال الدعوي في عهد النبوة ، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية ، العدد ١٣
- السيد محمد مرعي ، شبكة الألوكة / تاريخ الإضافة ٢٠١٦/٢/٢١
- <http://www.alukah.net/sharia/0/99214/#ixzz49K2pC1Fr>:
- ويكيبيديا الموسوعة الحرة التفسير السياسي
- مقال سكرتير عام حزب الوفد المصري ، الوفد البوابة الالكترونية
- محمود إبراهيم شلبي ، السياسات الاتصالية والإعلامية في العالم الإسلامي ..
- محمد جاسم فلحي ، اتجاهات إعلامية معاصرة . محاضرة
- باسم عساف ، التغيير في ظل أساليب التوجيه الإعلامي الماكر... مقال
- الإسلام في عالم متغير... مجموعة من الباحثين والمفكرين الناشر: دار الفكر بالتعاون مع الملتقى الفكري للإبداع - دمشق - ٢٠٠٥ .

خطاب الكراهية في فلسطين ... أيديولوجية أم سلوك؟! *

عماد سليم محسن *

يتأسس الصراع في الحياة البشرية على إشكالية اختلاف المصالح، وليس غريباً أن يتحدث المفكرون الأوائل الذين أسسوا لنظريات تكوين الدول عن «الحق في التملك» كأساس لاختلاف هذه المصالح، وبالتالي الذهاب إلى عقد اجتماعي يكفل بناء دولة لا تنشأ فيها نزاعات على الملكية، ولئن كان الاختلاف ظاهرة طبيعية في حياة الإنسان وعلاقته بأخيه الإنسان، فإن الكراهية بينهما وتبادل الطروحات التي تركز هذه الكراهية هي ظاهرة استثنائية بالتأكيد، وهو أمر يدعو إلى فتح الباب واسعاً أمام نقاش جاد يتعلق بالكيفية التي يمكن معها التعايش بين «سائد» الاختلاف و«متنحي» الكراهية.

سأقت لنا كتب التاريخ والوثائق التي تركتها الأمم السابقة أشكالاً عدة من خطابات الكراهية، في إطار صراعات ارتبطت في أغلب الحالات بمصالح الناس أو صراعهم على السلطة أو خلافهم على ملكية أو رغبة في الاستئثار بمكانة أو موقع، ونقل لنا القرآن الكريم أول خطابات الكراهية في السماء عندما أبى إبليس السجود لآدم عليه السلام لاعتبارات تتعلق بالشعور بالفوقية أو الاحساس بالتفوق على أساس الجنس، فكيف لما خُلق من نار أن يسجد لمن خُلق من طين!!، ثم نقل لنا تارة أخرى أول خطابات الكراهية في الأرض عندما أعلن قابيل اعتزاه قتل أخيه هابيل على قاعدة أنه أجاد التقرب من والده وهو أمر أسس لتقبل قربانه بينما لم يتقبل قربان قابيل، وكانت القضية بالأساس صراع نفوذ ورغبة في السيطرة والتملك.

وصل خطاب الكراهية ذروته مع صعود النازيين إلى سدة الحكم في ألمانيا سنوات الثلاثينات من القرن العشرين، وتعالّت هذه الكراهية على وقع الشعور بالظلم أو الاحساس بالتفوق العرقي أو الانطلاق من قاعدة التمييز عن الغير، ومعها ادعاء الحق وبطلان الموقف الآخر، ولم تنته هذه الروح حتى اندلعت الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ - ١٩٤٥) ليذهب ضحيتها نحو ٥٠ مليوناً من البشر ودمار لم يسبق له مثيل على سطح الكوكب، وتثبت الأحداث لاحقاً أن كل محاولة لتأصيل الكراهية قادت في نهاية المطاف إلى سفك الدماء.

يمكن للمرء أن يجد تفسيرات لخطاب الكراهية بين أمم مختلفة، فالصراع القائم على فكرة "البقاء للأفضل" وارد في نهاية المطاف، وحتى الخطاب الدعائي الذي يؤسس لكراهية بين الاستعمار والشعوب المقهورة على أمرها هو من المعطيات الطبيعية في حال الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة، لكن أن يصل الأمر حد انتشار هذا النوع من الخطابات بين أبناء الشعب الواحد، أو الدين الواحد (رغم أن جميع الأديان دعت للتسامح) أو اللون الواحد أو الطائفة الواحدة، فهذا أمر يحتاج إلى مراجعة وقراءة متأنية، عليها تسعف في فهم مبررات هذا الخطاب وتشرع في بناء المحاولات المنسوبة للنخب المثقفة من أجل تنفيذ خطاب الكراهية والانتقال إلى منهج التسامح في التعامل السياسي والثقافي وحتى الديني في المجتمع الإنساني.

عاش الفلسطينيون تجربة غنية بقيم التسامح على مدى الفترة الواقعة ما بين الفتح الإسلامي في القرن السابع الميلادي وحتى انتقال المشروع الصهيوني إلى مرحلة التنفيذ الفعلي في أوائل القرن العشرين، وكانت "العهدية العمرية" التي تخطها الفاروق عمر بن الخطاب لأهل إيلياء (القدس) واحدة من أهم الوثائق التاريخية التي عززت مفهوم التعايش بين الأديان، وكرست مبادئ في منظومة حقوق الإنسان لم يبلغها العالم المتمدن إلا بعد ذلك بقرون طويلة، وبقي هذا الحال هو المنهج السائد في العلاقات بين الأديان والثقافات والأخلاق البشرية التي وفدت إلى فلسطين من حضارات مجاورة، ولم يتغير نمط السلوك هذا إلا في فترات متقطعة ومتباعدة سنوات الغزو الصليبي وهجمة التتار والغزو الفرنسي ثم الغزو البريطاني وأخيراً الاحتلال الصهيوني للأرض الفلسطينية.

عرف الفلسطينيون مفهوم (الكراهية) قبل أن يتعرفوا على مفردات (خطاب الكراهية) منذ اللحظة الأولى لوصول طلائع الجيش البريطاني إلى القدس في العام ١٩١٧، ومع تشكيل الإدارة البريطانية لفلسطين وتكليف أول مندوب سامي بريطاني (هيربرت صاموئيل) على فلسطين، اتضحت معالم التمييز القائم على أسس دينية وعرقية، حيث قدمت بريطانيا نفسها كراعية للمشروع الصهيوني الاستيطاني، وشرعت الغزو الصهيوني للأراضي الفلسطينية، ولعبت دورين مختلفين في البلاد، فمن جهة كانت تمثل للصهاينة "انتداباً" وللفلسطينيين "احتلالاً"، في معادلة لم يفهم مقاصدها سوى النذر اليسير من الفلسطينيين، وما أن استفاقوا من غفوتهم في انتظار تحقيق وعد الاستقلال المأمول في العام ١٩٤٧ حتى وجدوا المشروع الصهيوني وقد تحوّل إلى دولة أمر واقع على حساب حقوقهم وأراضيهم وجوهر وجودهم على الأرض التي عاشوا عليها آلاف السنين، في إطار حملة روجت إلى نفي وجودهم والتنكر لحضورهم في الثقافة الإنسانية وتغيب هويتهم التي عرفتها الأرض الفلسطينية تراثاً وتاريخاً وحضارةً وجغرافياً.

سارع الفلسطينيون بعد سنوات "التيه السياسي" التي استمرت من عام ١٩٤٨ وحتى العام ١٩٦٤ إلى الانتفاض على واقعهم، وأنشأوا منظمة التحرير الفلسطينية كإطار جامع لجهدهم الوطني في مواجهة المشروع الصهيوني، ووضعوا ميثاقاً وحد مطالبهم وحد مبادئهم ونسق خطواتهم المستقبلية، وانخرطوا في مشروع كفاحي لم تعترضه إلا أزمات صاحبت وجودهم في البلدان التي وطأها أقدامهم، ولكن بوصلتهم لم تنحرف عن مسارها، وقرروا فيما بينهم أن كل تناقض على الساحة هو تناقض ثانوي أمام تناقضهم الأساسي مع الاحتلال، ومع مرور الوقت بات هذا المنهج في العمل الجماعي هو القوة المهيمنة على آليات العمل وأدوات الفعل حتى بعد وقوع الضفة الغربية وقطاع غزة تحت الحكم العسكري الإسرائيلي المباشر في العام ١٩٦٧، وبرهنوا على ذلك من خلال إنشاء القيادة الوطنية الموحدة في انتفاضة الحجارة سنة ١٩٨٧، وصحيح أن فصائل منظمة التحرير لم تكن جميعها على أيديولوجية واحدة أو شعارات واحدة أو منطلقات وأهداف واحدة، إلا أنها استطاعت أن تخرج نفسها من أتون الصراعات، وظهرت في أدبياتها مفردات تعبر عن التباين والتمايز وحتى الاختلاف فيما بينها، إلا أن الأمر لم يرق إلى مستوى الصراع لم يصل حد الكراهية، بل غلبت قيم التسامح والاحترام على كل سلوك، خصوصاً من طرف الآباء المؤسسين والمنظرين الأوائل لهذه الفصائل.

مع انطلاق حركة حماس في مطلع العام ١٩٨٨ وجد الفلسطينيون أنفسهم، ولأول مرة، أمام ميثاقين، أو مسارين مختلفين في العمل الكفاحي، أحدهما يفتح الباب واسعاً أمام انضمام أي فصيلة تحت لوائه. مجرد الإيمان بالمبادئ التي تحكم الميثاق الوطني، والآخر يحدد شروط التخلي عن الميثاق وتغيير الهوية الدينية والثقافية لإطار وطني جامع، كان المسيحيون الفلسطينيون والشيعيون الفلسطينيون والليبراليون الفلسطينيون والتقدميون الفلسطينيون هم نواته ومنظريه الأوائل، وما لبث سكان الضفة والقطاع إلا سنوات قليلة لتتصاعد نبرة أخرى في الخطاب الفصائلي في ضوء هذا التباين بين المنهجين، كانت منابر المساجد لاعباً أساسياً في توصيف شكل العلاقة بينهما، ثم وبعد برهة وجيزة اندلعت أول الصدامات.

مع انطلاق مسيرة مدريد، وتباين وجهات نظر فصائل منظمة التحرير منها، بدأت ملامح "خطاب كراهية" تتمظهر في نداءات وبيانات الفصائل، وأبرزها حركة حماس، وظهرت مفردات "التخوين" و"التكفير" في إطار السرد الذي يفند مسار الفعل السياسي، ومع مرور الوقت تأصل هذا الخطاب ليندرج ضمن الأدبيات الفصائلية، وبدأ يضرب ليس في السلوك السياسي اليومي، بل في المنهج الأساسي الذي سبق الانطلاق، وبات الفلسطينيون مدعوون لسماع رواية حركة حماس التي تقول بأن حركة فتح هي صناعة قوى الاستعمار العالمي وأنه جرى تدجينها مبكراً للقبول بالحل السلمي للصراع، وأنها مؤهت بالكفاح المسلح

لكونها بالأساس كانت جاهزة للقبول بتقديم تنازلات منذ يوم انطلاقتها!!، وسرعان ما ظهرت رواية فتحاوية مقابلة تقول بأن حركة حماس هي صنيعه المخابرات الإسرائيلية التي كانت تبحث عن بديل محلي لمنظمة التحرير يتمتع بخطاب تهفو إليه قلوب الناس ووجدت في قيادة "المجمع الإسلامي" من يقبل بأداء هذا الدور!!، وسرعان ما وجدت هذه الروايات صداها في الشارع الفلسطيني الذي شهد مواجهات عنيفة بين أنصار الفصيلين اعتباراً من العام ١٩٩٢، على أنه سبقتها صدمات أخرى في مطلع ثمانينات القرن العشرين قبل أن تتبلور ملامح هوية حزبية لطرفيها.

ومع تأسيس السلطة الفلسطينية في العام ١٩٩٤ تعزز "خطاب الكراهية"، وسرعان ما اندلعت أول الاشتباكات بين الطرفين في الأحداث التي تُعرف باسم أحداث "مسجد فلسطين"، ثم تبدأ حركة حماس بتنفيذ سلسلة هجمات على إسرائيل في توقيت كانت فيه منظمة التحرير تنتظر استحقاق إعادة الانتشار الإسرائيلي في مدن الضفة الغربية، لتبدأ حملة اعتقالات طالت نشطاء حركة حماس في قطاع غزة، وتتعزز روايتان بين الفصيلين في أعقاب هذه الأحداث، ثم ما يلبث الجميع أن ينظر بذهول إلى ما فعله "خطاب الكراهية" في إسرائيل نفسها عندما أقدم يغال عمير على اغتيال إسحاق رابين في قلب تل أبيب في نوفمبر عام ١٩٩٥، ثم يعود الصدام ليبلغ ذروته بين المشروعين في العام ١٩٩٦، عندما أصرت حركة حماس على مواصلة مشروعها في مواجهة إسرائيل مع عدم الالتفات لوجود سلطة فلسطينية على الأرض، رافضة كل حديث عن هدنة أو "استراحة مقاتل" كما كان يسميها الرئيس ياسر عرفات، واعتبرت كل قول لا يمنحها الحق في مواصلة المواجهة المفتوحة مع المحتل نوعاً من التخلي عن الوطن والتنكر لمطالب الدين وإدارة الظهور للمشروع التحرري وضرباً بالقيم الجماعية التي يؤمن بها الكل الفلسطيني.

ومع اندلاع انتفاضة الأقصى في العام ٢٠٠٠ اعتبرت حركة حماس أن الانتفاضة دليل على "صحة منهجها"، وبدأت تنظم صفوفها على قاعدة أنها تمثل "الخيار المفضل للشعب الفلسطيني"، والحقيقة أن حدة خطاب الكراهية قد تراجعت بقوة خلال سنوات انتفاضة الأقصى، وسيسجل التاريخ أن سنواتها الأولى كانت تمثل نموذجاً للفعل التضامني بين أبناء الشعب الواحد، فقد شاهد العالم كله قيادات حركتي فتح وحماس تجوبان مدن الضفة والقطاع في مسيرات مشتركة دعماً للانتفاضة التي كان يرعاها علناً الرئيس ياسر عرفات، وتوقفت الاعتقالات السياسية كلياً خلال تلك الفترة، وبلغ الأمر ذروته عندما نفذت الأذرع العسكرية التابعة للفصيلين عمليات عسكرية نوعية مشتركة، ولم يعد لخطاب "التكفير" و"التخوين" مكاناً في أوساط الفلسطينيين، حيث انخرط الجميع في مواجهة على كل المستويات مع الاحتلال، وبدا وكأن الأمور تتجه نحو "توحيد" كل المسارات الفاعلة على

الأرض، وهذا ما عبرت عنه الفصائل الفلسطينية التي اجتمعت في القاهرة في العام ٢٠٠٥، وقدمت رؤيتها لبرنامج مشترك وآلية اندماج مؤسساتها إعمالاً لحالة الوحدة "المثالية" التي جسدها أحداث انتفاضة الأقصى.

بعد انسحاب إسرائيل من قطاع غزة في العام ٢٠٠٥، وتأكيد الرئيس محمود عباس أنه انتخب على أساس برنامج يدعو إلى الحل السلمي، وتداعي حضور حركة فتح ميدانياً، وتراكم ملاحظات الجمهور على أدائها الحكومي، وتراجع الانضباط في مؤسساتها العسكرية والتنظيمية، أعادت حركة حماس ترتيب أولوياتها، وأعدت انتشار مقاتليها على الأرض، وبدأت تتصرف على قاعدة وكأنه لا يوجد سلطة على الأرض، وهو سلوك يعرف كل سكان قطاع غزة تفاصيله المملة، والأهم أنها دأبت في حينه على الحديث عن "فوضى أمنية" في القطاع، متهمه قيادات في حركة فتح وأجهزة أمنية بعينها بالمسؤولية المباشرة عن هذه "الفوضى" على الرغم من أنها كانت أول من مارس هذه الفوضى على قاعدة أنه "لا مساس بهيية المقاومة" و"لا مجال للعودة إلى سلوك العام ١٩٩٦"، أي أن "الدويلة داخل الدولة!!" كانت قد تشكلت حتى قبل موعد الانتخابات التشريعية في العام ٢٠٠٦، وهو ما كان يُنذر بوقوع الصدام في أية لحظة، مع عودة تدريجية لمفردات "خطاب الكراهية"، بدا جلياً في شعارات الفصائل أثناء حملتها الانتخابية، وظهرت معها "فتوى" أنه إن اقترب رجل أمن فلسطيني من منزلك بنية اعتقالك، فلا تسمح له بذلك، فإن اعتدى عليك فقاومه، فإن قتلك فأنت شهيد وإن قتله فهو في النار!!.

بلغ "خطاب الكراهية" ذروته بعد حصول حماس على أغلبية مريحة داخل المجلس التشريعي الفلسطيني، وتشكيلها لحكومة دون مشاركة أي من فصائل منظمة التحرير أو حتى القوى المستقلة، وبدا واضحاً لكل الفتحاوي أن حماس كسبت معركتها قبل أن تخوضها، وأن "معركة الإعلام" كانت هي المحدد الأساسي الذي كسبت به حماس تعاطف الجمهور، فبدأت حركة فتح "متأخرة" في محاولة خوض التجربة، من خلال إطلاقات على الجمهور للتعريض بحركة حماس ومشروعها، وتزامن ذلك مع مقاطعة دولية لحكومة حركة حماس، الأمر الذي دفعها إلى الإعلان عن أن حركة فتح "شريك" في الحصار الدولي المفروض عليها، وبدأت تشكو من أن فتح تركت لها نحو ٧٠ ألف موظف في الضفة والقطاع، وعبرت عن ضيقها من "جيش الموظفين" الذي لا تستطيع تحمّل استحقاقاته، على الرغم من أن الحكومات الفلسطينية وظفت هؤلاء على مدى ١٢ عاماً سبقت وصول حركة حماس إلى الحكم، والمفارقة هنا أن حركة حماس بعد سيطرتها على قطاع غزة وحده وظفت نفس العدد تقريباً في أقل من عامين!!.

استمرت "الموجة المفتوحة" من "خطاب الكراهية" بين الفصيلين، مع تركيز "الخطاب الحمساوي" على هدفين ثابتين، في ظل "تشتت" ما يمكن تسميته "الخطاب الفتحاوي"، كان الهدف الأول لحركة حماس هو النائب في المجلس التشريعي عن حركة فتح محمد دحلان، والهدف الثاني هو جهاز الأمن الوقائي الذي كان يترأسه في السابق، وفي ظل تناقضات علنية في الأطر القيادية لفتح، والتنازع بين الأجهزة الأمنية، مع فوضى التنظيم وفوضى الأجهزة بعد انقطاع الرواتب لأكثر من ثلاثة عشر شهراً، ومع دخول الدين بقوة على خط المواجهة، باعتبار أن الفلسطينيين قد انقسموا وفق هذا الخطاب إلى "فسطاطين"، أحدهما يمثل الحق "الرباني" والآخر يمثل الباطل "الشيطاني!!"، وجدت حركة حماس نفسها قادرة على حسم الموقف عسكرياً في قطاع غزة بسهولة ويسر، بعد أن تغلب "خطاب الكراهية" على "قسم مكة المكرمة"، وتغلب "سلوك الكراهية" على "أيديولوجية التسامح"!!.

حال الفلسطينيين اليوم هو تأصيل خطاب الكراهية، تعبر عنه التصريحات المتبادلة بين طرفي الانقسام، وتعبر عنه روح "الشماتة" التي تفوح من أحاديث الناس عن أشكال المعاناة في الضفة والقطاع، فأحدهما "يعاير الآخر" بسبب انقطاع الكهرباء في غزة والآخر "يعايره" بكثرة عدد الحواجز في الضفة الغربية، لتظهر رسومات الكاريكاتير أشكالاً عدة من صور "الكراهية" المتبادلة بين طرفي المشهد، ناهيك عما سمعناه من تصريحات خلال حروب ثلاثة سنتها إسرائيل على قطاع غزة، فمن رام الله يخرج من يقول بأن حركة حماس تقود شعبها إلى الهلاك، ومن غزة يخرج من يقول بأن حركة فتح شريك أساسي في العدوان!! الأمر الذي بات يطرح تساؤلات بشأن "أخلاق الخصومة" في فلسطين، فصحيح أننا مختلفون، وهي سنة الله في خلقه، ولكن أن يصل الأمر حد الشماتة في الموت، فهي قضية تستحق أن نتوقف عندها وعند المنابع الثقافية والفكرية التي قادت إليها، حيث أن الاستقطاب السياسي مشروع بالتأكيد، لكن الزيادة السياسية على الأحياء والأموات، دون إدراك ما يمكن أن تفعله هذه الزيادة من هتك للنسيج الاجتماعي والوطني، هي أمر ينبغي التوقف عنده ومعالجته قبل فوات الآوان.

باتت هناك خشية من أن يتحول "العارض الصحي" في الخطاب الفلسطيني الداخلي إلى "مرض مزمن"، فموت أطفال احتراقاً بسبب انقطاع التيار الكهربائي هو ليس مادة للمزايدة السياسية أو لتعميق "الكراهية"، إنه فرصة ليتحمل الجميع مسؤولياته عندها ويبحث عن أنسب السبل التي من شأنها ألا تسمح بتكرار هذا المشهد في المستقبل، وذكرى معركة الكرامة هي فرصة لدعوة الشباب الفلسطيني، بكل أطيافه أن يقرأ صفحات من العزة والفخر الوطني، وهي ليست بالتأكيد فرصة للتعرض بشخصيات أفضت إلى ما قدمت وأصبحت في رحمة الله، أو التنكر لتاريخ مشرف بسبب أن أبطاله لا ينتمون للفصيل التي ننتسب إليه، كذلك فإن سقوط عشرات المجندين المصريين قتلى وهم على مائدة الإفطار في رمضان هو

ليس مادة للشماتة السياسية، وبالقطع فإن مقتل معتصمين مدنيين في ميدان رابعة في القاهرة هو ليس مادة للتندر والفكاهة.

إذا كان خطابنا الإعلامي والديني سبباً في قتل الناس بعد ذلك، فما الذي يميزنا عن الفصائل التي نسميها متطرفة وراдикаلية؟، وكيف لنا أن نفاخر "بوسطتنا" ونحن نقدم كل يوم نصف الشعب الفلسطيني على أنه "خائن" و"كافر"، ونقدم ثلثه على أنه "ضال" ويحتاج إلى من يهديه، ثم نقدم "مفاتيح الجنة" للذين نسميهم نحن "الطائفة المرابطة والمحتسبة"!!، وكيف نشرعن السب والقذف واللعن والقبیح من القول والطعن في أعراض الناس ووطنيتهم من على منبر الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم وهو القائل: "ليس المسلم بالطعان ولا اللعان ولا الفاحش ولا البذيء"؟، كذلك كيف يمكن لمن يمسك بزمام المسؤولية في قيادة منظمة التحرير أو حركة فتح أو السلطة الفلسطينية أن يكيل الاتهامات صباح مساء بأن حركة حماس تقود مخططاً تصفويّاً تقف على رأسه دول في الاقليم، في ظل "تنسيق أمني" يصل حد "التقديس" في الخطاب الإعلامي الرسمي؟، وكأننا أمام مشهد يدفع علماء الشعب الفلسطيني في مسائل الدين إلى ابتداء باب جديد في المعاملات الإنسانية بعنوان "فقه الكراهية"!!، واللافت هنا أن أحداً لا يحرك ساكناً إزاء كل هذه الجرائم التي تُرتكب بحق حاضر فلسطين ومستقبلها، على اعتبار أن ما يردده ساسة فلسطين ينتقل بسرعة الضوء إلى كل الأرجاء، وما ظنك بمن يستمع إلى خطابات الساسة الفلسطينيين، كيف سيثق أن هؤلاء يحملون على كاهلهم أقدس قضية وأعدلها، وكيف يؤمن أن هؤلاء يمكن أن يسهروا على معاناة شعب ذاق الأمرين في سبيله إلى الحرية والاستقلال؟، هذا الصمت المستغرب (الذي يحمل شبهة التواطؤ) من قبل كل الأطراف بما فيها حركتي فتح وحماس، وعدم اتخاذ خطوات استثنائية لوقف هذا المسلسل من "خطابات الكراهية" سيدفعنا نحو سقوط أخلاقي وتهاوي في اللغة يصل حد الاسفاف، وينتقل بنا سريعاً إلى خانة تأصيل الانقسام منهجياً حتى تصبح الكراهية في فلسطين "أيديولوجية" وليست مجرد "سلوك".

الفلسطينيون هم أحوج الناس إلى التصدي للظلم والبطش والاستبداد، وهم أحوج الناس كذلك إلى منع التفرد بالمشروع الوطني من طرف هذا الفصيل أو ذاك، على اعتبار أن من يسفك دماءنا يومياً ويمارس جرائمه بحقنا كل صباح هو الاحتلال البغيض، الذي نبغضه لسلكه الاستعماري وتغوّله على أرضنا وبتطشه بإنساننا، وليس لاعتبارات دينية أو مذهبية أو عرقية، أما أن ندع هذا المحتل وشأنه، ونوظفه في خدمة شعاراتنا التي لا تسمن ولا تغني من جوع، ونكرس كل السخط على أبناء جلدتنا، في إطار جدل بيزنطي يدور في حلقات مفرغة من الفعل ورد الفعل، والاتهام وتفنيد الاتهام، والمناكفات التي لا تنتهي، فهو أمر يريح المحتل من جهة، ويجعلنا مكملين بعار الأبد، أمام الأجيال الفلسطينية وأمام صفحات التاريخ كذلك.

الخطاب الاعلامي الاسرائيلي

د. خالد شعبان *

تعدد التركيبة السكانية والحزبية في اسرائيل وتنوع، خاصة بعد الهجرة الروسية في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات من القرن الماضي، فالتركيبة السكانية تأثرت بالهجرات القادمة إليها من ثقافات متعددة للتعبير عن نفسها في أحزاب متعددة ومتنافرة، مما أوجد ائتلافات حكومية ضعيفة، وغياب الشخصيات المؤثرة في المجتمع الاسرائيلي، ولكنه في ذات الوقت قد وجد في بنيامين نتيناهو رئيس الحكومة لأربع مرات الشخصية القيادية، والذي يعود أحد ركائز قوته في قدرته مع التعامل مع أدوات الاتصال والتواصل لإيصال رسالته السياسية سواء للداخل أو الخارج.

يعود نجاح نتيناهو في أساسه إلى الخطاب الاعلامي السياسي الذي رسم به ترشحه لرئاسة الوزراء منذ بداية عام ١٩٩٦ والذي قام على شعار «بيرس يقسم القدس» الى انتخابات عام ٢٠١٥ والتي قال فيها إن العرب يذهبون بحشودهم نحو صناديق الانتخابات.

إن المتتبع للحالة الاسرائيلية، يجد أن اسرائيل تعيش في مجموعة من التناقضات الأمنية والعرقية والدينية، ولذلك فإن خطابها في مجمله يقوم على زيادة عناصر القوة خاصة العسكرية، وتفوقها النوعي على الدول العربية، الأمر الذي أدى الى قيامها بالعديد من العمليات العسكرية في الدول العربية لتغطي على احتلالها للأراضي الفلسطينية، زد على ذلك أن خطابها الموجه الى الغرب يؤكد أن اسرائيل محاطة بمجموعة من الديكتاتوريات وأنها الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط وأن على جميع الديمقراطيات دعمها، وهو ما تم ملاحظته في الخطاب السياسي الاسرائيلي بعد الاعتداءات التي ضربت فرنسا وبلجيكا، ويمكن أن نلاحظ ملامح الخطاب الاعلامي الاسرائيلي في كثير من القضايا نجمل أهمها فيما يلي:

١- الهبة الشعبية الفلسطينية (هبة القدس)

مع بداية الهبة الشعبية الفلسطينية في مدينة القدس أكتوبر ٢٠١٥، وتميزها بطابعها الفردي ضد قوات الاحتلال الاسرائيلي، وانتشارها بسرعة كبيرة في مدن الضفة الغربية وقطاع غزة والمناطق الفلسطينية المحتلة لعام ١٩٤٨، وتصدر جيل الشباب لهذا المشهد المقاوم لأبناء الشعب الفلسطيني، والذين لا ينتمون لأية تيارات سياسية وفصائلية وفي ظل ابتعاد الفصائل الفلسطينية عن رعايتها للمقاومين، الذين طالبوا في وصاياهم الاخيرة الى انتهاء الانقسام وعدم انتمائهم الحزبي .

الملاحظ أن اسرائيل استنفرت قواتها العسكرية والأمنية والسياسية والاعلامية لمواجهة هبة القدس، وقد تعددت الخطابات الاسرائيلية لوصف الأعمال الفردية التي يقوم بها أبناء الشعب الفلسطيني بالإرهاب، كما عملت على المساواة بين الأعمال الارهابية التي ضربت كلا من فرنسا وبلجيكا، حيث وصفت أعمال المقاومة الفلسطينية بالأعمال الإرهابية، ويبدو أن هذا الوصف جاء ليفسر عمليات الإعدام الميدانية التي تقوم بها اسرائيل ضد الأطفال الفلسطينيين.

وقد أطلقت اسرائيل عدة مسميات وتفسيرات على الهبة الشعبية الفلسطينية التي جاءت صدفة، وقد استقرت في النهاية بعد استخدامها مصطلح انتفاضة وهو المصطلح الاعلامي المتداول اعلامياً على القنوات الاسرائيلية الى استخدام مصطلح (موجة ارهاب)، ويبدو ان المنتفضين الفلسطينيين لم يلقوا بالأل للمصطلحات الاسرائيلية واستمروا في هبتهم الشعبية التي جاءت صدفة، ولكنها في ذات الوقت كانت قاتلة بالنسبة للإسرائيليين الذين تفاجأوا بهذه الهبة الشعبية، وبدءوا بتحليل أسبابها ودوافعها، حيث أكد ننتياهو أن الدافع للهبة الشعبية التي وصفها بأنها إرهاب هو رفض الفلسطينيين لوجود اسرائيل كدولة قومية للشعب اليهودي مهما تكن حدودها، مشيراً إلى أن الذي ينضم الى هذا الرفض هو التطرف الاسلامي الذي هاجم في كل من فرنسا وبلجيكا ومديد ومالي حيث لا توجد مستوطنات وأراضي متنازع عليها، بل يوجد رفض لأسلوب حياة تلك المجتمعات الحرة والمستقلة والديمقراطية، وهو في ذاته خطاب وزير دفاعه موشيه يعلون الذي قال ان الارهاب هو بالأساس ارهاب أفراد، وأكد يعلون أن اسرائيل استخدمت كافة الوسائل الموجودة بحوزة الجيش من أجل وقف الهبة الشعبية، حيث سمحت الحكومة الاسرائيلية للجيش برفض الطوق الأمني متى أراد في جميع المناطق الفلسطينية بحجة التفتيش عن منفذي العمليات، وهو بحد ذاته يعتبر مخالفة علنية للقوانين ودعوة للانتقام من منفذي العمليات أو المشتبه بهم وذلك من خلال قتلهم، وتشجيع الجمهور الإسرائيلي على القيام بمثل هذه الأعمال (المشهد الإسرائيلي ٢٠١٥/١٢/١٥).

إن الخطاب الاعلامي الاسرائيلي التحريضي الموجه ضد الفلسطينيين هو محاولة اسرائيلية يائسة من أجل استمرار الوضع القائم كما هو، وهو في حد ذاته تجاهل للأسباب التي أدت إلى هبة القدس، وهو في حد ذاته أيضاً أحد أسباب استمرار هبة القدس، وهو ما يؤكد خطاب التحريض وزرع الخوف ضد الهبة الشعبية لدى الإسرائيليين، وكذلك دعوة مباشرة للمس بحياة المدنيين الفلسطينيين وخاصة الأطفال لمجرد الشك فقط في أنهم حاولوا الاعتداء على الجنود الاسرائيليين.

ونتيجة لذلك فإنه حسب معظم استطلاعات الرأي العام الاسرائيلي فإن أكثر من ثلثي المجتمع الاسرائيلي تتخوف من اصابتها في هبة القدس، ولذلك فقد أكد أكثر من نصف المجتمع الاسرائيلي أن سياسة نتياهو ليست صارمة تجاه الفلسطينيين، و. بمعنى أن على نتياهو اتخاذ خطوات أكثر صرامة ضد الهبة الشعبية، كما أن هناك أغلبية واضحة في المجتمع الإسرائيلي للتفوهات العنصرية ضد العرب، والواضح أن الخطاب الاعلامي الاسرائيلي الرسمي كان يحاول اقناع الشارع الاسرائيلي بخطاب وهمي مؤداه أن أعمال المقاومة الفلسطينية لن تؤدي الى تعطيل الحياة العامة في اسرائيل.

٢- مشاريع القوانين

تعددت التشريعات الإسرائيلية سواء منها ما كان في صورة مشاريع قوانين أو قوانين، أو قرارات وأوامر عسكرية والملاحظ على هذه القوانين تعارضها مع الديمقراطية الغربية التي تدعيها إسرائيل، وانتهاك ملحوظ لحقوق الأقليات فيها، ومن هذه القوانين، مشروع قانون الشفافية، والذي يحظر على كل من يتلقى دعماً من كيان سياسي أجنبي، وكذلك مشروع قانون الجمعيات، وهو مشروع قانون حكومي يرمي إلى فرض جملة من الواجبات الإلزامية على جمعيات تتلقى معظم تمويلها من كيان سياسي أجنبي، حيث سيتم إلزام الجمعيات التي يسري عليها القانون بالتصريح عن ذلك أو الإشارة إليه في أية منشورات تصدر عنها، وهذه القوانين تمس بشكل كبير بالحياة الديمقراطية، والواضح أن المقصود بالقانون هو ملاحقة الجمعيات وليس الشفافية، كما أن هذا المشروع، ليست إسرائيل بحاجة إليه حيث يلزم القانون الإسرائيلي الحالي الجمعيات بالشفافية، وخاصة فيما يتعلق بمصادر التمويل إذا كان أجنبياً.

ومن المشاريع كذلك مشروع قانون للإعلان عن منظمة (لنكسر الصمت) تنظيمياً غير قانوني، وهي حركة أسسها مجموعة من الجنود المسرحين بهدف جمع إفادات جنود اسرائيليين حول ممارسات الجيش الإسرائيلي وجنوده ضد الفلسطينيين في المناطق المحتلة.

ومن المشاريع كذلك مشروع قانون تمويل الأحزاب ، ويرمي هذا المشروع الى محاصرة مؤسسات ومنظمات غير حزبية ومحاصرة نشاطها الرامي إلى التأثير على نتائج الانتخابات البرلمانية في إسرائيل وهو يعتبر مساً بحرية التعبير عن الرأي وحرية التنظيم وبالحرية السياسية التي يفترض أن يتمتع بها مواطنو إسرائيل للتأثير على الانتخابات تأثيراً جدياً وذا أهمية.

ومن المشاريع كذلك مشروع قانون أساس إسرائيل دولة قومية للشعب اليهودي، وقد تم تعديل هذا المشروع اكثر من مرة نتيجة الانتقادات المتعددة التي تعرض اليها، وخاصة فيما يتعلق بإخضاع المركب الديمقراطي في تعريف إسرائيل إلى المركب اليهودي، وهو يمس بشكل كبير بحقوق الإنسان المختلفة لمواطني إسرائيل بشكل عام على ضوء ما يكرسه من دونية الطابع الديمقراطي مقابل تفضيل الطابع اليهودي، وهو يمس بشكل كبير حياة فلسطينيي ١٩٤٨، وكذلك المشاريع التي مست بقيادات فلسطينيي ١٩٤٨، مشروع قانون يدعو لعزل وإقصاء أعضاء كنيست نتيجة لقيامهم بأعمال تمس الأمن الإسرائيلي، ويتضح من هذه المشاريع أنها موجهة ضد أعضاء الكنيست العرب ، ويعتبر إقصاء عضو برلماني هو مس بالحياة الديمقراطية، كما يمس بتعددية الآراء والمواقف وحد من قدرتها على المشاركة وتمثيل ناخبها داخل البرلمان (المشهد ١٩/٤/٢٠٠٦).

ومن المشاريع التي تم تمريرها في الكنيست الحالية مشروع قانون يدعو إلى حظر فتح المحال التجارية كلياً والتجمعات التجارية الكبرى يوم السبت، إلا أن الحكومة الإسرائيلية قررت تجميد المشروع وعدم التصويت عليه نتيجة للانتقادات الحادة في الشارع الإسرائيلي باعتباره يقوم على التمييز الديني ومحاباة للعلمانيين ضد المتدينين في ظل حكومة تشارك فيها أغلبية حريدية. ومن الملاحظ من معظم هذه القوانين أنها تتجاوب مع الخطاب السياسي المعلن من خلال وجود حكومة يمينية دينية متطرفة.

٣- التسوية السلمية:

لا زالت أزمة المفاوضات والتعنت الإسرائيلي واستمرار مسيرة التسوية السلمية مستمرة ، حيث رفضت إسرائيل معظم المبادرات من اجل تهدئة الأوضاع للبدء بإجراء مفاوضات جادة، حيث لازالت إسرائيل ترفض المصالحة الفلسطينية وتتهم السلطة الفلسطينية بالخضوع لحركة حماس التي تتهمها بالإرهاب ، وفي ذات الوقت تعتمد اسرائيل الى تهويد الأراضي الفلسطينية من خلال استمرار الاستيطان، حيث رفض نتنياهو في يناير ٢٠١٦ المبادرة الفرنسية لعقد مؤتمر دولي للسلام، مؤكداً أنه لن يتم تحقيق السلام من خلال مؤتمر دولي، علماً بأن الحكومة الإسرائيلية لم تبادر إلى إنجاز خطوات حقيقية على مستوى التسوية السلمية، بل

كانت تصريحاتها وخطواتها العملية نحو تأجيج الصراع وليس التسوية السلمية.

والواضح من استمرار توجه المجتمع الإسرائيلي نحو اليمين، وكذلك استمرار سيطرة اليمين على مقاليد الحكم في إسرائيل، استمرار الخطاب السياسي المتعنت وتفاقم الأوضاع نتيجة سياساته المتطرفة، حيث بات من المطلوب تفسير السلوك السياسي الإسرائيلي نحو عملية التسوية السلمية في ظل توجه المجتمع الإسرائيلي نحو اليمين، والواضح أنه ما يضطر إسرائيل للاستمرار في عملية التسوية هو استمرار صمود الفلسطينيين على أرضهم، وهو الذي أدى إلى وجود قسم من الإسرائيليين الذين يريدون التخلص من الأراضي المحتلة للمحافظة على يهودية الدولة، أما القسم الثاني، فيدعم التمسك باحتلال كل الأراضي وهناك قسم آخر يدعو إلى العودة إلى طاولة المفاوضات ويرى أنها الحل الأمثل لتسوية الصراع، ونتيجة لاستمرار وارتفاع وتيرة التحريض الإسرائيلي ضد الفلسطينيين والسلطة الفلسطينية فقد انخفض معدل الإسرائيليين الذين يؤيدون حل الدولتين من ثلثي الإسرائيليين إلى ٥٣٪ بينما أكد ١١٪ أن هناك احتمال لتطبيق حل الدولتين لاحقاً. (المشهد الإسرائيلي ٢٠١٦/١/٥)

وقد أكد شلومو غازيت الرئيس الأسبق للاستخبارات الإسرائيلية أن الاستراتيجية الإسرائيلية الحالية ستؤدي بإسرائيل إلى الزوال، وقد دعا إلى تبني إسرائيل لاستراتيجية جديدة، وأن مفتاح الحل يكمن في التسوية التاريخية كهدف إسرائيلي وطني، والذي يقوم على أنه إذا أظهرت إسرائيل حسن النوايا وللمصالح فإن الطرف الفلسطيني سيظهر استعداداً آخر مثله في أساس التسوية التاريخية، يمكن الاعتقاد بأن الطرفين إسرائيل والفلسطينيين يريدون الهدف عينه (دولتان قوميتان لشعبين)، وهذا تحديداً الحل التاريخي الذي يرفضه الجانب الفلسطيني رفضاً باتاً، وأكد غازيت على أن المطلوب من الزعامة الإسرائيلية الاختيار بين الاستراتيجية وهي مواصلة سياسات اليبشوف والسيطرة على أرض إسرائيل الكبرى كلها من البحر إلى النهر، وهي التي تنفذها القيادة الحالية، وهذه الاستراتيجية ستؤدي إلى تدمير إسرائيل.

الثانية: العمل فوراً دون انتظار ومن دون مرحلة جديدة من المحادثات من أجل قيام كيانين سياسيين قوميين إسرائيلي وفلسطيني، ويمكن القيام بذلك إسرائيلياً من طرف واحد يكون الهدف بذلك هو هدنة طويلة الأمد.

إن الملاحظ والمتبع للحالة الإسرائيلية في مواجهتها لمتطلبات عملية التسوية السلمية والحكومة الفلسطينية يجد مصطلحات جديدة ومتعددة ومتنوعة لنقل رسائل معينة إلى المجتمع المحلي والفلسطيني والدولي، مستخدمة بذلك جميع الوسائل الممكنة خاصة الإعلامية منها، ومن خلال شخصيات رسمية وغير رسمية، وذلك في محاولة منها للحد من التأثيرات السلبية

لمواجهة الحق الفلسطيني ، والرفض المستمر في الاستجابة للنداءات الدولية لاستمرار عملية التسوية ، وكذلك للحد من صورتها السلبية في المجتمع الدولي في ظل استمرار ظاهرة الإعدامات الميدانية ضد الأطفال الفلسطينيين تحت دعاوى غير قانونية.

ع- فلسطينيو ١٩٤٨:

تعددت السياسات والتشريعات الإسرائيلية والخطابات الموجهة ضد الفلسطينيين سواء أعضاء الكنيست العرب أو أحزابهم، أو تلك المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، وكذلك الشخصيات الاعتبارية من قادة النخب السياسية والمجتمعية لفلسطيني ١٩٤٨، ولذلك فإن الخطاب الإعلامي السياسي الإسرائيلي الموجه ضد فلسطيني ١٩٤٨ تميز بطابعه العنصري والتحريضي ، خاصة بعد العمليات التي قام بها بعض الأفراد من فلسطيني ١٩٤٨، ومشاركتهم الفعالة في هبة القدس ضد أهداف ومصالح إسرائيلية.

والملاحظ أن نتياهو والحكومة الإسرائيلية بالإضافة إلى قادة اليمين في إسرائيل شنوا حملة تحريضية كبيرة ضد فلسطيني ١٩٤٨ خاصة بعد العملية التي قام بها نشأت ملحم في يناير ٢٠١٦ والتي أدت إلى مقتل إسرائيليين أكد فيها نتياهو على أنه يجب جمع السلاح الموجود في البلدات العربية مع العمل على تطبيق قوانين البناء، وكذلك اعتبر نتياهو صوت الأذان مزعج ويخالف قانون الضوضاء، وأن العرب لا يحترمون القانون وانهم يشكلون دولة داخل حدود الدولة.

والموضح أن خطاب نتياهو الموجه ضد فلسطيني ١٩٤٨ قائم على التحريض باعتباره سبباً لبقائه واستمراره في الحكم، واعتبر نتياهو أن هناك تحريضا وحشياً يمارسه الإسلام المتطرف في الوسط العربي وأن هناك تحريض في المدارس العربية وشبكات التواصل الاجتماعي. (المشهد ٢٠١٦/١/٥)

وقد يصاب البعض بالدهشة جراء أوجه التشابه إلى درجة التطابق شبه الكامل بين معظم ردّات الفعل الإسرائيلية الأخيرة على مشاركة فلسطيني ١٩٤٨ في الهبة الشعبية الحالية ، وبين أغلبية ردّات الفعل على مشاركتهم في هبات شعبية سابقة وخاصة دورهم في انتفاضة الأقصى عام ٢٠٠٠، غير أن أوجه الشبه تشكل دليلاً آخر على جوهر تعامل إسرائيل مع فلسطيني ١٩٤٨ في أنه لم يتغير، وتعتبر المقاربة الأمنية هي السمة الأبرز له، والموضح أن إسرائيل لا تملك رغبة حقيقية في إنهاء حالة العداء بينها وبين فلسطيني ١٩٤٨ بسبب أن تعريفها يتنافى مع وجودهم كأقلية قومية.

ومن أهم الأدلة على هذه السياسات والتي بدأت واضحة بعد فوز اليمين بقيادة نتياهو في انتخابات الكنيست العشرين و العمل ضد فلسطيني ١٩٤٨، وكان اشهر ملامح ذلك هو إخراج الحركة الإسلامية الجناح الشمالي عن القانون في نوفمبر ٢٠١٥ بقرار من المجلس الوزاري المصغر بدون أية أسباب تستدعي ذلك، ولكنه تم إخراجها لأنه سيؤدي لاحقاً إلى زيادة حصة نتياهو الانتخابية لدى جمهور الناخبين في إسرائيل ، وهذه السياسات تتوافق مع الخطاب اليميني للحكومة ضد الإسلام الذي وصفته بالإرهاب.

وبالتالي لم يعد خافياً أن ترجمة المسار الأمني يتم بالملاحقة السياسية والأمنية الفردية للقيادات الفلسطينية وبالملاحقة الجماعية خاصة في أوقات التوترات الأمنية والواضح أن الهدف الأساسي من السياسة الأمنية ضد فلسطيني ١٩٤٨ هو عدم إيجاد تواصل ووحدة نضالية بين الفلسطينيين على جانبي الخط الأخضر.

0- حزب يميني موسع

صدرت مجموعة كثيرة من التصريحات الاسرائيلية المتعددة والمتباينة والتي تدعو صراحة إلى تغيير رئيس الحكومة الاسرائيلي الحالي بنيامين نتياهو بسبب فشله في قيادة اسرائيل، يتضح من جهة إصدار هذه التصريحات أنها تأتي من أطراف اليمين والتي تدعو إلى إقامة حزب يميني موسع، أو من الوسط واليمين، والتي تدعو إلى تشكيل حزب يمين - وسط.

ويبدو أن هناك نخب سياسية متعددة ومتباينة الاتجاه تتجه نحو اسقاط نتياهو، وفي القائمة أسماء كثيرة منها مثل رئيس أركان الجيش الإسرائيلي السابق غابي أشكنازي، وكذلك رون خولدائي رئيس بلدية تل ابيب ، كما أن من المناهضين لاستمرار حكم نتياهو وزير المالية الحالي موشيه كحلون ورئيس حزب اسرائيل بيتنا أفيغدور ليرمان ورئيس حزب يش عتيد يائير لبيد بالإضافة إلى العضو الليكودي السابق غدعون ساعر.

والواضح أن نتياهو ينظر إلى ذلك بنظرة جدلية، حيث يسعى إلى تقييد قدرة الجمعيات التي تعمل على ادارة الحملة الدعائية السياسية خلال الانتخابات القادمة وذلك من خلال اخضاع هذه الجمعيات لقانون تمويل الأحزاب بحيث تصبح قدرتها محدودة على جمع أموال، والدافع خلف هذا القانون هو نشاط ٢١٥ جمعية عملت ضد نتياهو والليكود في الانتخابات السابقة (هآرتس ٢٠١٦/٣/٧) والواضح أن هناك محاولة جادة لوقف ما يستعمل بمصطلح اليمين الاسرائيلي الجديد، والذي يتكون من الأحزاب الحريدية، والأحزاب الدينية القومية، والمستوطنين، وأعضاء الكنيست المتطرفين في حزب الليكود والجماعات

القومية المتطرفة المنضوية ضمن حزب إسرائيل بيتنا وكتل يمينية أخرى مثل اذا أردتم (إم ترنسوا)، والواضح أيضاً أن هذا اليمين هو من يقرر حالياً جدول الأعمال العام وكذلك الخطاب السياسي في إسرائيل (المشهد السياسي ٢٠١٦/٢/٢).

يدل الواقع على أن نتنياهو استفاد من عدة متغيرات طرأت عن حزب الليكود في العقدين الأخيرين، غيرت طابع الحزب، وجعلته لا يختلف عن أحزاب المستوطنين الأشد تطرفاً، كما يغيب عن الحزب نجوم السياسة القادرين على أحداث تغيير من خلال الشعب، كما ظهر واضحاً في الفترة الأخيرة التصاق نتياهو برجال الأعمال، حيث يسيطر من خلالهم على الاقتصاد ووسائل الإعلام، الأمر الذي يضمن له استمرار حكمه لسنوات طويلة.

والواضح أن نتياهو حاول قطع الطريق على منافسيه حيث عمد على إجراء عدد من الاتصالات مع رجالات وشخصيات اسرائيلية عامة وحزبية من أجل إقامة حزب أو كتلة كبيرة تضم حزب الليكود وكذلك كولانو واسرائيل بيتنا، وتعتبر هذه الخطوة خطوة استباقية لمنع انهيار حكومة الائتلاف الضيقة التي تقوم على ٦١ عضو كنيست فقط، إلا أنها مستقرة حتى الآن وقد تستمر للسنوات القادمة.

خاتمة

أدى تعدد أدوات الاتصال الإلكتروني الى سهولة وصول الرسالة الاسرائيلية الى كل شرائح التجمعات المحلية والاقليمية والدولية، وهو مما أدى الى زيادة مساحة مستقبلي الرسالة الاسرائيلية سواء بالصوت أو بالصورة، وكذلك الفضائيات ووسائل الاتصال وشبكات التواصل الاجتماعي، ولقد اتضح من تفاعلات سابقة قدرة اسرائيل على ايجاد المداخل الصحيحة للوصول الى الرأي العام العربي والغربي.

والواضح أكثر من التفاعلات الاسرائيلية أن الخطاب الاعلامي الاسرائيلي يتوحد نحو المشاكل الخارجية، حيث تنتهي الخلافات الداخلية، وتعتبر الأخطار الخارجية أن إسرائيل هي مجتمع مهاجرين يقوم على نفي الآخر، والملاحظ أنه اذا اختفت المخاطر الخارجية بدأت التناقضات الداخلية بالظهور، ولذلك فإن اسرائيل مستقرة في مواجهة التحديات الخارجية من خلال خطاب إعلامي موحد تقوم عليه الحكومة والمعارضة دعماً لاستقرار المجتمع الاسرائيلي رغم كل التناقضات، والواضح أن اسرائيل أمام تحديات كبيرة لأنها تعيش في أزمت وقلق مستمر من المستقبل خاصة فيما يتعلق بوجودها، ولذلك فإن التحريض والتشكيك في الآخرين سيستمر وسيكون السمة المميزة للخطاب الاعلامي الإسرائيلي.

المشروع الوطني الفلسطيني بين الزحزحة والانزياح

عماد موسى*

إن مفهوم المشروع الوطني الفلسطيني قد تزحزح من موضعه، وأخذت مكوناته، وأهدافه بالتآكل والانحلال، من المعروف أن منظمة التحرير الفلسطينية قد تبنت الميثاق القومي الفلسطيني الذي يؤكد في مادته الأولى، عند تعريفه بفلسطين أنها «جزء لا يتجزأ من الأمة العربية» في حين لم يذكر الميثاق أن الشعب العربي الفلسطيني هو صاحب الحق الشرعي في وطنه «لكي يظل هذا الوطن «جزءاً لا يتجزأ من الوطن العربي الكبير»^(١)

إن قراءة واقع الحال الفلسطيني، قد تمكنا من محاولة تعريف المشروع الوطني، وذلك انطلاقاً من كلمتي مشروع، ووطني؛ فالمشروع الاقتصادي، كما هو معروف هو عمل أو نشاط أو عملية؛ تنفذه مؤسسة؛ بهدف تقديم خدمة أو منتج؛ من أجل إحداث تغيير على السلوك أو التفكير، بحيث يكون هذا النشاط أو هذه الخدمة ذات جدوى ومردود ايجابي وقادر على حل مشكلة قائم، في فترة زمنية محددة لأصحاب المشروع.

«أما المشروع الوطني هو الذي يحتاج إلى تحديد رؤيا وأهداف، وإلى أدوات تتمثل في الموارد البشرية المتنوعة، والمالية، والادارية، وكذلك الى جهاز معرفي يضع برامج وخطط؛ بحيث يمكن لأصحاب المشروع من العمل على تنفيذه، وتحقيقه، في فترات زمنية ما يحافظ عليه مهما اعترته الصعوبات مهما تعرض للعثرات.

في هذا السياق يرى الاستاذ هاني المصري أن أي مشروع وطني له محددات ضرورية؛ كي يستحق هذا الاسم، وهي لا تقتصر على تحديد الهدف الوطني المركزي، والاهداف الوطنية بشكل عام فحسب، بل هو بحاجة أيضاً إلى وضع الخطط الاستراتيجية، الكفيلة بتحقيق هذه الاهداف» (٢) وذلك لأن «تاريخ القضية الفلسطينية يُظهر أن مصطلح «المشروع الوطني» مستحدث، ودخيل على هذه القضية سواء في ما كانت عليه قبل النكبة أو ما أصبحت عليه بعدها، وحين يُستخدم على المستوى السياسي؛ فإنه يشير إلى خطة كبرى من أجل تحقيق هدف معين في أذهان أصحابه.

أما المشروع السياسي بهذا المعنى يمكن أن يطلق على مشروع الحركة الصهيونية في فلسطين، إذ وضعت الحركة الصهيونية الخطط اللازمة للاستيلاء على فلسطين وتهويدها. أما بالنسبة للفلسطينيين فكان لهم مشروعاً بعيد المدى فاقصر على خطط المقاومة؛ ولم يكن هناك بد من استخدام مصطلح المشروع الوطني والذي تعريفه البسيط والدقيق هو: المشروع النقيض للمشروع الصهيوني؛ والمتضاد معه. (٣)

لقد أدركت القيادات الوطنية الفلسطينية؛ منذ أوائل القرن الماضي أخطار المشروع الصهيوني وأهدافه على المشروع الوطني الفلسطيني، لذا حددت القضية الوطنية بمجابهة المشروع الصهيوني، ووقف خطره المباشر الذي كان يتجسد آنذاك بالهجرة اليهودية، والحفاظ على عروبة فلسطين، واستقلالها. لكن بريطانيا -الدولة المنتدبة- استخدمت نفوذها وسلطاتها وقواتها العسكرية لقمع المقاومة الفلسطينية، وتسهيل الهجرة اليهودية؛ لتنفيذ وعد بلفور بإقامة الوطن القومي اليهودي في فلسطين، واستطاع المشروع الصهيوني أن يحقق هدفه الأول بإقامة دولة إسرائيل على أرض فلسطين، وطرد معظم الشعب الفلسطيني من وطنه في ١٥ ايار سنة ١٩٤٨، فكانت النكبة الفلسطينية وهو مصطلح فلسطيني بامتياز؟.

منذ البدايات كان هناك توجه سياسي نحو السلام، «ففي تموز/يوليو ١٩٦٨ عُقد المجلس الوطني الفلسطيني الرابع، الذي فازت حركة فتح فيه بالأغلبية، وبناء عليه عدل الميثاق الوطني الفلسطيني، وبات يدعى الميثاق الوطني الفلسطيني والنظام الاساسي لمنظمة التحرير، وتصدر الكفاح المسلح مجموعة القرارات الصادرة عن المؤتمر وتؤكد المادة التاسعة من الميثاق على أن «الشعب العربي الفلسطيني يؤكد... حقه في تقرير مصيره، وفي السيادة على وطنه»، وابتداءً من المادة الاولى جرى تعريف فلسطين على أنها «وطن الشعب العربي الفلسطيني» وكرر الميثاق تأكيد دوره، ويتضح ذلك في تعريف منظمة التحرير الفلسطينية، كما ورد فيه، إذ ذكرت المادة السادسة والعشرون، «أن منظمة التحرير الفلسطينية مسؤولة عن حركة الشعب العربي الفلسطيني في نضاله من أجل استرداد وطنه وتحريره والعودة إليه وممارسة حق تقرير مصيره فيه» (٤)

وحتى تتمكن من معالجة مفهوم «المشروع الوطني»، ينبغي أن نستعرض المشروع الوطني الفلسطيني الذي تبنته منظمة التحرير منذ نشأتها والذي حظي بقبول الفصائل السياسية المنضوية تحت لوائها وبموافقتها، ولغاية التوقيع على اتفاقات أوسلو عام ١٩٩٣، الذي أعاد ترسيم المشروع الوطني قلباً وقالباً، مما أحدث تنوعات داخل البني السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وحتى الثقافية والنفسية، الأمر الذي أدى إلى إحداث تفسخات في العلاقات داخل هذه البني، فاصطدم برنامج منظمة التحرير مع برنامج القوى الراضية للتحويل

السياسي وأعلنت عن تمسكها بالبرنامج السياسي الذي تعاقبت عليه طوال عقود و الذي تبنته المنظمة وعملت بموجبه، فلجأت إلى تفعيل برنامجها السياسي الخاص بها.

وظالما أن المشروع الوطني يحتاج إلى تضحيات بشرية ومادية .من هنا؛ ينبغي» أن يكون الشعب صاحب القضية ،مستنهضاً وموحداً ومستعداً للتضحية، من أجل تحقيق هذه الاهداف، واثقاً من قدرته على تحقيقها، وبحاجة إلى قيادة سياسية على قدر كبير من الوعي، والخبرة والصفات القيادية التي تجعلها قادرة على القيادة، وبكل ما تقتضيه أحياناً من مجازفة، فالقيادة التي لا تقود أو غير قادرة على القيادة، تحكم على المشروع الوطني بالسقوط التاريخي»^(٥)

عوامل الزحزحة والانزياح عن المشروع الوطني

نقصد بالزحزحة تحريك الثابت من الاشياء المادية، والمعنوية تمهيداً لانزياحها؛ ومن ثم اقتلاعها من موضعها، إن أمكن، أما الانزياح فنقصد به تحريك الثابت من الاشياء والمبادئ والقيم بعد زحزحتها جزئياً، عن موضعها الأصلي للتخلي عن مكانها، ومكانتها التي كانت تشغله، وهذا ينطبق على الإيمان بالمبادئ التي يمارس الضغط على أصحابها لزحزحتهم عن مواقفهم، وعن ما يؤمنون به، وعليهم تقبل واقعة الانزياح بواقعية، بحيث يتحول الشيء المزاح ثابتاً نسبياً. والثابت الى متحرك وفقاً لاستراتيجية الزحزحة والانزياح عند أصحاب القوة التي تعمل على تحقيق ذلك.

أما بالنسبة للشق المادي؛ فيتمثل بالوجود الكياني للشعب الفلسطيني المتمثل في مخيمات اللجوء، وفي البنية العسكرية، والأمنية، والبنية الفوقية السياسية لمنظمة التحرير، وحتى تتحقق استراتيجية الزحزحة والانزياح اتبعت إسرائيل ضد منظمة التحرير الفلسطينية أساليب متنوعة غالبتها تقوم على التصفية الجسدية والابادة الجماعية والتطهير العرقي، بقصد إحداث تغيير جوهري في بنى الوعي السياسي الفلسطيني، من أجل اخضاعها أو إجبارها على التخلي عن طموحاتها. لذلك؛ قامت إسرائيل بشن حرب محدودة على المقاومة الفلسطينية في غور الاردن لتدمير القواعد الفدائية فكانت معركة الكرامة في ٢١ اذار ١٩٦٨ م، والتي صمد الفلسطينيون والجيش الأردني فيها ، فسطروا صفحة من التضحية والفداء. وكانت الصدمة بالفشل للعدو الاسرائيلي، فأعدت معركة الكرامة جزءاً للكرامة العربية، فتدفق آلاف المتطوعين العرب للالتحاق بالثورة الفلسطينية، فتنبه الاسرائيليون والغرب لمخاطر ذلك على مصالحهم، فاتخذوا قراراً بتدمير المشروع القومي العربي بقيادة عبدالناصر. وانعكس ذلك سلباً على المشروع الوطني، من هنا قررت القيادة الفلسطينية «منذ العام ١٩٦٨م العمل من

أجل التوصل الى حل سياسي للصراع مع إسرائيل، وللتذكير، فإن هاني الحسن كان يردد في المناسبات المختلفة مقولة «العمل العسكري يزرع والعمل السياسي يحصد». مما دفع بعض الفصائل إلي التحول للعمل الفدائي الخارجي.

يمكننا القول أنه... لا وجود لفكر استراتيجي فلسطيني، لقد سعت المقاومة الفلسطينية قبل أي شيء إلى تحقيق بناء «إطار الدولة» الضروري الذي يُمكن الشعور الوطني من النهوض ووجدت المقاومة الفلسطينية هذا الإطار ماثلاً في منظمة التحرير، وكان أحد القياديين اليساريين في حركة فتح، ناجي علوش محقاً حين لام قيادة الحركة على تخليها عن الثورة وعلى تحويل منظمة التحرير الفلسطينية إلى دولة في المنفى، ويكتب يزيد صايغ معلقاً على ذلك الأمر، « كان الجيل الذي سيطر على منظمة التحرير الفلسطينية عامي ١٩٦٨ و١٩٦٩ يشبه بصورة لافتة نلك النخب الجديدة التي تولت الحكم في مصر وسوريا والجزائر والعراق، بين عامي ١٩٥٢ و١٩٦٨»^(٦)

تبنت الفصائل الكفاح المسلح وأخذت تترجمه على أرض الواقع، فنفذت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين عملية مطار الثورة حيث اختطفت ٣ طائرات أجنبية اقلعت من فرانكفورت (ألمانيا) وزيورخ (سويسرا) وأمستردام (هولندا) متجهة الى نيويورك، حيث حول الفدائيون اتجاه الطائرات إلي مطار مهجور في منطقة الأزرق الصحراوية شمال شرق الأردن بتاريخ ٦-٩-١٩٧٠، حيث أطلقت عليه الجبهة الشعبية مطار الثورة، وطالب الفدائيون بإطلاق سراح أسري فلسطينيين كانوا معتقلين في أوروبا، وعندما رفضت أوروبا مطالب الفدائيين قاموا بإخراج الرهائن من الطائرات ونقلهم الي عمان وتفجير الطائرات الثلاثة في ١٢/٩/١٩٧٠، (٧)، رافضين كل الوساطات، وما هي إلا شهور وأيام حتى زرع الشقاق والخلاف بين الثورة والنظام الاردني متطوراً إلى فتنة دموية، فكانت الحرب الأهلية في الاردن عام ١٩٧٠م، والتي أدت نتائجه لرحيل المقاومة إلى سوريا... فكانت أولى الضربات العسكرية التي أدت إلي مغادرة الثورة الفلسطينية المسلحة الأردن، والابتعاد عن حاضنتها الجماهيرية الفلسطينية والأردنية. وخشي الأسد أيضاً من منظمة التحرير أن تلتحم مجدداً بالجماهير الفلسطينية والسورية خوفاً على مشروعه المضمّر، وهو علونة مؤسسات النظام السوري، فحافظ حافظ الاسد على الوجود الرمزي للثورة الفلسطينية، في سوريا حتى تكون ورقة مساومة، إلا أنه أصدر تعليماته للقيادة الفلسطينية بالرحيل، فرحلت المنظمة من سوريا، تاركة وراءها الحاضنات الفلسطينية المتمثلة في المخيمات، وجزءاً كبيراً من الأشقاء السوريين القوميين والبعثيين والشيوعيين.. ولما انتقلت الثورة سراً إلي لبنان، كانت لهم الحكومة اللبنانية بالمرصاد فلاحقتهم الطائرات الحربية اللبنانية وقصفت قواعدهم الارتكازية في منطقة العرقوب وغيرها من المواقع عدة مرات، وكان الهدف القضاء على الثورة الفلسطينية، ووَأد

مشروعها الوطني قبل أن تعيد ترتيب أوضاعها في لبنان، فادركت القيادة الفلسطينية حجم المخاطر المحدقة بالمشروع الوطني، فاتخذت منظمة التحرير «خطوة جريئة عام ١٩٧٤م، ففي ذلك العام اعتمد المجلس الوطني الفلسطيني، ما عُرف ببرنامج النقاط العشر الذي دعا إلي العمل من أجل إقامة السلطة الوطنية المقاتلة على أي جزء من الأرض الفلسطينية التي يتم تحريرها. وكانت هذه عبارة مراوغة لدرجة أنّ بعض القادة تندرّ على كلمة «المقاتلة» لأنه كان يعرف المغزى الحقيقي من وراء العبارة المذكورة. وقد عدّ المراقبون هذا البرنامج المحاولة الأولى لمنظمة التحرير من أجل الحل السلمي»^(٨)

وتكون بذلك قد» حدد خيار الدولة هذا قوة منظمة التحرير الفلسطينية وضبط حدوده في آن واحد، إذ باتت منظمة التحرير-في السبعينات-الاطار المرجعي لجميع المنظمات الفلسطينية، وبصورة أوسع لجميع فلسطينيي الشتات في العالم، هكذا كان بإمكانها الادعاء أنها «الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني، لكن بالمعنى الذي تمثل فيه الدولة مواطنيها، غير أنها أخذت تفقد طابعها الثوري، وراحت تقبل الوضع العربي الراهن الناشئ عن هزيمة ١٩٦٧»^(٩)، وبهذا تكون المنظمات الفلسطينية كلها- بما فيها اليسارية- قد قبلت منطق الدولة»^(١٠)

الاغتيالات وصفة اسرائيل السحرية

لجأت إسرائيل إلي أسلوب الاغتيال والتصفية الجسدية لحملة المشروع الوطني والمؤمنين به، «فاغتال الموساد القادة الثلاثة في» الفردان ببيروت، بين التاسع والعاشر من نيسان/ ابريل من العام ١٩٧٣ م، إذ وصل الجنود الإسرائيليون إلى المقرات القيادية للمنظمات الفلسطينية والشخصيات المركزية فيها، حيث اغتالت أبو يوسف النجار وهو قيادي فلسطيني وهو أول قائد عام لقوات العاصفة وعضو اللجنة المركزية لحركة فتح، وعضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ورئيس اللجنة السياسية لشؤون الفلسطينيين في لبنان.

كما استشهد كمال عدوان، وهو أحد قادة حركة فتح، وعضو اللجنة المركزية لحركة فتح وعضو المجلس الوطني الفلسطيني وكان مسؤولاً عن الإعلام في منظمة التحرير الفلسطينية، ومسؤولاً عن العمليات في إسرائيل والضفة الغربية، واستشهد أيضاً كمال ناصر وهو من مواليد بير زيت، وشغل عضوية اللجنة المركزية لحركة فتح، وأسس دائرة الإعلام والتوجيه في منظمة التحرير الفلسطينية، وترأس دائرة الإعلام الفلسطيني وكان الناطق الرسمي بلسان حركة فتح»^(١١)

وكما «اغتيال الموساد غسان كنفاني. روائي وقاص وصحفي فلسطيني، في ٨ يوليو ١٩٧٢ عندما كان عمره ٣٦ عاماً بتفجير سيارته في منطقة الحازمية قرب بيروت. لأنه كتب بشكل أساسي بمواضيع التحرر الفلسطيني، وهو عضو المكتب السياسي في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.». (١٢) و اغتيال الموساد لاحقاً « أبو حسن سلامة المعروف بالأمير الأحمر بتاريخ ١٩٧٩/١/٢٢ وذلك بتفجير سيارة مفخخة لدى خروجه من منزله في بيروت، حيث انفجرت سيارته » (١٣).

إن أسلوب الاغتيال كان يهدف أولاً إلى التخلص من أصحاب الفكر السياسي، لقصم ظهر المشروع الوطني الفلسطيني فكرياً، لأن أي ثورة بدون فكر سياسي، وبدون مفكرين وأدباء وشعراء وفنانين مصيرها الكسر والتحطيم. وكانت القيادة (تردد البندقية غير المسييسة قاطعة طريق). لذلك ترافق مع العمل المسلح العمل السياسي، فالاغتيالات هدفت لزعزعة أصحاب المبادئ عن الإيمان بالتحرير والعودة، وكذلك لإفقاد أصحاب المشروع القدرة على بناء روايتهم التاريخية المتضادة والمتناقضة مع الرواية الصهيونية . ولإجبار الأحياء على التراجع والنكوص، نتيجة الخوف من الاغتيال، ليتجرعوا مرارة الهزيمة، والانكسار، ولخلق قيادة انهزامية. وعلى الرغم من ذلك، ظل طود منظمة التحرير شامخاً، وبقي يردد عرفات مقولته الشهيرة «جيل وراء جيل»، ويقصد الاستمرارية في التضحية. وبالفعل ازدادت المقاومة اشتعالاً، وازداد التفاف الجماهير العربية والفلسطينية حولها، الأمر الذي أربك الاسرائيليين، ومن ورائهم اصحاب المشروع الصهيوني، لذا لم تراجع اسرائيل عن استراتيجية الاغتيالات الى يومنا هذا.

حرب تشرين عام ١٩٧٣

حرب أكتوبر «تشرين» هي الحرب العربية الإسرائيلية الرابعة التي شنتها كل من مصر وسوريا على إسرائيل عام ١٩٧٣ م. بدأت الحرب في يوم السبت ٦ أكتوبر ١٩٧٣ الموافق ليوم ١٠ رمضان ١٣٩٣ هـ بهجوم مفاجئ من قبل الجيش المصري والجيش السوري على القوات الإسرائيلية التي كانت مرابطة في سيناء وهضبة الجولان. وساهم في الحرب بعض الدول العربية سواء عسكرياً أو اقتصادياً. (١٤)، و شاركت منظمة التحرير بضراوة واعترفت اسرائيل أن المنظمة تمكنت من فتح جبهة ثالثة من الجنوب اللبناني ومن جبل الشيخ، ولكن جاءت مفاوضات كامب ديفيد لتحول هذا الانتصار الى هزيمة سياسية، فوقع الرئيس السادات على اتفاقات كامب ديفيد، وقد حاولت أمريكا وإسرائيل إلى جر منظمة التحرير الفلسطينية إليها، فترك المفاوضون مقعد منظمة التحرير شاغراً حول طاولة المفاوضات على أمل أن تدعن القيادة الفلسطينية للأمر الواقع، فيحصلون على حكماً ذاتياً محدوداً ليتم تدوين المشروع

الوطني نهائياً، وهكذا تم إخراج مصر من الصراع العربي الإسرائيلي، فتشكلت جبهة الصمود والتصدي.

الحرب الاهلية اللبنانية عام ١٩٧٥م

لما فشلت اسرائيل في جلب المنظمة الى كامب ديفيد، لجأت مع بعض القوى العربية إلى توريث الثورة الفلسطينية في الحرب الاهلية اللبنانية عام ١٩٧٥، والتي استمرت لسنوات، ونظراً للتحالف القائم بين حزب الكتائب اللبناني المسيحي الماروني مع إسرائيل وبعض حلفائهم اللبنانيين من حراس الارز وحزب الاحرار، وعرف هذا التحالف حينذاك بالقوى الانعزالية، والذي أوكلت له إسرائيل مهمة تصفية الوجودين البشري والعسكري الفلسطيني، في لبنان» ولأن المخطط ضد المخيمات الفلسطينية في المنطقة الشرقية من بيروت كان واضحاً خصوصاً بعد المحاولة الفاشلة للقضاء على شوكة الثورة الفلسطينية في ربيع ١٩٧٣ عندما أغارت طائرات السلاح الجوي اللبناني (النائمة أبداً بوجه العدو الإسرائيلي) من مراقدها لتقصف مخيمات بيروت^(١٥)، فارتكبوا «مجازر السبت الأسود الفظيعة في العام ١٩٧٥. وبعد الانتهاء منها قام مجرم الحرب بشير الجميل من حزب الكتائب اللبنانية، إلى جانب حزب الاحرار الذي أسسه كميل شمعون، وبمشاركة عصابة (حراس الأرز)، وشارك بشير الجميل بقيادة هجوم على مخيم ضبية، الذي كان يسكنه حوالي ٣٠٠٠ من اللاجئين الفلسطينيين المسيحيين المسلمين والعزل. آنذاك كان شعار حراس الارز «يجب على كل لبناني أن يقتل طفلاً فلسطينياً. قامت الميليشيات المسيحية اللبنانية بمحاصرة وقصف المخيم بشكل كبير على مدى خمسة أيام، ... حتى كنيسة المخيم (كنيسة القديس جرجس) لم تسلم هي الأخرى من بطش اليمين المتطرف المسيحي اللبناني. لقد قُصفت هذه الكنيسة بالمدافع ... كما قُصفت المدرسة وبيوت المخيم الهشة أيضاً، فدمرت غالبيتها فوق رؤوس أهلها ... غير الذين ذُبحوا بدم بارد. في وقت سابق من سقوط المخيم»،^(١٦)، وارتكبوا مجزرة الكرنيتينا في ١٨ يناير ١٩٧٦ في أوائل الحرب الأهلية اللبنانية، وراح ضحيتها حوالي ١٠٠٠ فلسطيني ولبناني إثر هجوم قامت به ميليشيات الكتائب، تمور الاحرار وحراس الأرز على منطقة الكرنيتينا - المسلخ.^(١٧)، وقام حزب الكتائب بخطوة أخرى فحاصرت ميلشياته، بمساعدة الجيش السوري واستخباراته المتواجدين في لبنان، مخيم تل الزعتر، وتقع المسؤولية الأولى والكبرى في مجزرة تل الزعتر على الكتائب و«الاحرار» و«حركة الشبيبة اللبنانية» و«حراس الأرز» وعلى من كان يرعاهم في تل أبيب، بالإضافة إلى قيادة الجيش اللبناني التي كانت في سنوات الحرب، ووفق عقيدة فؤاد شهاب العسكرية، متواطئة مع العدو الإسرائيلي^(١٨)، مع العلم أن المخيم كان يقطنه لاجئون فلسطينيون مسيحيون - إن سمح لنا (التاريخ) بهذا التوصيف .. لأن هذا التوصيف يفيد في بحث الصمت الفلسطيني والعربي والغربي. ويسمح لنا بطرح

السؤال لماذا استهدف المسيحيون الموارنة المخيمات الفلسطينية التي يقطنها المسيحيون الفلسطينيون بهذه الضراوة والدموية؟. ولصالح من؟؟ ورغم أنه إلي يومنا هذا، لم يكتب أحد بشكل علمي وموضوعي، ومحاميد عن أهداف هذه المذابح المخطط لها ضد هذه المخيمات الفلسطينية المسيحية، والتي ترتكبها مليشيات مسيحية لبنانية هي حزب الكتائب، وبمساندة النظام السوري في لبنان.

إلا أننا نرى أن المضمرة من الأهداف وراء هذه المذابح؛ هو اعدام الصوت الفلسطيني المسيحي بوصفه من أهم مرتكزات الحداثة والتنوير في فلسطين وبلاد الشام، ولأن الفلسطينيين المسيحيين ساهموا في ترسيم الهوية الوطنية الفلسطينية بالمفهوم العربي القومي اللاعرقى أي بالمفهوم الثقافي والانساني، وبالمفهوم الواسع للحضارة العربية الاسلامية التي عاشوا فيها كجزء منها، وساهموا فيها، نضالاً وابداعاً وفكراً وأدباً، ولم يتعرضوا لمذبحة من قبل المسلمين في التاريخ الإسلامي. ولأن قيادات وطنية فلسطينية وعربية هي مسيحية، فحتى لا تؤثر في المسيحية العربية وتلتحق بالثورة الفلسطينية، والأهم من ذلك، حتى لا يكون للصوت الفلسطيني المسيحي أي تأثير سياسي - بحكم التوصيف الديني - على العالم المسيحي الغربي والشرقي. ومع فظاعة الأحداث والجرائم نجت الثورة الفلسطينية بصعوبة عبر تضحيات بشرية ومادية كبيرة، ونهض طائر العنقاء الفلسطيني من الرماد. إلا أن المشروع الصهيوني استمر واستمرت وليدته إسرائيل أيضاً في تنفيذ مخططاتها على مراحل حتى لا تقوم للفلسطينيين قائمة.

من الجدير بالذكر أن «منظمة التحرير واجهت الدولة الأردنية واللبنانية والسورية تبعاً، لذا عجزت عن تطوير استراتيجية للكفاح المسلح فانخرطت في المسار الدبلوماسي»^(١٩)

الاجتياح الاسرائيلي للبنان عام ١٩٧٨م

«عملية الليطاني بالتسمية الاسرائيلية، وهو الاسم الذي اطلقه الإسرائيليون على حملتهم العسكرية التي قام به الجيش الاسرائيلي على جنوب لبنان بهدف القضاء على المنظمات الفلسطينية المتمركزة في جنوب لبنان، وتدمير بنيتها التحتية.» (٢٠)، ولكن جرت الرياح بما لا يشتهي العدوان فلم تحقق الحملة العسكرية أهدافها وازدادت الجماهير الفلسطينية التفافاً حول المنظمة، وتدفق آلاف المتطوعين الفلسطينيين لالتحاق بالثورة الفلسطينية.

الاجتياح الاسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢م

«كان لخروج المنظمة من بيروت عام ١٩٨٢ / بعد صمود واستبسال طيلة ٨٨ يوماً» (٢١) نتائج سلبية أهمها: مغادرة جزء من كوادر المنظمة إلى أوروبا بفعل صدمة الخروج، ومرارة مجزرة صبرا وشاتيلا، ونتيجة للابتعاد عن حدود الوطن وعن الأهل، ورجع جزء منهم إلى الأردن للالتحاق بذويه، وقلة عاد إلى لبنان عند ذويه، وهنا نستطيع القول: أن الزحزحة المادية بدأت تظهر على أرض الواقع الفلسطيني في الخارج.

مذبحة صبرا وشاتيلا في ١٦/٩/١٩٨٢م

كما حدث في التجربة الأولى، لمذبحة مخيم ضبية والكرنتينا، وتل الزعر في بيروت، فبعد أن غادرت المنظمة بيروت بضمانات واهية، ولم تترك مسلحين للدفاع عن المخيم «كانت مجزرة صبرا وشاتيلا، في ١٦ ايلول سبتمبر ١٩٨٢» (٢٢)، وكان من أبرز نتائجها شعور اللاجئين الفلسطينيين بالمرارة والانكسار وفقدان الأمل والثقة، بإمكانية التحرير والعودة، فهاجر جزء كبير من اللاجئين الفلسطينيين إلى أوروبا.

حركة الانشقاق لفتح عام ١٩٨٣م

«وبعد أن غادرت منظمة التحرير بيروت، مرت فتح في مأزق صعب وهو الانشقاق والذي حاولت الحركة أن تتفاده في حينه، إلا أن نظام حافظ الأسد وقف بقوة وبشدة لتحقيقه، ومع أن قيادات فتح الأساسية قد تواجدوا لمنع الانشقاق، إلا أن جزءاً من القيادات الفلسطينية من الفصائل الفلسطينية والمحسوبة على سوريا، لم تتمكن من التراجع، إما لكونها مرتبطة مع النظام السوري، أو لأن لديها حساباتها الشخصية، لا الوطنية، فبعد اغتيال «أبو الوليد سعد صايل» الرجل العسكري في فتح ومنظمة التحرير في كمين نصب له على طريق بعلبك سوريا. يبدو أن هذا الاغتيال قد أثر على الكثيرين فاتخذوا القرار الخاطئ لصالح الانشقاق، فلم يدركوا مخاطر ذلك السياسية والوطنية على المشروع الوطني إلا متأخراً بعد فوات الاوان.» (٢٣)

ذهب الرئيس عرفات بنفسه على متن باخرة من قبرص إلى طرابلس لكي يحافظ على القرار الوطني الفلسطيني المستقل، في محاولة لمنع الانشقاق، إلا أن الانشقاق كان مخططاً له، ومع ذلك لم تجد محاولات قيادات فتح في حدوث الانشقاق، وبهذا يكون النظام السوري قد سدّد الضربة الثانية لحركة فتح بقصد قضم ظهر منظمة التحرير، فلما لم يفلح المنشقون في

ذلك، لأنهم لم ينشقوا على خلاف سياسي أو على برنامج سياسي أو موقف وطني بل خدمة لمشروع الاسد، والذي يريد أن تكون المقاومة الفلسطينية ورقة مساومة سياسية. فكانت حرب المخيمات لمنظمة التحرير بالمرصاد لاستكمال تركيع منظمة التحرير الفلسطينية لكنها حافظت على القرار الوطني الفلسطيني المستقل. ولما فشل المنشقون عن فتح، صدرت التعليمات لنبيه بري رئيس حركة أمل الشيعية بمحاصرة المخيمات فكانت الحرب.

حرب المخيمات عام ١٩٨٤ م

«لجأ النظام السوري إلي توظيف ورقة نبيه بري رئيس حركة أمل، والفصائل الفلسطينية المحسوبة عليه الذي أخذ بدورهم مقاولة تصفية الوجود العسكري الفلسطيني في هذه المخيمات، فشنوا حربا لا هوادة فيها ضد المخيمات الفلسطينية في بيروت في الفترة الواقعة بين مايو ١٩٨٥ ويوليو ١٩٨٨» (٢٤) ، وقد ادرك عرفات حجم الأفخاخ التي تنصب للمنظمة، فأرسل المقاتلين والقادة من القوات المتواجدة في الجزائر ومنهم الشهيد علي أبو طوق والشهيد سمير دياب والشهيد يونس عواد إلى المخيمات الفلسطينية للدفاع عن المخيمات، حتى لا تتكرر تجربة صبرا وشاتيلا. وكانت لهذه المعركة الأثر الكبير في كبح وجود السلاح الفلسطيني داخل لبنان، وانكفأت المقاومة الفلسطينية داخل المخيمات إلى جنوب لبنان. وقد نجحت فتح وبعض فصائل منظمة التحرير برئاسة عرفات في تحقيق الصمود في هذه المخيمات، ووقف الجنبلاطيون و حزب الله الى المقاتلين الفلسطينيين. فلاحقت الطائرات الحربية الاسرائيلية القيادة الفلسطينية إلى تونس.

قصف حمام الشط عام ١٩٨٦م

ولأن المشروع الوطني الفلسطيني يشكل النقيض الواقعي للمشروع الصهيوني؛ فإن بقاء القيادة الفلسطينية على قيد الحياة بحد ذاته؛ يشكل تهديداً لهذا المشروع، فاتخذت الحكومة الاسرائيلية قرارا بتصفية القيادة الفلسطينية في تونس «فقامت بعملية الساق الخشبية بالعبرية: (מצלע רגל) هو الاسم الحركي الذي أعطي للغارة الجوية لسلاح الجو الإسرائيلي التي وقعت يوم ١ أكتوبر ١٩٨٥ ضد مقر القيادة العامة لمنظمة التحرير الفلسطينية (PLO) في حمام الشط (تونس)، استهدف خلالها سلاح الجو الإسرائيلي أحد أهم اجتماعات منظمة التحرير الفلسطيني، في منطقة حمام الشط (بتونس العاصمة، موقعاً عشرات القتلى من التونسيين ومن القيادات الفلسطينية السياسية والعسكرية.» (٢٥)

وكانت عملية حمام الشط، إحدى أكبر وأخطر العمليات بحق الفلسطينيين، بعد خروج

منظمة التحرير من العاصمة اللبنانية بيروت سنة ١٩٨٢، فقد كانت رسالة ذات دلالات سياسية كبيرة، وهي أن إسرائيل ستلاحق القيادة الفلسطينية في أصقاع الارض؛ لتصفيتها أو إجبار من بقى حياً على التراجع عن خياراته الوطنية، والرسالة الثانية كانت للحكومة التونسية، مفادها أن لا مفر للقيادة الفلسطينية على أراضيها، وسوف تنتهك سيادة أراضيها مراراً وتكراراً، وعليها أن تمارس الضغط السياسي والنفسي والاجتماعي على المنظمة قيادات وأفراد لثنيهم عن التفكير بالعمل المسلح أو العمل ضد اسرائيل.

الانتفاضة الفلسطينية الاولى عام ١٩٨٧م

أعدت اسرائيل العمل بالوصفة السحرية وهي الاغتيالات، فمع اشتداد الانتفاضة الفلسطينية الشعبية، حيث تمكن الشعب الفلسطيني من استلام زمام المبادرة الوطنية، فأوصلوا صوتهم بشكل مدني وبسلاح الحجارة الى المجتمع الدولي، فخشيت اسرائيل من تطور الانتفاضة الفلسطينية، إلى الدول العربية وخصوصاً دول الطوق وإحياء الحاضنات الجماهيرية من جديد حيث وقفت الشعوب العربية والاسلامية ومجبي السلام في العالم إلى جانب الشعب الفلسطيني في انتفاضته السلمية، وحرصت اسرائيل أن لا تنقل الانتفاضة إلى محيطها العربي فيحدث ما لا تحمد عقباه، وهي إعادة الاعتبار إلى القضية الفلسطينية لتصبح من جديد قضية مركزية عند الشعوب وعند النظام الرسمي العربي، وخشيت إسرائيل على الوحدة العربية الشعبية بحيث تجبر هذه الوحدة النظام الرسمي العربي على احترام ارادة الشعوب العربية، فاتخذت قراراً «(باغتيال خليل إبراهيم محمود الوزير (١٠ أكتوبر ١٩٣٥ - ١٦ أبريل ١٩٨٨) ومعروف باسم أبو جهاد، سياسي فلسطيني مرموق وواحد من أهم قيادات حركة فتح وجناحها المسلح، اغتالته إسرائيل عام ١٩٨٨ في تونس بالتزامن مع أحداث الانتفاضة الفلسطينية الأولى. ولد في مدينة الرملة بفلسطين، وغادرها إلى غزة إثر حرب ١٩٤٨ مع أفراد عائلته.»^(٢٦)

ويأتي اغتيال أبو جهاد في سياق الاستراتيجية الاسرائيلية القائمة على التصفية الجسدية لكل فلسطيني يحمل سلاحاً أو يفكر في أن يحمل سلاحاً أو يساعد على ايواء او تدريب المقاتلين الفلسطينيين، ولكن اغتيال أبو جهاد كان له أكثر من هدف، الأول: تحطيم معنويات الانتفاضة بضرب مهندسها وقائدها، والثاني، رسالة مشفرة للقيادة الفلسطينية، أن لا أحد آمن في تونس. والثالث، مواصلة الضغط على الحكومة التونسية لتقوم بدورها في تضيق الخناق على الوجود الفلسطيني على أراضيها، وأما العامل الهام فهو فوبيا مركبة عند القيادة الفلسطينية، متأسس على وجود امكانية ان لا تستمر الانتفاضة، وبالتالي تسقط أحر الاوراق السياسية سقوطاً مدوياً، حينها يتم فرض تسوية محففة بحق الفلسطينيين، أو أن تتمكن

إسرائيل من ايجاد قيادة بديلة من داخل فلسطين المحتلة، وبذلك تقوم بشطب منظمة التحرير الفلسطينية؛ وبالتالي شطب المشروع الوطني بوصفها حاملة للمشروع، لذا فتشت قيادة المنظمة عن البدائل السياسية المطروحة باقل الأضرار. فكان اعلان الاستقلال .

اعلان الاستقلال ١٥ نوفمبر ١٩٨٨م

«عقد المجلس الوطني الفلسطيني دورته عام ١٩٨٨م وأعلن فيها اعلان الاستقلال في ١٥ نوفمبر ١٩٨٨ والذي كان من أبرز نتائجه الاعتراف العربي بدولة فلسطين»^(٢٧)، وأول دولة اعترفت بدولة فلسطين هي الجزائر، وتبعها دول عربية وافريقية ومن أمريكا اللاتينية، وجزء من المجتمع الدولي رفع مستوى التمثيل لمكاتب منظمة التحرير الى ممثليات وبعثات دبلوماسية، وبذلك تمكنت منظمة التحرير الفلسطينية من الدخول إلى النادي الدولي من بابه الواسع.

يتبين من خلال استعراض المراحل التاريخية السابقة وسرد العوامل التي أدت إلى إحداث الزحزحة والانزياح عن بعض من مكونات المشروع الوطني الفلسطيني، ولا يمكننا أيضاً اغفال العوامل العربية والدولية التي أوجدت بيئة مناسبة لهذه الزحزحة ولهذا الانزياح في المشروع الوطني .

عوامل عربية ودولية

١. الغزو العراقي للكويت، والموقف الفلسطيني منه؛ قد أدى إلى تداعيات خطيرة على القضية الفلسطينية، أبرزها ترحيل حوالي نصف مليون فلسطيني من الكويت إلى الأردن وأقطار أخرى، وإلي وقف الدعم المالي للثورة الفلسطينية، فشحت الموارد المالية مما اضطر قيادة المنظمة إلى اغلاق العديد من السفارات لعدم قدرتها على سد نفقاتها ودفع رواتب موظفيها.

٢. احتلال العراق من قبل أميركيا وتحالفها، أدى أيضاً، للقضاء على حاضنة عربية مؤيدة وداعمة للقضية الفلسطينية

٣. انهيار الاتحاد السوفياتي وتكفك الدول المنضوية تحت لوائه، وسقوط جدار برلين، كان له أيضاً أكبر الأثر، مما زاد الضغط على المنظمة، الأمر الذي دفعها إلى البحث عن مخرج للمأزق والأزمة. فتولد التفكير الجدي عند قيادة المنظمة بإيجاد مخرج سياسي بأقل الخسائر الممكنة. فبدأت مرحلة الانتهاء من الزحزحة والدخول في الانزياح الواقعي للمشروع الوطني الفلسطيني، والذي أصبح يعرف بالواقعية السياسية، وبالمقابل انتعش

قليلاً خطاب الرفض، واطلقوا على الواقعة مصطلحاً نقيض وهو «الوقوعية». فكانت أوصلو الخيار المستحيل والصادم للفلسطينيين والعرب والمجتمع الدولي معاً.

أوصلو:

اتفاقات أوصلو سنة ١٩٩٣ م، أدت بعد التوقيع إلى الشروع في تنفيذ الاتفاق، ولكن اسرائيل كعادتها أفرغت الاتفاق من جانبها مستغلة قوتها وسيطرتها، وسيادتها على الأرض والسكان باتباعها استراتيجية تفكيك المشروع الوطني.

١- استراتيجية تفكيك المشروع الوطني من الداخل:

- حرصت اسرائيل على ترجمة الاتفاق لصالحها فاتبعت السياسات التالية هي:
- عدم الاعتراف بدولة فلسطين وعاصمتها القدس الشرقية في حدود الرابع من حزيران، ورحلت ذلك لما عرف بالحل النهائي، في المقابل حصلت على اعتراف من منظمة التحرير بدولة إسرائيل. بما عرف برسائل الاعتراف المتبادل والمتزامن.
 - قامت بإعادة الانتشار في غزة والضفة، وليس الانسحاب لتحافظ على السيادة والسيطرة لها، فحولت المشروع الوطني الجديد إلى قطعة هلام يتم التفاوض بشأنها كل ساعة وكل يوم. وتبنت إسرائيل سياسات أخرى. ووفقاً لذلك الواقع التفاوضي الجديد، تمكن الرئيس ياسر عرفات وعدد من قيادات منظمة التحرير وعدد محدود من المقاتلين من العودة، وبهذا تكون اتفاقات أوصلو قد اختزلت حق العودة بهذه العودة المحدودة لعدد من كوادر المنظمة ومقاتليها. وهذا ما أراده الاسرائيليون. وقبل التحرك الفلسطيني باتجاه بناء مؤسسات السلطة، بدأت تتضح ملامح التفريغ للمشروع الوطني الفلسطيني من محتواه الاستراتيجي. فكان الانزياح الاخير لما طلبت الادارة الأمريكية وإسرائيل الغاء بنود من الميثاق الوطني الفلسطيني، فعقد المجلس الوطني دورته الحادية والعشرين دورة أعمار الوطن والاستقلال، غزة (٢٢-٢٥ نيسان ١٩٩٦ م) والتي تمخض عنها الغاء بنود من الميثاق الوطني، التي كان من أبرز نتائجها، انقراط التعاقد السياسي والاجتماعي لفصائل المنظمة. وبهذا حققت اسرائيل هدفها فزحزحت المشروع الوطني عن مكانه، ومكانته السياسية، والاجتماعية، والتاريخية، مما أضعف الرواية الفلسطينية وازاحت المشروع الوطني المعتمد على المقاومة إلى مربع جديد هو المفاوضات. الذي أرادت منه اسرائيل شق المنظمة وفي أقله عزل المنظمة عن اللاجئيين الفلسطينيين في الخارج. واطهار المشروع الوطني في تجليات السلطة على انه اختزال لحق العودة.

٢- استراتيجية الاغواء بالكعكة المحلاة: في المقابل سمحت اسرائيل بإنشاء الجسم الجديد،

وهو السلطة وهي واثقة من نفسها بأن تنفيذ بنود الاتفاقات بيدها، وأنها قادرة على ممارسة الضغط على الفلسطينيين بالاتجاهات كافة، فسمحت لقيادة المنظمة اجراء أول انتخابات تشريعية وراثسية، بهدف خلق جسم بديل عن المجلس الوطني الفلسطيني، الذي أدى وظيفته الاساسية في الغاء بنود من الميثاق وهي بنود جوهرية واساسية وتعاقدية لأنها تمس حق العودة، بالمقابل كانت الكعكة المحلاة هي السلطة الفلسطينية وفقاً للاتفاقات الوطنية ووفقاً للرؤية الوطنية الفلسطينية، ومكونات هذه السلطة هي السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية، في حين أن المنظمة كانت تمتلك جهازاً تشريعياً هو المجلس الوطني وجهازاً قضائياً، وتنفيذياً وهي اللجنة التنفيذية، مما أوجد حالة جديدة في الواقع الفلسطيني، لأنه جعل فئات واسعة من الشعب تتمتع بالنفوذ والثروة، والسيطرة داخل المجتمع الفلسطيني بفعل الالتحاق بالسلطة.

وهكذا تعرض المشروع الوطني التعاقدي للانزياح الجوهري، في حلتة الجديدة المبنية على المفاوضات، وعلى بناء مؤسسات الدولة؛ فالمشروع الوطني بانزياحه الجديد، يتكون من مجموع الأنشطة السياسية والاعلامية والجماهيرية، التي تعمل على تنمية الموارد البشرية وتطوير الموارد المادية، مع احداث التنمية المستمرة؛ في سبيل تنفيذ الخطة، وتحقيق الهدف ضمن الزمن المفتوح، لذلك على المشروع الوطني؛ أن يحرص على أن تكون جميع الأنشطة متكاملة تسد جميع الفراغات الملهمة في العمل اليومي لتحقيق انجاز في الجهد المبذول.

بحيث تكون مترابطة يشد بعضها بعضاً، ويقويها ويضعف من نتائجها. وأن يحرص أصحاب المشروع الوطني على ان تتم هذه الانشطة المختلفة في نسق واحد، فهي ليست أفعالاً معزولة عن بعضها، ولا متنافرة يتضاد بعضها مع بعضها الاخر، وأن تعمل على تنفيذها مؤسسات السلطة بشكل متناغم ومتكامل تتوزع الصلاحيات فيما بينها والأدوار فيما بين دوائرها وأفرادها، كي تؤدي إلى الهدف المنشود دون احتكار أي سلطة من السلطات الثلاث للسلطة وتصادر صلاحيات السلطات الأخرى. بحيث صار الى ما يعرف بتنازع السلطات ولهذا فإن هذه الأنشطة بأنواعها المختلفة السياسية والاجتماعية والاعلامية والاهلية تعد (منظومة) اي انها تنظم في برنامج سياسي... الخ. والتي تتطلب القيام بأنشطة، وفعاليات ابداعية لتقدم الأنشطة منتجاً وطنياً فلسطينياً، سواء على المستوى السياسي أم الاقتصادي أم الاجتماعي أم الثقافي... الخ. ومن تجليات هذه الانشطة هي قدرتها على تحقيق الهدف الأسمى وهو اقامة الدولة الفلسطينية.

من هنا ظهرت الاختلافات حول تعريف المشروع الوطني وعلى طبيعته، وتكاد الاختلافات تنحصر في الداخل الفلسطيني وتحديدًا في غزة والضفة، في هذه الثنائية الضدية (المفاوضات

والمقاومة)، وتحاول قلة الى الجمع بينهما.

ويتجلى الخلاف بين طرفي التضاد حول الوسيلة لتحقيق هدف التحرير للأرض، وعلى أي أرض يعود الخلاف بينهما الاراضي المحتلة عام ١٩٤٨ أم اراضي المحتلة عام ١٩٦٧. ولما أنشأت اوسلو طبقة اقتصادية واجتماعية واعلامية وأمنية، وأحدثت انقلاباً في المصالح وتراجعت المصلحة الوطنية العليا لحساب المصالح الحزبية والفئوية وكذلك المناطقية، والفردية والجماعية والاسرية، وانعكس ذلك على الفلسطينيين في غزة والضفة مما أنتج ثقافة القبول بما هو قائم، ومحاوله الابقاء والمحافظة عليه، لأنه يعزز من ديمومة أصحاب المصالح الجديدة، ولأنه مع مرور الوقت أصبحت غالبية العائدين والمناضلين خارج الخدمة العسكرية والمدنية، بسبب المرض أو الموت أو التقاعد المبكر المجزي مادياً، مما أدى إلى تبهيت صورة المنظمة التي كان رجالها يشعرون حيوية ونشاطاً وانتماءً، أما اليوم فلا وجود للمشروع الوطني بمحدداته الوطنية الوارد في برنامج منظمة التحرير السياسي، لذا فهم مستعدون لقبول أي تعديل جذري على مفهوم المشروع الوطني لمنظمة التحرير السابق، بمشروع أوسلو وتبني مشروع الدولة على الاراضي الفلسطينية التي احتلتها اسرائيل عام ١٩٦٧، وهذا أيضاً جعل هدف المشروع الوطني الجديد غير واضح، فليس هناك اتفاق على المقصود بالمشروع الوطني الفلسطيني وإن كانت منظمة التحرير تقول: إنه إقامة دولة فلسطينية الاراضي المحتلة عام ١٩٦٧.

رؤية حماس للمشروع الوطني

من الواضح أن رؤية حماس للمشروع الوطني قائمة على التحول في المواقف السياسية الثابتة إلى متحركة لتبنيها سياسة براغماتية، تنطلق من «فقه الضرورة» من هنا يرى بعض القيادات في منظمة التحرير الفلسطينية أن «حركة حماس حاولت خوض محادثات مع الحكومة الاسرائيلية، وبعض الدول المؤثرة في المنطقة، بهدف استطلاع مدى امكانية اعتبار حركة حماس بديلاً عن المنظمة.» (٢٨)، ويدخل في هذا السياق، تصريحات أبو مرزوق في اعلانه «أن حماس على استعداد للتفاوض مع إسرائيل على أساس انسحابها إلى حدود ١٩٦٧» (٢٩) انزياح حماس كان في وقت أقصر بكثير من الفترة الزمنية التي عصفت الانواء خلالها بمنظمة التحرير الفلسطينية. لذلك كان تأثير قيادة الخارج على قيادة حماس الداخل أثراً كبيراً في اعادة النظر في مواقفها من المفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية، واتفاقات أوسلو، حيث عارضت حماس هذه المفاوضات واعتبرتها استسلاماً للعدو الصهيوني.

مع بروز حماس كقوة في الساحة الفلسطينية سعت واشنطن ولندن نحو حماس، والسؤال لماذا؟ فهناك من يرى أن القصد هو دفع الرئيس عباس إلى تسوية مع اسرائيل تنهي التطلمات

الفلسطينية، والرأي الآخر يرى أنه توافق المصالح والرغبات الأمريكية والاوروبية وحتى الفلسطينية إلى ادخال حماس في اللعبة السياسية في محاولة للسيطرة والتحكم بتوجهاتها العسكرية، لأن مشاركة حماس السياسية سيجبرها على تغيير خطابها السياسي، والاعلامي والذي حتما سيكشف التناقض لحماس بين ما تقوله وبين ما تفعله.

إذ أنه بعد الانسحاب الاسرائيلي من قطاع غزة، وتفكيك المستوطنات، فتحت شهية حماس إلى السلطة، وخصوصاً بعد مشاركتها في الانتخابات ونجاحها في المجلس التشريعي، فلم تمر شهور حتى واجهت حماس الحصار والضغط عليها؛ كي تبني بيان الحكومة والعمل به فلم تصمد حماس في وجه الحصار السياسي والمالي؛ من هنا قفزت باتجاه الاستيلاء على السلطة مهما فسال الدم الفلسطيني على أرض غزة.

ونتساءل في نهاية هذه الدراسة عن مفهوم المشروع الوطني عند حماس، وهي التي كانت تعارض الانضواء تحت راية منظمة التحرير؛ لأن غالبية فصائلها علمانية وحماس تنظيم عقائدي ديني، ومع ذلك فهي تعتبر أن وحدة الشعب الفلسطيني لا تتجزأ، وأن الانتخابات هدفها باشتراك غزة والضفة، إلا أن الانتخابات تستثني اللاجئين في الخارج. وأن اسرائيل ماتزال تحتفظ بالسيادة لنفسها في الضفة، لهذا تراها تتزحزح عن مواقفها وصولاً إلى الانزياح الذي مرت به عبر تاريخها الطويل منظمة التحرير الفلسطينية، والسؤال الجوهرى لماذا لم تقدم حماس مفهوماً واضحاً للمشروع الوطني الفلسطيني الى اليوم؟ مع أن بعض قادتها يتحدثون عن المشروع الوطني في الصالونات المغلقة، ولا يتحدثون علانية عن المشروع الوطني في وسائل الاعلام للجماهير، فعلى حماس أن تقدم مفهوماً للجماهير الفلسطينية في الداخل والخارج وأن تجيب عن أسئلة في غاية الأهمية هل المسيحيون الفلسطينيون جزء أصيل من الشعب الفلسطيني؟ وبالتالي هم جزء أصيل من الهوية الوطنية الفلسطينية، ورافعة وطنية للمشروع الوطني؟ وهل ستلتزم حماس ببرنامجها الاجتماعي والثقافي والذي تفرضه بالقوة في المجتمع الفلسطيني في قطاع غزة؟ أم أن حماس ستساهم في مشروع ثقافي فلسطيني، يشتمل على الثقافة الاسلامية والعربية والثقافة الانسانية، وهل ستعمل على تطوير التعليم وفقاً للمعايير الديمقراطية والدولية وأن لا تقوم بفرض رؤيتها على المؤسسة التعليمية.

وماذا عن الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٤٨ في دولة إسرائيل، والذين هم جزء من المجتمع الاسرائيلي ولهم نواب في الكنيست، فهل سيكونون جزءاً أصيلاً من الهوية الوطنية الثقافية الفلسطينية؟ السؤال الأهم هل المشروع الوطني الجديد والمنحصر في إقامة دولة فلسطينية بعاصمتها القدس الشرقية، متأسس على الديمقراطية والتعددية السياسية، وضمن الحريات الأساسية، للأفراد والجماعات واحترام حقوق الانسان، واحترام حقوق

المراة، خصوصاً أن عمليات التوجيه الابدلوجي للمراة في مسألة حقوق المراة، في بعض اتجاهات الفكر الاسلامي، هي عمليات توجيه سارت أساساً في سياق التبرير، «الاجتماعي» المعادي لا للمراة وحقوقها فقط، بل للوجود الاجتماعي للإنسان لحساب ارتهانه «ترسا» في مؤسسة القبيلة»^(٣٠)

لذلك هناك خشي من أن تبقى تفكر حركة حماس بعقل ذكوري مستند إلى «الصورة الثقافية الراسخة لديه عن المراة من حيث كونها جسداً قصياً لا يحكي ولا يفعل.»^(٣١)

وأن تتعهد بالالتزام بما وقعت عليه دولة فلسطين غير العضو للانضمام إلى الاتفاقات، والمعاهدات الدولية. وهل سيكون من ضمن المشروع الوطني لحماس مشروعاً اعلامياً موحداً وتوحيدياً؟ وهل سيكون أيضاً من ضمن مفهوم حماس للمشروع الوطني الفلسطيني الحفاظ على القرار الوطني الفلسطيني للنأي بالقضية الفلسطينية عن التجاذبات الاقليمية.

عوامل التحول في مواقف حماس:

١. الضغط الدولي على حماس ووضعها على قائمة الارهاب وأصبح اسمها رديفاً للإرهاب
٢. الانسحاب الاسرائيلي من قطاع غزة دفع حماس للقبول بالتهدة
٣. رغبة حماس في قطف الثمار السياسية
٤. الحصول على نصيبها من السلطة بما يعرف بالمحاصصة
٥. جدولة اطلاق الصواريخ وفقاً لسياستها لممارسة الضغط على السلطة
٦. سياسة الاغتيالات الاسرائيلية باستهداف قيادة حماس بعد فشل شارون تحميل المسؤولية للسلطة، وعرفات، حيث تقوم حماس بالتفجير واسرائيل تقوم بالتدمير
٧. انقطاع جزء من التمويل القادم من أوروبا وأميركيا من المسلمين هناك.
٨. انحسار التأييد الشعبي الفلسطيني للخيار العسكري، وعسكرة الانتفاضة.
٩. تشتت قيادة حماس في الخارج وتوزعهم على العواصم العربية والاسلامية، غياب استقلالية قرارها ودفع بأجندات تلك الدول لتفرض نفسها على حماس، فقد مارست دمشق ضغطها على حماس فآثر غلى قرارات حماس ومواقفها.
١٠. الضغط المصري على الإخوان عكس نفسه بالضغط على حماس
١١. افتتاح الاتحاد الاوروبي على حماس واجراء لقاءات معها في بعض العواصم العربية لدفع حماس نحو الاعتدال والتحول الى حزب سياسي عن طريق الحوار مع الحركة

التوصيات:

١. احياء منظمة التحرير الفلسطينية، واعادة هيكلة مؤسساتها، لتتمكن من الاتصال والتواصل من اللجوء الفلسطيني بوسائل جديدة حتى تحافظ عليه من الانزلاق في المعادلات الداخلية للدول المتواجدين على اراضيه، وحتى لا يتعرض هذا الوجود إلى عمليات ابادة جماعية كما السابق، بحيث تحافظ المنظمة على عدم إعادة التشتيت للمشتت؛ كما حصل في سوريا ولبنان نسبياً
٢. العمل على انجاح المصالحة الوطنية.
٣. إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية، لأنه لا يمكن بعد كل هذه التضحيات العودة بعقارب الساعة الوطنية الى الوراء، والبدء من جديد.
٤. وضع خطط وبرامج واقعية لتحقيق التنمية المستدامة لأن ذلك يثبت الشعب الفلسطيني في أرضه ووطنه
٥. العمل على اعمار غزة وتبني استراتيجية وطنية للتنمية والصمود في الوطن عبر التمسك بالأرض
٦. العمل على تقوية الحراك الشعبي السلمي لإعادة القضية الفلسطينية إلى الاولويات السياسية الدولية
٧. انتاج مشروع ثقافي وطني فلسطيني شمولي لربط الفلسطينيين ببعضهم وبمشروعهم الوطني في الداخل وفي الشتات.
٨. العمل على توحيد المؤسسات الاعلامية الفلسطينية ليكون اعلاماً وطنياً فلسطينياً وليس اعلاماً حزبياً فئوياً عصبوياً.
٩. توحيد الخطاب الإعلامي الفلسطيني بتبني استراتيجية وطنية للحد من التراشق الاعلامي ومد جسور الثقة مع الفلسطينيين في الداخل والشتات

المراجع

١. الان غريش، ترجمة داليا سعودي، المركز العربي للأبحاث والسياسات، بيروت، ط ١، ٢٠١٠، ص ١٣
٢. هاني المصري. مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٧٠، ربيع ٢٠٠٧م، ص ٥٦
٣. شحادة موسى، «المشروع الوطني الفلسطيني، الموقع «مركز باحث للدراسات الفلسطينية، والاستراتيجية» . www.bahethcenter.net
٤. الان غريش، ترجمة داليا سعودي، المركز العربي للأبحاث والسياسات، بيروت، ط ١، ٢٠١٠، ص ١٥
٥. هاني المصري. مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٧٠، ربيع ٢٠٠٧م، ص ٥٦
٦. الان غريش، ترجمة داليا سعودي، المركز العربي للأبحاث والسياسات، بيروت، ط ١، ٢٠١٢، ص ١٦
٧. www.youtube.com/watch
٨. شحادة موسى، المشروع الوطني الفلسطيني: تعريف وإعادة تعريف "الموقع" مركز باحث للدراسات الفلسطينية، والاستراتيجية" . net.bahethcenter.www
٩. الان غريش، ترجمة داليا سعودي، المركز العربي للأبحاث والسياسات، بيروت، ط ١، ٢٠١٢، ص ١٧
١٠. الان غريش، ترجمة داليا سعودي، المركز العربي للأبحاث والسياسات، بيروت، ط ١، ٢٠١٢، ص ١٧
١١. ar.wikipedia.org/wiki
١٢. co.www.arab48
١٣. ar.wikipedia.org/wiki
١٤. ar.wikipedia.org/wiki
١٥. www.nawa.ps/arabic/?Action=Detail
١٦. www.palestineremembered.com/GeoPoints/Dbayeh
١٧. www.my-palestine.net/ar/index.php?PageType
١٨. الان غريش، ترجمة داليا سعودي، المركز العربي للأبحاث والسياسات، بيروت، ط ١، ٢٠١٠، ص ١٧
١٩. الان غريش، ترجمة داليا سعودي، المركز العربي للأبحاث والسياسات، بيروت، ط ١، ٢٠١٠، ص ١٧
٢٠. ar.wikipedia.org/wiki

- ٢١ . مرجع سابق
- ٢٢ . مرجع سابق
- ٢٣ . مرجع سابق
- ٢٤ . مرجع سابق
- ٢٥ . مرجع سابق
- ٢٦ . مرجع سابق
- ٢٧ . مرجع سابق
- ٢٨ . مركز جنين للدراسات الاستراتيجية، دراسة محدودة التداول اغسطس ٥٠٠٢، ص ١
- ٢٩ . مرجع سابق، ص ٦١
- ٣٠ . نصر حامد ابو زيد، دوائر الخزف، قراءة في خطاب المرأة، التوجيه الايدلوجي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء-بيروت، ط٤، ٧٠٠٢، ص ٦٠٢
- ٣١ . عبد الله، محمد الغدامي، المرأة واللغة، ثقافة الوهم، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط٢، ٥٠٠٢، ص ٥

الإخوان المسلمون في الجزائر من الوحدة إلى الانشطارية الحزبية ” حركة الإصلاح الوطني نموذجاً“

يحيى شريفى*

مقدمة:

مما لا شك فيه أن ظاهرة الإسلام السياسي تغلغلت بعمق في النسيج الاجتماعي والسياسي للمجتمعات العربية والإسلامية، لاسيما وأن الفاعلين فيها هم نخبة لها حظ وافر من التكوين العالي ودرجة عالية من الوعي السياسي، مما سهل عليها تكوين تنظيمات وأحزاب سياسية انتشرت كالفطريات وخاصة بعد تراجع القمع والتضييق وقبول الأنظمة الحاكمة وحتى الغرب التعامل معها، وهو مؤثر على أنها أصبحت رقماً مهماً في المعادلة السياسية لا يمكن تجاهله بأي حال من الأحوال.

تتشرك الحركات الإسلامية في الوطن العربي في كثير من المنطلقات والمبادئ، لكنها تبقى على مسافات من الاختلاف بينها في عدة نقاط أهمها طبيعة النظام في كل بلد وحساسيته من الإسلاميين ومناخ الحريات والحقوق السياسية، وكذا الظروف الاجتماعية والسياسية الداخلية الخاصة بكل بلد، أما أهم نقطة إلتقاء بين الحركات الإسلامية فهي اقتباسها من فكر وأدبيات مدرسة الإخوان المسلمين العالمية.

تتناول هذه الدراسة أحد فصائل الحركة الإسلامية بالجزائر وهو التيار الإخواني الوطني الذي يرى بعالمية المنهج ومحلية التنظيم نتعرض فيه إلى مساره السياسي الذي بدأ بجماعة دعوية يهيمن عليها خطاب الوعظ والأخلاق وانتهى إلى أحزاب متعددة ومتنافرة، خرجت كلها جراء عمليات إنشطارية بسبب الصراعات الداخلية^١.

إشكالية البحث:

لقد برز الإسلام السياسي باعتباره نتاج لحظة تاريخية معينة تضافرت فيها جملة من الظروف الاقتصادية والاجتماعية كاتجاه سياسي منظم ومهيكل بداية من الثلث الأول من القرن الـ

٢٠، فبعد سقوط آخر معاقل دولة الخلافة في تركيا سنة ١٩٢٤ م على يد كمال مصطفى أتاتورك الذي ألغى العمل بالشرعية وأسس الجمهورية العلمانية، تداعت دعوات المفكرين والمصلحين الدينيين من أجل إحياء مؤسسة الخلافة من جديد، وما دعوة الشيخ الأزهر إلى مبايعة الملك فؤاد بالخلافة لدليل قاطع على مثل هذه الدعوات.

انطلاقاً من الثلاثينيات سيبار حسن البنا إلى تأسيس حركة الإخوان المسلمين في مصر، كما تأسست قبلها حركة الجماعة الإسلامية بباكستان لمؤسسها أبي الأعلى المودودي، «وتتخذ هذه الحركات من الإسلام مرجعاً ومنطلقاً فكرياً وإيديولوجياً للعمل الاجتماعي والسياسي وانضوت تحت لوائها عدة تنظيمات إسلامية في الدول العربية والإسلامية ونهلت من فكرها وأيديولوجيتها»^٢.

لقد بلغ الإسلام السياسي في العالم العربي أوجه في العقود الأخيرة الـ ٢٠، فقد حملت معظم الحركات الإسلامية لواء الاحتجاج ضد الغرب، كما قامت بمحاولات تهدف إلى إسقاط أنظمة الحكم القائمة في بلدانها وإقامة حكومات إسلامية مكانها، وهو ما أدى إلى ظهور شخصيات بارزة في ساحة العمل السياسي الإسلامي مثل الشيخ محفوظ نحناح والشيخ جاب الله في الجزائر وراشد الغنوشي في تونس وجماعة حسن الترابي في السودان.

إن الحركات الإسلامية وعلى الرغم من الاختلافات الشديدة فيما بينها من حيث الأساليب والبرامج تشترك في عدة أصول إيديولوجية نذكر منها:^٣

- إن الإسلام منهج حياة كامل ينظر إلى الحياة الشخصية للأفراد وإلى الحياة الاجتماعية وكذلك إلى نظام الحكم.
- إن التغرب أي التقليد الأعمى للنماذج الغربية والطروحات العلمانية هو السبب الكامن وراء التخلف الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في المجتمعات الإسلامية، وعلى الرغم من أن هذه الرؤية ترفض التغرب والعلمانية، إلا أن الإسلاميين لا يعارضون الاستفادة من العلم والثقافة طالما أنها لا تتنافى مع المعتقدات والقيم الإسلامية.
- وجوب العودة إلى الإسلام لاستعادة القوة والمكانة، وإحلال حكم الله مكان نماذج الحكم القائمة في العالم.
- إن النصوص المقدسة وبخاصة القرآن الكريم هي أفضل مصادر الإلهام لتعبئة الجماهير.
- وجود قائد يتمتع بالجاذبية والكاريزما؛ قادر على حشد الأعضاء والمناصرين وتعبئة الجماهير الشعبية.
- أقدمت هذه الحركات لتنظيم الأنصار والمؤيدين وتعبئتهم على أساس أحزاب ومنظمات سياسية.

توزع العمل السياسي الإسلامي في الجزائر أساسا على ثلاث جماعات، جماعة البناء الحضاري أو «الجزارة» كما سماها الشيخ محفوظ نحناح في منتصف الثمانينات، وأصحاب هذا الإتجاه هم تلامذة مالك بن نبي الذين كانوا يسعون إلى تجسيد مشروعه الحضاري والتنموي، كما كان هناك تيار السلفية الحركية الذي برز فيه كل من علي بلحاج والهاشمي سحنوني وعباسي مدني، بالإضافة إلى جماعة الإخوان بشقيها العالمي والإقليمي، فكان الشيخ الراحل محفوظ نحناح يمثل الجناح العالمي لارتباط حركته بالتنظيم الدولي للإخوان المسلمين الذي يضم أكثر من سبعين (٧٠) تنظيم قطري إخواني عبر العالم، ترتبط ارتباطاً عضوياً بمقر الإخوان المسلمين بمصر، أما التيار الإخواني الإقليمي الذي يمثله الشيخ جاب الله فإنه لا تربطه أي صلة تنظيمية بالحركة الأم، مع أنه ينهل من إيديولوجيا وفكر الإخوان المسلمين، وتعد كتب حسن البنا، سيد قطب، مصطفى مشهور، مصطفى السباعي الذخيرة الإيديولوجية للفكر الإخواني، كما تعتبر مؤلفات كل من الغزالي والقرضاوي والغنوشي إحدى مصادر الإلهام الفكري والتنظيمي للإخوان في الفترة المعاصرة.

لم تسلم الحركة الإسلامية في الجزائر من الاختلافات ومن التمزقات الداخلية حتى تكاد لتصبح سمة لها^٦ ويرى البعض أن هذا الصراع مسألة تاريخية، إذ ما هو إلا استمرار للصراع الذي عرفته جمعية العلماء المسلمين مباشرة عقب وفاة مؤسسها عبد الحميد بن باديس عندما أنزوى الشيخ الطيب العقبي بجماعته عن الجمعية، وأسس ما صار يعرف في تاريخ الحركة الإسلامية بالجزائر بجماعة العقبيين^٦.

إن التيار الإخواني الوطني في الجزائر كأحد فصائل الحركة الإسلامية الذي يعتبر الشيخ جاب الله أهم قطب فيه بما له من رمزية تاريخية ونفوذ معنوي، ليس مستثنى من الصراع الذي تتخبط فيه الحركات الإسلامية برمتها، فرغم أن هذا التيار كان له حضور كبير في الساحة السياسية والاجتماعية، حيث كان مؤسسه الشيخ جاب الله، من الممضين على العقد الوطني في سانت إيجيديو بروما عام ١٩٩٤ من أجل معالجة الأزمة السياسية والأمنية، كما كان من الداعين إلى المصالحة الوطنية والحوار مع الجماعات المسلحة والعفو الشامل، إلا أن ذلك لم يشفع للإخوان في تحقيق التوازن الداخلي وضبط التناقضات التنظيمية، مما أدى بهم إلى حالات لامتناهية من الفرقة والانقسام.

إن حالات الانقسام والصراع التي أصابت الحركة في هرماها القيادي مما أدى بها إلى تفكك لامتناهي وإندثار سياسي وضمور اجتماعي، تحيلنا إلى التساؤل عن دلالات الصراع وخلفياته، بالرغم مما تتوفر عليه المقدمات النظرية في خطابات الإسلاميين وأدبياتهم الفكرية والسياسية التي تتحدث عن وحدة الصف والجماعة وهو ما نظرته في تساؤل عام مؤداه:
لماذا عجز الإخوان في الجزائر عن تقديم مثال للجماعة الواحدة التي تناضل من أجل نفس

المشروع؟

هذا التساؤل العام بدوره يتفرع إلى جزئين:

- هل يعود الصراع والانقسام إلى طبيعة القيادة؟
- هل الانقسام مرده إلى الاختلاف حول استراتيجية العمل السياسي؟

فرضيات البحث:

الفرضية الأولى:

- الاختلاف حول استراتيجيات العمل السياسي هو سبب الانقسام بين نخبة الإخوان.

الفرضية الثانية:

طبيعة القيادة داخل التيار الإخواني هي سبب الصراع والانقسام

الإجراءات المنهجية:

تغطي هذه الدراسة الفترة الزمنية الأخيرة التي يعيش فيها التيار الإخواني بالجزائر سلسلة من الصراعات والانشقاقات، وركزنا على التيار المحلي الذي يرى بعالمية المنهج مع استقلالية التنظيم والذي يضم مجموعة من الأحزاب الإسلامية هي حركة النهضة وحركة الإصلاح الوطني، بالإضافة إلى جبهة العدالة والتنمية، وهذه الأحزاب كلها كان للشيوخ جاب الله دور أساسي وفعال في تأسيسها، كما أنها تولدت من عمليات إنشطارية داخلية بعد سلسلة من الانقسامات والصراعات.

بالنظر إلى إشكالية بحثنا التي تقوم على مقارنة الصراع كواقع في سيرورة، فإن المجتمع المستهدف ضم قياديين من حركة الإصلاح الوطني باعتبارها النموذج الذي تجرى عليه الدراسة، كما ضم قياديين من حركة النهضة نظرا للصلة التي تربط الحركتين. وفي اختيارنا للمبحوثين الذي تقرر إجراء مقابلة البحث معهم اعتمدنا على معيارين:

- أن يكون المبحوث من الأعضاء المؤسسين في حركة النهضة أو حركة الإصلاح الوطني، وأن يحتل مناصب قيادية ضمن الهرم الإداري داخل حركات الإخوان،
- أن يكون المبحوث ممن عايشوا مرحلة السرية ومرحلة العمل السياسي العلني،
- أن يكون المبحوث أحد أطراف أو أجنحة الصراع والانقسام الذي أصاب التيار الإخواني بالجزائر.

بالنسبة لتقنية البحث فقد استخدمنا المقابلة شبه الموجهة مع قياديين من نخبة إخوان الجزائر من أجل ضبط مسار الظاهرة المدروسة من خلال المعطيات التي نحصل عليها من وراء تطبيق هذه التقنية، حيث تسمح لنا المقابلة بتحليل المعنى الذي يعطيه الفاعلون لممارساتهم، وللأحداث التي يواجهونها، ويدخل في ذلك تفسيراتهم الصراعية وغير الصراعية، وقراءاتهم لتجاربيهم الخاصة.

تم بناء دليل المقابلة على مجموعة من المؤشرات التي لها علاقة بالفرضيات المصاغة، و تم تحويل هذه المؤشرات ضمن أسئلة مفتوحة وجهت لأفراد مجتمع البحث المستهدف.

نتائج الدراسة الميدانية:

المبحوث	السن	الحالة العائلية	المستوى التعليمي	التكوين اللغوي	الانتماء السابق	الموقع في الحزب	الوظيفة الأصلية	الوظيفة في الحزب
عبد الله جاب الله	٥٥	متزوج	- ليسانس حقوق - دراسات عليا في الشريعة بالمدينة المنورة	ازدواجي اللغة	المؤسس الأولي لأحزاب عديدة	عضو مؤسس + عضو قيادي	الوظيفة الدعوة خطيب مسجد	- مؤسس حركة النهضة وحركة الإصلاح - رئيس جبهة العدالة والتنمية
عبد الله بوخمحم	٧١	متزوج	- ماجستير في علم المكتبات، جامعة الجزائر	أحادي اللغة	حركة جموعية	عضو مؤسس + عضو قيادي	أستاذ جامعي	- عضو سابق بمجلس الشورى FIS
جهيد يوني	٥٠	متزوج	- دكتوراه دولة في الروبوتيك، المدرسة المركزية باريس	ازدواجي اللغة	حزب سياسي	عضو مؤسس + عضو قيادي	أستاذ جامعي	- أمين عام سابق لحركة الإصلاح الوطني
حملاوي عكوشي	٦٢	متزوج	- ليسانس تاريخ جامعة قسنطينة عضو قيادي	أحادي اللغة	حركة جموعية	عضو قيادي	مفتش في التعليم	- أمين عام حركة الإصلاح الوطني
جمال بن عبد السلام	٤٦	متزوج	- دراسات عليا في تسيير الموارد البشرية	ازدواجي اللغة	حزب سياسي	عضو قيادي	إطار في المالية	- أمين عام حركة الإصلاح الوطني
يزيد بن عائشة	٥٠	متزوج	- ماجستير في الهندسة جامعة عنابة	ازدواجي اللغة	حركة جموعية	عضو مؤسس + عضو قيادي	خبير عقاري	- رئيس مجلس الشورى الوطني بحركة النهضة
فاتح ربيعي	٤٨	متزوج	- دكتوراه دولة في الشريعة، جامعة قسنطينة	ازدواجي اللغة	حركة جموعية	عضو مؤسس + عضو قيادي	أستاذ جامعي	- أمين عام حركة النهضة

الخصائص الإجتماعية:

- تشير نتائج التحقيق الميداني أن قيادي التيار الإخواني يتمتعون بشبابية نسبية حيث تتراوح أعمارهم بين ٤٦ سنة و٥٦ سنة، مع وجود حالات يتجاوز فيها السن ٦٠ سنة، دون أن تكون هناك شيخوخة قيادية بنسبة عالية، ويقدر متوسط العمر في مجتمع البحث بـ: ٥٧، ٥٤ سنة، وهو معدل منخفض نسبيا إذا ما قورن بمتوسط عمر القيادات الإخوانية في الدول المجاورة مثل تونس، المغرب، مصر.
- متوسط العمر مؤشر يبين أن معظم قيادي الإخوان في الجزائر في سن النضج الاجتماعي والسياسي، وأنهم يستعملون ما يملكون من رؤوس أموال رمزية ومادية وثقافية وخبرات سياسية في صياغة رؤى وتوجهات الحركات أو الأحزاب التي يتولون زمام تسييرها.
- بالنظر إلى سن أفراد مجتمع البحث يمكن القول أننا أمام جيلين، جيل الثورة أو جيل نوفمبر وجيل الاستقلال.

الجيل الأول^٦ يمثله كل من الشيخ عبد الله جاب الله (من مواليد ١٩٥٤) والشيخ عبد القادر بوخممخ (من مواليد ١٩٤١)، وهو الجيل الذي فتح عينيه على الثورة وعاش مرحلة ما بعد الاستقلال ومرحلة بناء الدولة الوطنية وتحديث المجتمع والتناقضات التي صاحبت هذه الفترة، وهو ما جعل أبناء هذا الجيل يقومون بدور فعال في تأسيس ما سمي بالصحو الإسلامية في الجزائر، وأول من تشرب الفكر الإخواني الوافد من مصر وسوريا والعمل على ترويجه ونشره رفقة كوكبة من رموز الحركة الإسلامية في الجزائر مثل: محفوظ نحاح، عبد اللطيف سلطاني، عباس مدني، أحمد سحنون وغيرهم.

الجيل الثاني فهو الذي ولد في أجواء الاستقلال وعاش الصحو الإسلامية وصدامات الإسلاميين مع السلطة وصراعاتهم مع الشيوعيين واليساريين في مقاعد الجامعة. هذا الجيل يمثله كل من جهيد يونس، فاتح ربيعي، يزيد بن عائشة وغيرهم والذي أخذ مبادئ العمل السياسي الإسلامي وتشرب الفكر الإخواني في الجامعات بواسطة الجيل الأول وتعلم على يديه، وكان من مؤيديه وأتباعه في زمن السرية، أما الشرعية القيادية في زمن السرية فكانت ترتبط بمدى ما تعرض له القادة الإخوان من سجن ومتابعات قضائية من طرف النظام الحاكم، مما جعل الطاعة والولاء لهؤلاء القادة جزءا لا يتجزأ من النضال السياسي الإسلامي.

- كما أبرزت المقابلات التي تم إجراؤها أن أفراد مجتمع البحث المعني بالدراسة كلهم متزوجون، وهو مؤشر على الاستقرار والانضباط لهذه النخبة في حياتها الاجتماعية، وكذلك حجم المسؤوليات والالتزامات التي يتحملونها وسعيهم للتوفيق بين الحياة

السياسية والحياة الشخصية.

- فيما يخص النوع الاجتماعي، يمكن القول أننا أمام نمط قيادي ذكوري بامتياز، وهذه الميزة تتميز بها معظم الحركات والأحزاب الإسلامية في العالم العربي والإسلامي، حيث لم تبرز إلى غاية اليوم قيادات نسائية على رأس التيار الإسلامي، وهذا راجع لصورة المرأة في الخيال الإسلامي، حيث تبقى المرأة قرينة للفتنة والإغراء، ويشترط فيها دائما الاحتشام في التهنيد وتجنب الاختلاط، رغم دعوات الإسلاميين لتصحيح هذه الصورة، كما يرفض معظم الإسلاميين تولية المرأة شؤون الرجال عملا بالحديث الذي ينسبوه إلى الرسول عليه الصلاة والسلام «لعن الله قوما ولوا أمرهم لإمرأة».
- بالنسبة للمستوى التعليمي والتكوين اللغوي، يمكن القول أن فئة نخبة الإخوان تتمتع بمستوى تعليمي عالي، حيث أن نسبة كبيرة منهم تابعوا تكوينهم في الجامعات وحصلوا على شهادات عليا مثل الماجستير والدكتوراه، كما يلاحظ أن النخبة الإخوانية هي منتج جزائري صرف، أي أن الغالبية العظمى منها تخرجت من الجامعات والمعاهد العليا بالجزائر مثل جامعة الجزائر، جامعة قسنطينة، جامعة عنابة...
- إذا كان رموز وقادة الحركة الإسلامية الأوائل خريجو المعاهد الدينية والجامعات الإسلامية بالمشرق العربي، فإن رموز وقادة الفكر الإخواني حاليا معهم خريجو الجامعات المحلية وهم «ليسوا رجال دين وليسوا خرجي المعاهد الدينية وإنما تلقوا تربيتهم السياسية في الحرم الجامعي ومعاهد التعليم العالي حيث كانوا يجاورون الماركسيين الملتزمين»^٨.
- كما أفرزت النتائج أن غالبية نخبة الإخوان يحسنون التكلم بأكثر من لغة، كلها ميزات جعلتها تنبؤا مكانة هامة ضمن نخبة المجتمع، وليس غريبا إذا قلنا أن الحركة الإسلامية في الجزائر هي حركة جامعية أو حركة الأنتلجنسيا بامتياز فالتيار الإسلامي بالجزائر إنما بدأ وانتشر في الجامعة لينتقل بعد ذلك إلى الفضاءات الاجتماعية الأخرى.
- أما فيما يخص الأصل الجغرافي، ومن أجل استكمال الصورة التي نحاول رسمها عن قيادي التيار الإخواني في الجزائر، فيمكن القول أنهم ينحدرون من أصول اجتماعية متواضعة، عائلات ذوي أصول عمالية أو من صغار الحرفيين، أو من أصول فلاحية ريفية، إذ يمكن القول أنهم أبناء الشرائح الاجتماعية الضعيفة، لكنهم تمكنوا من تحقيق حراك اجتماعي من خلال الحصول على مستوى تعليمي عالي مكثهم من الاندماج في الحياة المهنية من جهة والانخراط في الحياة السياسية من جهة أخرى، وكانت هذه «إحدى

نتائج سياسة التنمية التي عملت على توسيع فرصة التعليم أمام أبناء الشرائح الإجتماعية الضعيفة بفضل سياسة التعليم الإجباري والمجاني المطبق في جزائر ما بعد الاستقلال»^٩.

• استراتيجية العمل السياسي وعلاقتها بالصراع داخل التيار الإخواني

(١) مرجعية الخطاب:

الخطاب الذي تبناه أي حركة أو حزب هو خطاب سياسي بالدرجة الأولى يحمل بنية من التصورات والمفاهيم التي تقوم بتحليل الواقع وتفسير مواقع الخلل فيه، لذا فهو يستند إلى بنية مفهومية وفكرية تعتبر كمرجعية أو مقارنة لتأويل الواقع وإعادة بنائه وصياغته وفق هذه المرجعية.

بالنسبة للتيار الإخواني بالجزائر، فهو يعتمد على أكثر من مرجعية فكرية لبناء تصورات له للواقع ورسم منهجه في التغيير والإصلاح، فبالإضافة إلى المرجعية الإسلامية (قرآن وسنة)، هناك الرافد الأجنبي ممثلاً في فكر الإخوان المسلمين وعلى رأسه كتابات حسن البنا، سيد قطب، المودودي، مصطفى مشهور يضاف إلى ذلك رموز الإخوان في الفترة المعاصرة مثل: الغزالي، الغنوشي، القرضاوي.

كما أظهرت نتائج التحقيق الميداني أن التراث المحلي ممثلاً في الفكر الإصلاحية والتربوي لجمعية العلماء المسلمين هو الآخر يمثل حضوراً بينا في خطاب التيار الإخواني الوطني، ولم يصبح هذا التراث مرجعية فكرية لدى إخوان الجزائر إلا بعد مراجعات وموازنات هذه النخبة^{١٠} والبحث عن مرجعية محلية بعد أن فشلت في تمثيل التنظيم الدولي للإخوان المسلمين بالجزائر.

رموز التيار الإخواني الوطني لا يمانعون في الاستفادة من مختلف التجارب والمدارس الفكرية عبر العالم من حيث نماذج العمل السياسي والاجتماعي، ولكن بطريقة انتقائية وحذرة، حيث يقتبسون من فكر الآخر ما يخدم مشروعهم ويذرون ما يتعارض مع مبادئ وقيم الإسلام الذي يعبر عن هويتهم السياسية، وهذا مؤثر على المرونة الفكرية لهذه التنظيمات وابتعادها عن التشدد والتطرف، وقبولها الاعتدال والانفتاح على الآخر ولكن بطريقة انتقائية وبرغماتية.

(٢) منهج التغيير عند الإخوان:

يتضمن منهج التغيير عند الإخوان رؤيتين، الأولى ترى أنه يتم وفق خط التدرج والمرحلية،

ليتحقق في النهاية التغيير الشامل، أما الرأي الثاني فينادي بتطبيق الإسلام في جميع مناحي الحياة، وكلتا الرؤيتين تتكاملان أو تتقاطعان مع بعضهما البعض.

بالنسبة للاتجاه الأول: يبدو واعيا بالمعطيات السياسية الراهنة. ومدركا لحجم التحديات والمسؤوليات المنوط بها والمهام التي تنتظرها، آخذة في الحسبان موازين القوى السياسية والاستراتيجية على الصعيد الوطني والدولي، كما أنها تعي جيدا أنها ليست وحدها في الساحة السياسية لترويج مشروعها الاجتماعي بل تراحمها في ذلك التيارات الوطنية الديمقراطية واليسارية، فقد استفاد إخوان الجزائر من تجربة الجبهة الإسلامية للإنقاذ المحظورة ودخولها في مواجهة غير متكافئة مع النظام وتبنيها مطلب المطالبة والمغالبة، الأمر الذي أدى إلى اندثارها من الساحة السياسية، وهو ما جعل تيارات العائلة الإسلامية الأخرى وعلى رأسها تنظيمات التيار الإخواني الوطني تقوم بتخفيض سقف خطابها والميل إلى الاعتدال في منهج التغيير، ودخلت في تسوية كانت على حساب استراتيجيتهم الأولى كإسلاميين وهي إقامة الدولة الإسلامية.

يعتقد الإسلاميون الذين قبلوا دخول اللعبة أن السياسة هي في نهاية المطاف احتلال يومي مضطرد، وإن كان جزئيا للمساحة الممكنة والمتوفرة، وعلى أرضيتها وأرضية احتلالها وكسب أمتارها، يمكن صياغة وإعادة صياغة الخطاب، في حين أن مبدأ كل شيء أو لا شيء هو من قاد إلى معركة غير متكافئة وسابقة لآوانها»^{١١}.

إن نخبوية التيار الإخواني الوطني مكنته من التغلغل في الحياة السياسية دون الصدام المباشر مع السلطة أو مع التيارات السياسية الأخرى التي تختلف معها في الرؤى والتوجهات السياسية حيث يقول أحد رموز هذا التيار بأن: «منهجنا في التغيير يكون بطريقة سلسلة، كما أننا نضوغ مشروع مجتمع لا يتعارض مع الحريات ولا يصطدم بروح الإسلام»^{١٢}.

يراهن الإخوان في الجزائر على ازدياد تمسك نظام الحكم بالتعددية السياسية ودعمها من خلال إعتقاد الأحزاب وحرصوا على أن يكون أدائهم في البرلمان في إطار دعم هذه التعددية، فمالوا إلى الإعتدال ونحوا جانبا للصدام مع السلطة، مؤدبين بذلك دور المعارضة الإيجابية والسلمية بهدف تحقيق المصلحة العامة.

رغم الإنجاز المحدود الذي حققه إخوان الجزائر في برلمانات ٩٧، ٢٠٠٢، ٢٠٠٧ إلا أن ذلك لم يشجعهم عن ممارسة العمل البرلماني والمشاركة السياسية بصفة عامة، هذه الأخيرة حققت نتيجتين مهمتين للإخوان، الأولى هي كسب ثقة السلطة بسبب إنتهاجها خط الإعتدال

والمعارضة الهادئة، والثانية هي كسب المزيد من الأنصار بين المواطنين بسبب إثارتهم لقضايا ترتبط بالدعوة الإسلامية مثل منع استيراد الخمر وبيعها، قانون الأسرة ومشاريع صناديق الزكاة.

أما عن القضايا السياسية التي أثارها نواب الإخوان في البرلمان فقد تضمنت قضايا الحريات ومباشرة الحقوق السياسية على نحو ديمقراطي وبدون قيود ومنها السماح لأعضاء الجبهة الإسلامية للإنفاذ المنحلة بالعودة إلى النشاط السياسي والدفاع عن حقوق الإنسان ومناهضة صور التعذيب وإلغاء قانون الطوارئ.

كما تحالف نواب الإصلاح الوطني مع نواب الأرسيدي تحت قبة البرلمان استنساخاً لتجربة تحالف الإخوان مع حزب الوفد في البرلمان المصري، وأيدوا حزب جبهة التحرير الوطني في مشروع تجريم الاستعمار.

٣- نموذج الدولة عند الإخوان:

من خلال نتائج التحقيق الميداني يتضح أن نموذج الدولة التي يطمح إخوان الجزائر إلى إقامتها هي دولة مدنية ذات مرجعية إسلامية، أي هي «دولة القانون والعدل ومرجعيتها هي الإسلام»^{١٢} كما أنها «دولة تستمد شرعيتها من الشعب، وتكون فيها الشريعة مصدر أساسي للتشريع»^{١٣}، كما يكون فيها الرئيس منتخب ومحاسب، وحق المواطنة مضمون لكل فرد، والتداول على السلطة محترم عن طريق الانتخاب»^{١٤}.

يعتبر مفهوم الدولة المدنية مفهوماً حديثاً دخل قاموس الإسلاميين الذين كانت استراتيجيتهم الأساسية والأولى هي: «إقامة الدولة الإسلامية، دولة الرسول صلى الله عليه وسلم والخلافة الراشدة وتطبيق الشريعة، ثم تراجعوا عن هذه الدعوات الطوباوية»^{١٥} وذلك بعد مراجعات في الفكر وتعديل في المسار، وإكتساب زاد سياسي وخبرة نضالية والانخراط في سلك الحداثة والدولة الوطنية، واستفادوا من جو الديمقراطية والتعددية السياسية التي كانت سبباً في وجودهم، لكنهم بقوا محافظين على هويتهم السياسية كإسلاميين.

فخطاب إخوان الجزائر في سبعينات وثمانينات القرن الماضي كان مسكوناً بهاجس إقامة الدولة الإسلامية ككل الخطابات الإسلامية في تلك الفترة، دون امتلاك تصور مفصل عن طبيعة هذه الدولة.

بعد الانفتاح السياسي قرر إخوان الجزائر المشاركة السياسية والتخلي عن شعار الدولة الإسلامية، لاسيما بعد اقتناع الإخوان بأن «الإسلام هو دين الدولة كما هو دين كل الجزائريين، والدولة ليست حاملة لقيم متناقضة مع قيم الدين التي يدعو إليها الإسلاميون»^{١٧}.

ينمو التيار الإخواني بالجزائر على امتداد فترة زمنية تفوق الثلاثين سنة، حيث منذ منتصف السبعينات أخذ الفكر الإخواني في الانتشار بجامعة ومساجد الجزائر، وبديهي أن تكون المفاهيم والتصورات قد تطورت، ومن بينها مفهوم الدولة وطبيعتها والموقف من الديمقراطية، والعلمانية ونظام الحكم، وهذا بالنظر إلى تغير الظروف التاريخية والمعطيات السياسية، كما أدت الانشقاقات والصراعات داخل الكيان الإخواني إلى تنوع كبير في هذا الفكر، رغم وجود جملة من النقاط المشتركة بينها أهمها الأخذ بالشورى وعدم فصل الدين عن السياسة. يمكن القول أن هناك توجه جديد للإخوان تحولوا بمقتضاه من جماعة إسلامية موحدة كانت تطالب بتطبيق الشريعة الإسلامية كمطلب أولي إلى أحزاب سياسية متعددة تؤجل تطبيق الشريعة وإقامة الدولة الإسلامية وتطالب باحترام الحريات السياسية وتشجيع التعددية الحزبية وإقامة الدولة المدنية القائمة على الدستور والانتخابات، وهي قضايا ليست من التراث الإسلامي في شيء.

العلاقة بين طبيعة القيادة والصراع:

• تعدد الأحزاب الإسلامية:

في إطار التعددية السياسية التي سنها النظام الجزائري والتي يتمسك بها الإخوان الجزائريون، فإن هذه التعددية سمحت ب بروز أحزاب إسلامية جديدة فرختها في غالبيتها جماعة الإخوان المسلمين.

ومن بين إحدى عشر (١١) حزباً، الذين منحتهم وزارة الداخلية اعتماداً مؤخراً، نجد ضمنها ستة أحزاب محسوبة على التيار الإسلامي ليصبح بذلك عدد الأحزاب الإسلامية في الجزائر يناهز عشرة أحزاب، أما الأحزاب الإسلامية الجديدة فهي:^{١٨}

- جبهة العدالة والتنمية التي يقودها الشيخ عبد الله جاب الله، وهو أحد مؤسسي حركة النهضة التاريخيين، كما كان وراء تأسيس حركة الإصلاح الوطني.
- جبهة الجزائر الجديدة لجمال بن عبد السلام وهو واحد من أبرز رجالات النهضة سابقا.
- جبهة التغيير التي يرأسها عبد المجيد مناصرة، والتي خرجت من رحم حركة مجتمع السلم بعد انشطار هذه الأخيرة.
- حزب العدالة والتنمية لمحمد السعيد.

• حزب الشباب يقوده حمادة بوشرمة، وهو أحد قيادات التيار الطلابي لحركة النهضة في التسعينات.

• حزب الكرامة للنائب أحمد بن حمو.

تعدد الأحزاب الإسلامية في الجزائر قضية يمكن أن تعزى إلى كونها تولدت في أغلبها عن عمليات إنشطارية، فالانقسامات التي حدثت داخل الأحزاب الإسلامية ليس لكونها شاخات أو أرادت تغيير جلدتها بدليل أن غالبيتها تأسس منذ عهد قريب، بل «مستها أعراض مرضية، منها قرب بعضها من دفء نار السلطة كما كان عند بعض قياداتها، أو بسبب عدم وضوح رؤيتها ونقص تجربتها في الممارسة الحزبية»^{١٩}.

ذلك يعني أنه "يكتسي تحقيق الذات أو التأكيد الفردي للذات في الميدان الاجتماعي بعدا عدوانيا، وحتى لو أن هذا البعد كان كقاعدة عامة يلمح به ويقنن بعناية، فإن وجوده إجتماعياً هو وجود في وجه الغير"^{٢٠}.

مثال على ذلك أن الترشح لعمل ما يوظف على مفاضلة بينه وبين متنافسين آخرين له، وهذا هو حال الموظف الكبير الذي يرغب بإظهار تفوق وجهات نظره لدى أتباعه أو إدارته التسلسلية، لذا فإن ديناميكية الصراع الذي تعرفه الأحزاب الإسلامية يدخل في سيرورة البناء الاجتماعي للرغبات والطموحات أي رغبة أفراد النخبة في نسخ طموحاتهم عن الطموحات التي تبناها أمثالهم.

فالأحزاب الإسلامية بالجزائر تحدد أنظمتها الداخلية نموذجاً من الأجهزة القيادية: أجهزة قيادية جماعية، المكتب الوطني، مجلس الشورى، هيئة الترشيد، كما توجد أجهزة قيادية فردية، مثال أمين عام، رئيس حزب".

أما طبيعة القيادة في هذه التنظيمات فهي تميل إلى القيادة الجماعية أكثر من ميلها إلى القيادة الفردية، نظراً للصلاحيات الواسعة التي يخولها نظامها الداخلي للأجهزة التنفيذية الجماعية، وعلى رأسها مجلس الشورى الوطني، كما أن طبيعة القيادة الجماعية تقتضي وجود عدة ناطقين باسم الحزب.

ما يوجب الصراع داخل الأحزاب المحسوبة على التيار الإخواني هو الرغبة والطموح لدى النخبة القيادية في الاستحواذ على أكبر نصيب من علاقات القوة الداخلية التي تحكم التوزيع الحقيقي لسلطة اتخاذ القرار، وغالبا ما تسعى القيادات الفردية "أمين عام، رئيس الحزب"

إلى تأكيد ذاتيتها واستقلاليتها من خلال امتلاك هامش مناورة يسمح لها بتعزيز مكانتها لدى الأتباع وضمأن ولائهم، وفرض وجهات نظر على الدائرة القيادية، وأما الأجهزة التنفيذية الجماعية وعن طريق نخبها القيادية فإنها تستعمل الصلاحيات التي يخولها لها النظام الداخلي، أي قانونها الأساسي من حصر نفوذ الزعيم حتى لا تقوى شوكتة ويشدد نفوذه وحتى لا يصبحوا مجرد أتباع له، لأن القيادة جزء هام من طموح كل النخب.

هذا المنطق من الصراع حول القيادة، يفرز منافسة بين الإتجاهات وخلاف في السياسات، وبزيادة حدة هذا الصراع فإنه يعكس صورة تمثيلية لحزب ممزق داخليا.

إن هذا ما يعكس حالة الأحزاب الإسلامية المحسوبة على التيار الإخواني، فالشيخ عبد الله جاب الله ضحى بحزبين هما حركة النهضة وحركة الإصلاح الوطني على مركزه القيادي، فالشيخ يرى أنه أحق بالقيادة نظرا لأسبقيته الزمنية في النضال السياسي، حيث كان دائما على رأس كل تنظيم بل والركن الذي يقوم عليه تأسيس الحزب سواء كان ذلك في زمن السرية أو الإنفتاح السياسي، ويقول بروفيليب في هذا الشأن بأنه "إذا كان القادة يتمتعون بعمر سياسي طويل، فلأنهم يتمنون البقاء في القمة، وفي هذا يشير روبرتو ميتشل للعوامل ذات الطابع النفسي، فعندما ينجح القادة في فرض أنفسهم، يستمدون من ذلك شعورا متزايدا بأهميتهم، الأمر الذي يجعل النزول من القمة أمرا لا يطاق"^{٢١}.

يتميز القادة كذلك في حالة الأجهزة القيادية الفردية بامتلاك الشهرة على الصعيدين الداخلي والخارجي لاسيما مع تطور وسائل الإعلام الذي يكسب زعيم الحزب شهرة تتجاوز بشكل واسع دائرة الأعضاء أو النخبة القيادية في الهيئات التنفيذية الجماعية، ومن علامات هذه الشهرة أن يلقب الزعيم رمز المعارضة، أو ترشحه للرئاسيات أو لمنصب سامي في أعلى هرم الدولة، مما يؤدي إلى طموح القياديين الآخرين إلى إمتلاك هذا الرأسمال المعنوي ألا وهو الشهرة، ومن هنا يشتد الصراع على أوجه من أجل الظفر بالزعامة وإكتساب مكانة اجتماعية وسياسية مرموقة.

هناك عامل ثاني يمكن أن نفسر به تعددية الأحزاب الإسلامية المحسوبة على التيار الإخواني، وهو شمولية وانتشار الفكر الإخواني الذي تشعب وتجزأ في مختلف الدول العربية والإسلامية ومنها الجزائر، وذلك راجع لبساطة أسلوبها الفكري والتنظيمي وبعدها عن التعقيد، وبتماهيها مع ثقافة الشعوب العربية التي هي ثقافة دينية بالأساس أكثر منها ثقافة علمية.

تمثيل مدرسه الإخوان في الجزائر لا يعني الإخوان كتنظيم عالمي، وإنما كأفكار فالأحزاب

التي تسمى نفسها أحزاب ذات مرجعية إسلامية إنما تستلهم في ذلك فكر وأدبيات مدرسة الإخوان المسلمين، بإعتبار أن الحركة الأم "جماعة الإخوان المسلمين بمصر" هي صاحبة أعرق تجربة سياسية استطاعت أن تكون محور ولاء شعبي وتعاطف جماهيري داخل مصر وخارجها، في مختلف الدول العربية والإسلامية، رغم ما تعرضت له من أساليب المنع والقمع والتضييق السياسي.

يمكن إضافة إلى ما سبق جهود منظري مدرسة الإخوان المسلمين في إيجاد نوع من الفتوى يمكن تسميتها بالفتوى السياسية التي تجيز المشاركة في الانتخابات والتعددية الحزبية، حيث نجد الدكتور يوسف القرضاوي يدعو إلى ذلك صراحة إذ يقول: "لا يوجد مانع من وجود أكثر من حزب سياسي داخل الدولة الإسلامية، إن المنع الشرعي يحتاج إلى نص ولا نص، بل إن التعدد قد يكون ضرورة في هذا العصر لأنه يمثل صمام أمان من استبداد فرد أو فئة معينة بالحكم، وتسليطها على سائر الناس وتحكمها في رقاب الآخرين، وفقدان أي قوة تستطيع أن تقول لها لا، أو لم؟ كما دل على ذلك قراءة التاريخ واستقراء الواقع"^{٢١}.

ويرى الشيخ يوسف القرضاوي أن التعدد المشروع هو تعدد الأفكار والمناهج والسياسات بطرحها على كل فريق مؤيده بالحجج والأسانيد، وأن تعدد الأحزاب في مجال السياسة أشبه شيء بتعدد المذاهب في مجال الفقه وعليه فإنه يمكن اعتبار ذلك فتوى سياسية من عالم إسلامي ومرجعية فقهية عليا للإخوان المسلمين تبيح التعدد الحزبي، بل وتذهب إلى اعتباره ضرورة من ضرورات العصر لمواجهة استبداد الأفراد والجماعات.

• إمكانية الوحدة والتحالف بين نخبة الإخوان:

عند ما يتعلق الأمر بمدى التماسك والانسجام السائدين بين نخبة الإخوان كمجموعة سياسية واجتماعية واحدة، فنتائج البحث تبرز أن هناك شعور ضعيف لدى هذه النخبة بوجود هوية سياسية جماعية متميزة، حيث يعترف البعض منهم بأنهم منقسمون على أنفسهم إلى زمر وعصب متناحرة يغيب عنها روح التضامن والشعور بالوحدة والانسجام كمجموعة ذات سمات ومصالح متماثلة، كما يذهب البعض الآخر منهم إلى القول بأن الوحدة لا يمكن أن تتم إلا إذا سعت هذه النخبة إلى التخلي عن عقدة حب الزعامة والاستئثار بالقيادة على حساب الآخرين.

من خلال تحليل معطيات الدراسة الميدانية يبرز جليا ضعف الشعور بهوية جماعية تميز نخبة الإخوان باعتبارهم فئة ذات مشروع اجتماعي واحد، فالانقسامات الموجودة على أرض

الواقع تعكس بوضوح الانقسامات الموجودة على مستوى التصورات والتي لها دور كبير في تكوين الشعور بوحدة المصالح والأهداف والغايات.

يمكن القول أنه في ظل الظروف الاجتماعية والسياسية الراهنة تبدو فرص تكوين الوعي الجمعي الإسلامي بالهوية السياسية المشتركة ضئيلة، وهو ما يعني ضعف بلورة وعي اجتماعي وسياسي بالموقع أو المكانة الاجتماعية في بنية المجتمع باعتبارهم نخبة تناضل من أجل نفس المشروع، وهذا الأمر أدى إلى عدم استيعابهم في شكل التنظيم الموحد المعبر عن الكيان الإسلامي الواحد، وهو ما نتج عنه إنقسام الذات الإسلامية إلى ذوات متعددة، كل ذات مستقلة في تنظيم خاص بها.

وقد أثبت الإسلاميون من خلال التجارب السابقة بأنهم لا يملكون ثقافة الوحدة على أسس استراتيجية، فالأنا بمفهوم الأنانية متضخمة عند القيادات الإسلامية مما تسبب في فشل كل محاولات التحالف سابقا، وقد فشل التكتل الإسلامي الذي دعت إليه رابطة الدعوة الإسلامية عندما إقترب موعد انتخابات ١٩٩١ فقد خرج عباس مدني حينها إلى العلن وقال أنه لا توجد إلا راية واحدة هي راية الجبهة الإسلامية للإنقاذ^{٢٣}.

يمكن القول إن مبدأ النصر والوحدة بين الإسلاميين موجود نظريا، لكن الواقع يثبت عكس ذلك، حيث كان مشهد الصراع حاضرا دائما بينهم، ولا يمكن أن تتحقق الوحدة ما لم يقدم كل طرف تنازلات تكون في صالح مشروع التغيير الذي ينادون به، ولعل من أهم التنازلات التي يجب أن تأخذ على محمل الجد، القيادة التي تشكل عقدة العقد عند النخب المحسوبة على التيار الإسلامي.

• المشروع الإسلامي في الجزائر:

المشروع الإسلامي الذي كان يبشر به إخوان الجزائر هو إقامة نظام حكم إسلامي كبديل عن الأنظمة القائمة، ويقوم هذا المشروع على ركيزتين أساسيتين هما إقامة الدولة الإسلامية والحكم بما أنزل الله أي تطبيق الشريعة. هذا المشروع يعتبر القاسم المشترك بين مختلف التنظيمات الإسلامية في العالم العربي والإسلامي مع إختلاف أساليبها، وهي تعمل جاهدة لتحقيقه ولو على المدى البعيد.

تفيد نتائج التحقيق الميداني من خلال المقابلات التي أجريت مع قياديين إسلاميين أن نخبة الإسلام السياسي ترى بأن عداء الغرب لها وكذا النخبة العلمانية منبعه الخوف من المشروع

الإسلامي الذي يشكل بالنسبة لها عائقا وتحديا، ولذا لم تدخر جهدا في شن حملات تشويه وعداء ضده.

رؤية الإسلاميين للمشروع الإسلامي وللمناهضين له تعكس بوضوح تمثلات أعضاء نخبة الإخوان عن أنفسهم وعن الحركة الإسلامية التي يناضلون تحت عباءتها وكذا تصوراتهم عن المجتمع ككل وطبيعة علاقاتهم مع النخب الأخرى. أما عن العوامل المؤثرة في صياغة تلك التمثلات وبلورتها فيمكن سردها فيما يلي:

- إنسداد قنوات الحوار بين النخب العلمانية الحاكمة والإسلاميين الذين كانوا محل إتهام بالتخلف والرجعية نتيجة رؤيتهم العقائدية المتأخرة والمحافظة النابعة من إدخالهم الدين في السياسة، ومن ثم تلاعبهم بوعي الجماهير وتأليبها ضد الدولة والنظام.
- التضييق والمنع السياسي الذي تعرض له الإخوان في بدايات مساهمهم الدعوى والسياسي من طرف الأنظمة الحاكمة.
- تزايد اتجاه التغريب لدى النخبة الحاكمة من خلال تبنيها للأفكار والقيم والمبادئ القومية والماركسية والليبرالية، وهو ما مثل عند الإسلاميين خيانة للقيم والمبادئ والمثل الوطنية الإسلامية.
- النظرة الاستعلائية الفوقية التي تنظر بها النخبة الحاكمة المفرنسة في غالبيتها إلى النخب الأخرى ولاسيما النخب الإسلامية.
- وجود المشروع الإسلامي ضمن المخيال السياسي لنخبة الإخوان يعكس هوية الذات الإسلامية (Islamiste) التي تتشكل ببعديها الديني والثقافي، كما يعكس هوية الآخر، سواء كان محليا أو أجنبيا ومشروعه في الحكم أي المشروع العلماني لكن ثمة مفارقة وهي أن المشروع الإسلامي للحكم الذي يطرح نفسه كبديل عن النموذج العلماني لا يمكن أن يستغني عن النظام الحالي بكل مؤسساته المدنية والدستورية وقيمه الحداثية، لأنه لا بديل لها في نظام الحكم الإسلامي، كما أن الحداثة بكل ما أفرزته من مؤسسات وقيم وإتجاهات، لم يعد بمقدور الإنسان الاستغناء عنها، بل إنه فقد السيطرة عليها وأصبحت تمارس قهرا خارجيا عليه كما يقول كارل ماركس.
- إذن يصبح الفرق بين المشروع الإسلامي للحكم والنظام العلماني فقط هو استبدال الشريعة لتحل محل القوانين الوضعية، وربط السياسة بالدين، أي أن السياسة بما فيها من حيل وقرارات مفاجنة ومواقف متقلبة عليها أن تكون محاطة بسياج الدين حتى لا تكون سلطة قهر واستبداد، وبعبارة أخرى أخلقة مجال السياسة لتصبح محل ممارسة ضمن مبادئ مثلى، وهو ما لم يتحقق عبر التاريخ الإنساني الطويل إلا نادرا.
- إدخال الدين في السياسة هل يعني أنه لا وجود للمعارضة، لأن الجماهير تحكم باسم الإسلام، وأن النخبة الحاكمة تسوس الأمة بحكم الله وشريعته؟
- التاريخ الإسلامي مليء بالأحداث التي تفند صحة هذا القول، فقد وظف الأمويون الدين

- من أجل إضفاء شرعية حكمهم وفرض على الجماهير، وعملوا على إسكات صوت المعارضة الذي يمثله علي بن أبي طالب وأنصاره، وذلك من خلال تجريحه والنيل منه في منابر المساجد بهدف التقليل من شعبيته وتفريق أتباعه، كما شجع الأمويون الفرق المتكلمة التي كانت تخدم أيديولوجيتهم في الحكم مثل: المرجئة والجبرية.
- يمكن القول بأن المشروع الإسلامي الذي طالما نادى به الإخوان تقف أمامه عقبات وتحديات رهننت نجاحه، ومن أهم هذه العقبات:
 - الضغوط الغربية التي سترهقه بالملاحظة والانتقاد عن طريق المنظمات العالمية وجمعيات حقوق الإنسان.
 - اتساع رقعة الفساد التي تسببت فيها الأنظمة، وعجز الإسلاميين على تقديم الحلول الناجحة نظرا لقلة الخبرة في إدارة الحكم وسياسة الشعب.
 - المنافسة الداخلية من طرف الأحزاب الوطنية والعلمانية واليسارية التي ترفض إقامة المشروع الإسلامي للحكم.
 - الخلافات والصراعات الداخلية بين الإسلاميين بسبب الزعامة والتمسك بالقيادة على حساب إنجاز المشروع الإسلامي.
 - نقص التنظير والاجتهاد والتجديد في قضايا كثيرة عند الإسلاميين ومنها السياسة الشرعية والحكم والاقتصاد.
 - إن كل هذه العوامل المذكورة وغيرها تبقى حائلا دون إنجاز المشروع الإسلامي للحكم في الجزائر.

خاتمة:

إنه بالقياس إلى عمر التجربة الإخوانية بالجزائر وحصيلتها النضالية والسياسية فهي لا تزال فنية مقارنة بالتجارب الإخوانية في العالم العربي، لذلك كان ظهور التيارات التجديدية فيها أيضا بنسبة أقل من غيرها، وذلك قد يرجع إلى غياب النقد الذاتي نتيجة مساوئ التربية الإخوانية التي تلقتها النخبة في بدايات مسارها الدعوى والسياسي فيما بعد، ومن بين هذه المساوئ أن عالمية المنهج الإخواني تعفيه من النقد عبر المساءلة والمراجعة، وإذا ما أرادت الأحزاب الإسلامية في الجزائر الخروج من دائرة الصراعات القيادية التي أدت إلى تفككها عموديا واندثارها سياسيا فعليها أن تدرك أنها أمام تحديات كبرى تنتظرها لا تقل أهمية عن فك نزاعاتها الداخلية.

إن نخبة الإخوان التي تحتل موقعا هاما في بنية المجتمع، وكذا الساحة السياسية إذا ما وصلت إلى السلطة مستقبلا، ستكون على محك الإختبار وستجد أمامها قضايا شائكة ومعقدة لا يمكن حلها بالشعارات والمواعظ وإنما بالتخطيط الهادف والعمل السياسي الفعال، وعليه فهي مطالبة بتطوير خطابها مع متطلبات الواقع والانفتاح أكثر على الجماهير بهدف توسيع قواعدها الشعبية.

لا نزعم أن هذه الدراسة قد أملت بجميع خفايا موضوع البحث واستوفت جميع جوانبه، ولكنها على الأقل سعت إلى فهم إشكالية معاصرة تخص الحركة الإسلامية بالجزائر وهي في تزايد مطرد، من أجل الوقوف على أسبابها وعواملها واستقراء أهم ما تجدد في المسار الدعوي والسياسي لدى نخبة الإخوان بالجزائر.

ورغم ما يعترى هذه الدراسة من نقص، فإننا نأمل أن تكون بداية لدراسات أخرى مستقبلية تكون أكثر شمولية ودقة.

قائمة المراجع

- « أوليفيه روا، تجربة الإسلام السياسي، ترجمة نصيرة مروة، ط ٢، دار الساقى، بيروت، ١٩٩٦.
- « مسعود أسد اللهى، الإسلاميون في مجتمع تعددي، ترجمة دلال عباس، الدار العربية للعلوم، بيروت، ٢٠٠٤.
- « منير صوالحية، قيم واستراتيجيات النخبة السياسية وعلاقتها بالحكم، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، ٢٠٠٨-٢٠٠٩، جامعة الجزائر.
- « عروس زوير، الدين والسياسة في الجزائر، قضايا فكرية، الكتاب الثامن، تشرين الأول/أكتوبر، ١٩٨٩.
- « ناصر جابي، الجزائر: الدولة والنخب، منشورات الشهاب، باتنة، ٢٠٠٨.
- « عياشي عنصر، النخب الصناعية في الجزائر، ضمن كتاب: النخب الاجتماعية في مصر والجزائر، تحرير د. عروس زوير، د. أحمد زايد، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٥.
- « أحميدة عياشي، الإسلاميون في مواجهة أنفسهم، الجزائر نيوز، العدد ٢٤٨٤ بتاريخ ١٥-٠٣-٢٠١٢.
- « نذير مصمودي، بعد الرصاص، الإسلاميون والأسئلة الساخنة، للإعلام والنشر، الجزائر، ٢٠١٠.
- « بروفيليب، علم الاجتماع السياسي، ترجمة محمد عرب، صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٨.
- « ح. سليمان، الإسلاميون تحت المجهر، جريدة الخبر، العدد ٦٦٢٢ بتاريخ ١١-٠٢-٢٠١٢.
- « أحميدة عياشي، الإسلاميون تحت المجهر، جريدة الخبر العدد ٦٦٢٢ بتاريخ ١١-٠٢-٢٠١١.
- « موقع إخوان أون لاين: www.ikhwanonline.com
- « موقع الشروق أونلاين: www.chorokonline.com

الهوامش

١. يحيى شريفى، أستاذ بجامعة الجزائر ٢.
٢. أوليفة روا، تجربة الإسلام السياسي، ترجمة نصيرة مروة، ط ٢، دار الساقى، بيروت، لبنان، ١٩٩٦، ص ٠٦.
٣. مسعود أسد اللهى، الإسلاميون في مجتمع تعددي، ترجمة دلال عباسى، الدار العربية للعلوم، بيروت، لبنان، ٢٠٤٤، ص-ص ٢١-٢٢.
٤. الكاريزما: مصطلح يعود إلى «ماكس فيبر» ويعني مجموعة مؤهلات واستعدادات يحظى بها فرد دون أفراد الجماعة مما يجعله محور إستقطاب لها.
٥. منير صوالحية، قيم واستراتيجيات النخبة السياسية وعلاقتها بالحكم، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، ٢٠٠٨-٢٠٠٧، جامعة الجزائر، ص ٣٢.
٦. عروس زوبرير، الدين والسياسة في الجزائر، قضايا فكرية، الكتاب الثامن، تشرين الأول/أكتوبر، ١٩٨٩، ص ١١٣.
٧. مفهوم الجيل كما جاء في دراسة كارل مانهايم Karl Mannheim: le problème des générations ضمن كتاب ناصر جابى، الجزائر: الدولة والنخب، منشورات الشهاب، باتنة، ٢٠٠٨، ص ١١٥.
٨. أوليفة روا، مرجع سابق، ص ١٣.
٩. عياشى عنصر، النخب الصناعية في الجزائر ضمن كتاب: النخب الاجتماعية في مصر والجزائر، مرجع سابق، ص ٣٢٤.
١٠. المقصود هنا هو الشيخ عبد الله جاب الله، حيث وبعد تنافس بينه وبين الراحل الشيخ محفوظ نحناح في الثمانينات حول من يمثل التنظيم الدولي للإخوان المسلمين بالجزائر، وحسنت القيادة العليا بمصر القضية لصالح الشيخ محفوظ نحناح.
١١. أحמידة عياشى، الإسلاميون في مواجهة أنفسهم، الجزائر نيوز، العدد ٢٤٨٤، بتاريخ ١٥-٠٣-٢٠١٢.
١٢. مقابلة الشيخ عبد الله جاب الله بتاريخ ٢٠-٠٩-٢٠١١ بالجزائر العاصمة.
١٣. مقابلة أجريت مع القيادي في الجهة الإسلامية للإنفاذ الشيخ عبد القادر بوخمخم بتاريخ ١٨-٠٩-٢٠١٢ بالجزائر العاصمة.
١٤. مقابلة مع القيادي في حركة النهضة أحمد بن عائشة بتاريخ ١٠-٠٣-٢٠١٢ بالجزائر العاصمة.
١٥. مقابلة مع أحد أقطاب المعارضة الإسلامية الشيخ عبد الله جاب الله بتاريخ ٢٠-٠٩-٢٠١١.
١٦. Olivier Carré et Michel Senrat. ibid، p ١٤.
١٧. نذير مصمودي، بعد الرصاص، الإسلاميون والأسئلة الساخنة، الشروق للإعلام والنشر، الجزائر، ٢٠١٠، ص ٧٢.
١٨. نقلا عن موقع الشروق أون لاين، www.chorokonline.
١٩. ح. سليمان، الإسلاميون تحت المجهر، جريدة الخبر، العدد ٦٦٢٢ بتاريخ ١١-٠٢-٢٠١٢.
٢٠. بروفيليب، علم الاجتماع السياسي، ترجمة محمد عرب صاصيلا المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٨، ص ٢٥٠.
٢١. بروفيليب، مرجع سابق، ص ٤٠٤.
٢٢. نقلا عن موقع: إخوان أون لاين.
٢٣. أحמידة عياشى، الإسلاميون تحت المجهر، العدد ٦٦٢٢ بتاريخ ١١-٠٢-٢٠١٢.

قوانين

وتشريعات

واقع السلطة التشريعية في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية بعد العام ٢٠٠٦ - ٢٠١٦

رياض عيسه *

المقدمة:

شهدت فلسطين على مر التاريخ العديد من التغيرات المتعلقة في نظام الحكم، وقد أدى ذلك إلى عدم إنسجام وتوافق في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وغيرها من المجالات الأخرى، وهذا الأمر أثر بشكل أساسي في طبيعة النظام السياسي فيها، خاصة السلطات الثالث، سواء كانت تشريعية أو تنفيذية أو قضائية، وعلى هذا الأساس كانت هذه السلطات غير مستقرة وخاضعة لمزاج النظام السياسي السائد في فلسطين من فترة إلى أخرى، بدءاً من الحكم العثماني، ومروراً بالانتداب البريطاني، والحكم الأردني في الضفة الغربية، والحكم العسكري المصري المؤقت في قطاع غزة، والاحتلال الصهيوني، وصولاً إلى مرحلة الحكم الذاتي للسلطة الوطنية الفلسطينية في أجزاء من الضفة الغربية وقطاع غزة، بعد الإعلان عن إتفاق السلام «أسلو» الذي تم بين منظمة التحرير الفلسطينية، والاحتلال الإسرائيلي، وحتى الإنقسام الذي حدث في الشارع الفلسطيني في العام ٢٠٠٧، ونتج عنه وجود حكومة مقالة بقيادة حركة «حماس» تحكم وتدير قطاع غزة، وحكومة السلطة الوطنية الفلسطينية التي تحكم وتدير أجزاء من الضفة الغربية.

ستتناول هذه الدراسة البحث في واقع السلطة التشريعية في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية بعد العام ٢٠٠٦، «أي بعد دخول حركة المقاومة الإسلامية «حماس» - وهي فصيل فلسطيني مقاوم-، وبعد واقعة الإنقسام التي حدثت في غزة» في العام ٢٠٠٧. وهنا فإننا نجد ضرورة تسليط الضوء على واقع وحال السلطة التشريعية بعد العام ٢٠٠٦، ومدى الدور الذي قامت به السلطة التشريعية «المجلس التشريعي الفلسطيني» خلال هذه الفترة، ومدى المعوقات التي واجهت المجلس التشريعي، وأسباب ذلك، وطبيعة الحركة التشريعية فيها، ومدى حجية

* محامي ومستشار قانوني - رام الله

دستورية وشرعية الشريعات الصادرة خلال هذه المرحلة سواء التشريعات الصادرة في غزة من قبل الحكومة التي تدير قطاع غزة أو من قبل حكومة السلطة الوطنية التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية التي تحكم في الضفة الغربية، والبحث في إزدواجية التشريعات ومدى تأثيرها على مختلف مناحي قطاعات المجتمع، ومحاذير هذا الأمر، وإيجابياته وسلبياته، وحدوده، والممارسة العملية له، وغيرها من التساؤلات والإشكاليات المتعلقة بذلك.

الإشكالية:

تتمحور إشكالية هذا البحث في واقع السلطة التشريعية في فلسطين بعد العام ٢٠٠٦، والمرحلة التي تعيشها السلطة التشريعية والحال الذي وصلت له، وتعطل المجلس التشريعي الفلسطيني، وتوقف عملية التشريع بواسطة البرلمان كونه صاحب الولاية الأساسية في التشريع، وإصدار تشريعات وقوانين عديدة في كل من الضفة الغربية، وقطاع غزة ضمن آليات وقنوات لا تنسجم والواقع الطبيعي والدستوري الذي يجب أن تصدر فيه التشريعات، مما ترك وسيترك آثار جمة على مختلف مناحي حياة المجتمع الفلسطيني، كون هذه التشريعات إنما صدرت لتحكاكي ظروف أو مواقف أو فئات خاصة.

أسئلة البحث:

١. هل تؤدي السلطة التشريعية في فلسطين «المجلس التشريعي» لدوره في التشريع؟.
٢. ما هو واقع السلطة التشريعية، وهل هنالك إزدواجية في التشريع؟.
٣. ما مدى حجية المراسيم الرئاسية في التشريع «القرار بقانون»؟.
٤. ما مدى حجية التشريعات التي أقرها المجلس التشريعي التابع لحكومة حماس في قطاع غزة؟.
٥. ما هي الآثار الناجمة عن حالة الإزدواجية في التشريع في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة؟.
٦. ما هي المقترحات المثالية لحل أزمة التشريع في فلسطين؟.

أهمية البحث:

تنبع أهمية هذا البحث من كونه أحد الأبحاث العلمية والعملية التي تسلط الضوء على موضوع رئيسي بالغ الأهمية يمس واقع وحال المواطنين في فلسطين، ويؤثر أيضاً في جميع مرافق ومؤسسات الدولة في كل يوم، ألا وهو البحث في واقع السلطة التشريعية في فلسطين بعد العام

٢٠٠٦، وتعطل الحركة التشريعية في فلسطين، وتوقفها، وصدور تشريعات لا تنسجم في الضرورة، ولا تحاكي جميع متطلبات وإحتياجات المجتمع ولا تتماشى مع السياسات القائمة سواء في الضفة الغربية أو في قطاع غزة، والبحث في مدى قيد وحصر السلطة التشريعية في يد الرئيس، ومؤسسة الرئاسة في الضفة الغربية، وحصرها في المجلس التشريعي والفئة الحاكمة في قطاع غزة، والأثار التي يمكن أن تترتب على إستمرار ذلك، ومدى تماشي ذلك مع مبدأ الفصل بين السلطات، ومدى أهمية التشريعات التي تصدر بهذه ضمن هذا الواقع.

الأهداف:

تهدف هذه الدراسة الى البحث في واقع السلطة التشريعية في فلسطين بعد العام ٢٠٠٦، ومدى قيام المجلس التشريعي في دوره المنشود، والذي يجب أن يكون وفق أحكام القانون الأساسي المعدل للعام ٢٠٠٣، والنظام الداخلي للمجلس التشريعي، ومنع إستمرار الإزدواجية في التشريع، والحض على أهمية إعادة المهمة التشريعية والرقابة البرلمانية على التشريعات كونها مسلوبة نتيجة لحال الإنقسام من المجلس التشريعي، وعدم حصرها في يد مؤسسات أو جماعات محددة، ومحاولة تسليط الضوء على المخاطر التي يمكن أن تؤدي لها إستمرار مثل هذه الممارسات.

منهجية البحث:

من أجل تحقيق أهداف هذا البحث فقد تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي الواقعي.

النطاق:

تقتصر نطاق هذه الدراسة، وعلى البحث والتحليل في واقع السلطة التشريعية في فلسطين بعد العام ٢٠٠٦ في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.

تكوين المجلس التشريعي الفلسطيني:

قبل الحديث عن تكوين المجلس التشريعي على إثر نتائج الانتخابات التشريعية في العام ٢٠٠٦، فإنه من المهم التطرق بشكل مقتضب إلى التكوينية الأساسية لهذا المجلس في ضوء النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، وتكوين المجلس الوطني، والمجلس المركزي وعلاقة المجلس التشريعي فيها، وذلك على أساس اعتبار أن جميع أعضاء المجلس التشريعي المنتخب هم أعضاء في المجلس الوطني، وفي هذا الصدد فإنه: «يوجد ثلاثة برلمانات للشعب الفلسطيني داخل فلسطين وخارجها تكمل بعضها البعض الآخر، والمجلس الوطني الفلسطيني هو الذي يظلمها كلها: الأول: المجلس الوطني الفلسطيني الذي يضم أكثر من ٧٤٦ عضواً، يرأسه سليم الزعنون (أبو الأديب) عضو اللجنة المركزية لحركة فتح. والمجلس المركزي الفلسطيني برئاسة الزعنون أيضاً، وهو هيئة وسيطة بين المجلس الوطني واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية. وهذين المجلس يضمان ممثلين عن تشكيلات منظمة التحرير الفلسطينية من حركات وجهات وأحزاب ومستقلين يمثلون الإتحادات الشعبية الثماني وهي: اتحاد الأطباء والمرأة والطلاب والمهندسين والفلاحين والأطباء البيطريين والمهندسين الزراعيين والأدباء والكتاب والصحافيين. والبرلمان الثالث وهو المجلس التشريعي الفلسطيني المؤلف من ١٣٢ عضواً، ويرأسه منذ آذار ٢٠٠٦، د.عزيز الدويك من حركة حماس . وهو الهيئة التشريعية للسلطة الوطنية الفلسطينية داخل الضفة الغربية وقطاع غزة وجميع أعضائه يعتبرون أعضاء في المجلس الوطني الفلسطيني»^١

تشكيل المجلس التشريعي عشية ٢٠٠٦/١/٢٥، و فوز كتلة الإصلاح والتغيير.

تكمن أهمية الانتخابات التي تم إجرائها في العام ٢٠٠٦ في ضمان مشاركة أكبر عدد ممكن من الأحزاب وممثلي المنظمات الشعبية، وأغلبية الأطياف السياسية، سيما بعد أن قررت حركة المقاومة الإسلامية "حماس" خوض هذه الانتخابات التشريعية للعام ٢٠٠٦ من خلال "كتلة الإصلاح والتغيير"، حيث تمكنت كتلة الإصلاح والتغيير من الفوز في هذه الانتخابات بنتيجة كفلت لها الأغلبية في مقاعد المجلس التشريعي، بواقع (٧٤) مقعد من اصل ١٣٢ مقعد، الأمر الذي غير بشكل أساسي من الواقع السابق لتكوين وتشكيل المجلس، وشكل مفاجئة لمختلف الجهات السياسية المحلية والإقليمية والدولية، وأدى إلى تغيير كلي تجاه النظر السياسية التي كانت سائدة في تلك الفترة، إذ كانت النظر نحو مشاركة حركة حماس في الحياة البرلمانية بشكل رسمي، لا السيطرة عليها، وعلى الحياة البرلمانية في فلسطين.^٢ بعد فوز كتلة التغيير والإصلاح في أغلبية مقاعد المجلس التشريعي بصورة جعلتها تشكل

الحكومة منفردة دون تحالفات مع أي من الأحزاب السياسية الأخرى التي خاضت الانتخابات، وجدت حالة من عدم الرضا لدى تلك الأحزاب التي وجدت نفسها في مقام الرقيب والمعارضة بعد أن كانت في سدة الحكم والسيطرة على المجلس التشريعي، حيث بدأت المناورات السياسية خاصة بين وكتلة فتح التي خسرت الأغلبية في مقاعد المجلس التشريعي لحساب حركة حماس. ومن هنا فقد «تأثرت السلطة التشريعية الفلسطينية بحالة الانقسام والتجاذب الحزبي ووقعت تحت تأثير طرفي السلطة التنفيذية والحزبين الكبيرين، ما أفقدها استقلاليتها وأدى إلى شلل شبه كامل فيها، وعجزت عن القيام بمهامها الأساسية وهي التشريع و سن القوانين والرقابة على أعمال الحكومة ومساءلتها. وكانت أولى علامات الانقسام في السلطة التشريعية ما أثير من إشكاليات قانونية وسياسية حول قيام المجلس التشريعي الأول في جلسته الأخيرة في ١٣ / ٢ / ٢٠٠٦ من تعديلات على النظام الداخلي، واستحداث منصب أمين عام للمجلس وتخويله صلاحيات أمين السر، وإقرار قرارات بقوانين أصدرها الرئيس الفلسطيني بعد فوز حركة حماس بغالبية مقاعد المجلس التشريعي الثاني، إذ قام المجلس التشريعي بإلغاء تلك القرارات في جلسته المنعقدة في ٦ / ٣ / ٢٠٠٦، ومن ثم قامت كتلة فتح برفع الموضوع إلى المحكمة العليا بصفتها محكمة دستورية والتي قضت بعدم دستورية قرار المجلس التشريعي الثاني في تلك الجلسة، إلا أنه رفض تنفيذ قرار المحكمة واعتبره غير ملزم.^{٣٤} وتجدر الإشارة أن هذا القرار صدر عن المحكمة العليا بصفتها محكمة دستورية في القضية رقم (٢٠٠٦/١) بتاريخ ١٩ / ٢ / ٢٠٠٦،^٤. «ومن المناكفات البرلمانية في المجلس التشريعي الثاني، بعد الانقلاب العسكري الذي القي بظلاله على المجلس التشريعي الذي تعطل تماماً بشكل مقصود من قبل كتلتي حماس وفتح فقد طلب رئيس كتلة فتح في المجلس عزام الاحمد تأجيل جلسة المجلس التي كانت مقررة من يوم الاربعاء الى اليوم التالي الخميس، وعندما إستجاب د. احمد بحر. ودعا يوم الخميس المجلس للاجتماع أجابة عزام الأحمد بأن الدورة قد إنتهت بالأمس وبالتالي لا يجوز الدعوة اليوم.»^٥

الواقع التشريعي عشية ٢٠٠٦/١/٢٥ وحتى ٢٠٠٧/١٦/١٦.

بغض النظر عن الحالة السياسية السائدة في فلسطين بعد إجراء الانتخابات التشريعية في ٢٥ / ١ / ٢٠٠٦. «فقد بقي الوضع بالنسبة للعملية التشريعية على حاله حتى العام ٢٠٠٧، وهي المدة التي اصطلح على تسميتها بالانقسام السياسي الفلسطيني، حيث خضعت العملية التشريعية وعملية سن القوانين في المنظومة الفلسطينية لمتغيرات عديدة، كان لها أثر كبير على الساحة الفلسطينية، فقد تم نقل سلطة التشريع من المجلس التشريعي، صاحب الاختصاص الأصيل في سن التشريع، إلى السلطة التنفيذية ممثلة برئيس دولة فلسطين، استناداً لحالة الضرورة، وفقاً للمادة (٤٣) من القانون الأساسي المعدل لسنة ٢٠٠٣، كما تم اللجوء

إلى آليات جديدة من قبل حكومة حماس في قطاع غزة، كاستحداث التصويت من خلال وكالات الأسرى التي لم يرد ذكر لها في المنظومة القانونية الفلسطينية.^{٦٤}

وتجدر الإشارة إلى أن المجلس التشريعي الثاني عقد في دورته الأولى الممتدة من شهر آذار ٢٠٠٦ إلى شهر تموز ٢٠٠٧ ثمانية عشر جلسة عادية وطارئة أو استثنائية، مع فشله في عقد عدد كبير من الجلسات لعدم اكتمال النصاب القانوني، بسبب التغيب المتعمد من نواب إحدى الكتلتين الكبيرتين لهدف إفشال إمكانية اتخاذ قرارات في المجلس لصالح الكتلة المنافسة، وفي تلك الدورة لم تُقر أية قوانين جديدة في المجال التشريعي رغم وجود مشاريع قوانين مقدمة له، كما لم يُقر سوى قرار بقانون من ثمانية قرارات بقانون صادرة عن الرئيس الفلسطيني.^٧

وكذلك إستمر الحال بعد أحداث ٢٠٠٧، وحالة الانفصال السياسي التي تمت في غزة إثر عدم الإنسجام في المشهد السياسي الفلسطيني خاصة بين أهم حزبين وكتلتين سياسيتين هما «فتح» و «حماس»، حيث فشل المجلس التشريعي في إفتتاح الدورة الثانية التي دعى لها الرئيس، والثالثة التي دعى لها رئيس حكومة الطوارئ لأخذ الثقة على تشكيل حكومته، نتيجة رفض كتلة التغيير والإصلاح هذه الدعوات، وإعتبارها غير قانونية.

واقع السلطة التشريعية بعد الإنقسام في قطاع غزة.

إثر الإنقسام الذي حدث في قطاع غزة، وإستئثار الحكومة التي شكلتها كتلة التغيير والأصلاح، وعلى إثر حالة عدم الإستقرار السياسي الذي مرت به الحكومة نتيجة المدد، والجزر الذي كان قائم بين مؤسسة الرئاسة، وحكومة حماس، وقيام الأخيرة بإنشاء ما يسمى «القوة التنفيذية» وإصدار الرئيس عدة مراسيم، المرسوم رقم ٥ لسنة ٢٠٠٧ بشأن إلغاء كافة قرارات تعيين القوة التنفيذية والمليشيات الخارجة عن القانون في الوظائف الحكومية وفسخ عقودهم، المرسوم رقم ٨ لسنة ٢٠٠٧ بشأن اختيار وتكليف رئيس الوزراء، المتعلق في إقالة إسماعيل هنية رئيس الوزراء، المرسوم رقم ٩ لسنة ٢٠٠٧ بشأن إعلان حالة الطوارئ، المرسوم رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٧ بشأن تشكيل الحكومة المكلفة، المرسوم رقم ١١ لسنة ٢٠٠٧ بشأن تعليق العمل بأحكام المواد (٦٥،٦٦،٦٧) من القانون الأساسي الفلسطيني والمتعلقة في تشكيل الحكومة، المرسوم رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٧م بشأن تعليق العمل بأحكام المادة (٧٩) المتعلقة في حجب الثقة عن رئيس مجلس الوزراء وحكومته بالأغلبية المطلقة لأعضاء المجلس التشريعي، والمرسوم الرئاسي رقم (٢٧) لسنة ٢٠٠٧م بشأن دعوة المجلس التشريعي الثاني للانعقاد في دورته العادية الثانية، الصادر بتاريخ ٥/٧/٢٠٠٧،^٨ وهذا الأمر أدى إلى تعطل الحياة التشريعية

في فلسطين وذلك بفعل الانقسام السياسي، والجغرافي في مؤسسات السلطة الفلسطينية ما بين غزة والضفة، إذ قامت حركة حماس بإعادة عقد جلسات للمجلس التشريعي في غزة بحضور أعضائها المتواجدين في غزة فقط، بعد أن أحضرت توكيلات من نواب حركة حماس المعتقلين وفقاً لما سبق وأن تم الإشارة إليه في هذا البحث، وأصبحت كتلة التغيير والإصلاح البرلمانية تعتبر تلك الجلسات صحيحة ومكتملة النصاب، ويجري فيها نقاش وإقرار القوانين خلافاً لأحكام القانون الأساسي والنظام الداخلي للمجلس التشريعي، حيث لم يرد فيهما أي نص على صحة أو اعتماد التصويت في الوكالة لأعضاء المجلس التشريعي الغائبين في الأسر. وبدأت هذه التشريعات تطبق في قطاع غزة فقط، وكذلك الحال فقد قامت مؤسسة الرئاسة ممثلة في رئيس السلطة في ذلك الحين في إصدار مراسيم رئاسية، وبناء على نص المادة (٤٣) من القانون الأساسي الفلسطيني سميت "قرار بقانون" في إصدار تشريعات وقوانين طبقت في الضفة الغربية فقط.

موقف القانون الأساسي المعدل للعام ٢٠٠٣ من السلطة التشريعية.

نظمت أحكام القانون الأساسي المعدل للعام ٢٠٠٣، وكذلك أحكام النظام الداخلي للمجلس التشريعي الفلسطيني العملية التشريعية بصورة واضحة ومفصلة، بحيث يعتبر المجلس التشريعي هو الجهة المختصة بالتشريع، ويحق لكل عضو من أعضاء المجلس التقدم بمقترحات للقوانين لإقرارها من قبل المجلس بالأغلبية المطلقة (النصف + واحد من الأعضاء الحاضرين)، وذلك وفق آلية قانونية ودستورية تكفل مشاركة أغلبية أعضاء البرلمان بصفتهم ممثلين للشعب في إصدار التشريعات وفقاً لأحكام المادة (١٨) من النظام الداخلي للمجلس التشريعي.^٩ بذات السياق، كفلت أحكام القانون الأساسي المعدل لسنة ٢٠٠٣، للسلطة التشريعية صلاحياتها في تشريع القوانين، ونصت المادة (٤٧) منه على أن يتولى المجلس التشريعي مهام التشريع والرقابة وفق أحكام النظام الداخلي للمجلس كونه السلطة التشريعية المنتخبة^{١٠}. كما تضمنت المادة (٤٣) من القانون الأساسي المعدل للعام ٢٠٠٣، مدى صلاحيات رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية في إصدار التشريعات بشكل إستثنائي، وعلى غير العادة، وأعطت له صلاحية إصدار قرارات لها قوة القانون في حالات الضرورة التي لا تحتمل التأخير في غير أدوار انعقاد المجلس التشريعي، وبشرط عرضها على المجلس في أول جلسته يعقدها.^{١١} «وبالتالي، يجب على رئيس السلطة الوطنية أن يتحرى عن المجلس التشريعي فيما إذا كان منعقداً أم غير منعقد قبل إقدامه على وضع قرارات لها قوة القانون، ذلك أن المجلس التشريعي هو الجهة الأصلية التي تملك التشريع، واستثناءً يكون بإمكان رئيس السلطة الوطنية وضع قرارات لها قوة القانون»^{١٢}.

موقف النظام الداخلي للمجلس التشريعي.

كما تضمن الفصل الأول من الباب الخامس من النظام الداخلي للمجلس التشريعي تحت المواد (٦٥ - ٧٤) الأحكام المتعلقة في مشاريع القوانين والإقتراحات عليها، حيث جاء في نص المادة (٦٥) على أن:

١. « يحيل مجلس الوزراء القوانين أو الاقتراحات إلى الرئيس مرفقه بمذكراتها الإيضاحية وعلى الرئيس أن يحيل المشروع أو الاقتراح إلى اللجنة المختصة لإبداء الرأي، على أن تقدم اللجنة تقريرها خلال مدة لا تتجاوز أسبوعين من تاريخ إحالته إليها.
٢. ترسل نسخة عن المشروع أو الاقتراح إلى كل عضو قبل ثلاثة أيام على الأقل من موعد جلسة عرضه على المجلس..
٣. يشرع المجلس بعد الاستماع إلى تقرير اللجنة بمناقشة عامة للمشروع إجمالاً بمناقشة المبادئ العامة قبل التصويت على المشروع بقبوله لاستكمال الإجراءات بشأنه، ويجوز للمجلس أن يقرر البدء في المناقشة العامة دون انتظار تقرير اللجنة المختصة
٤. بعد المناقشة العامة يطرح المشروع على المجلس للتصويت عليه لقبوله فإذا رفضه اعتبر المشروع مرفوضاً وإذا وافق على قبوله أحاله إلى اللجنة المختصة لإجراء التعديلات المناسبة على ضوء المناقشة العامة التي أجراها.
٥. على الرئيس إحالة مشروع القانون إلى اللجنة القانونية لإبداء ملاحظاتها القانونية اللازمة.^{١٣}

وعليه، فقد حددت أحكام القانون الأساسي الفلسطيني، والنظام الداخلي للمجلس التشريعي الإطار الدستوري العام، والأساسي، والأصلي لإصدار التشريعات ضمن الوضع الطبيعي لإصدار التشريعات. وبالنظر إلى حالة الإنقسام الحالية، فإننا نجد أن هنالك جبهتين سياديتين تقوم كل واحدة منها في إصدار التشريعات، الأول تصدر عن رئيس دولة فلسطين إستناداً للمادة (٤٣) من القانون الأساسي بصورة، قرار بقانون وذلك في الضفة الغربية، بينما تقوم حكومة حماس من خلال المجلس التشريعي التابع لها والذي فازت بأغلبية تزيد عن (النصف + ١) في إنتخابات ٢٠٠٦، بإصدار تشريعات أيضاً تطبق في قطاع غزة بناء على العملية التشريعية المنصوص عليها في النظام الداخلي للمجلس التشريعي بإعتبارها صاحبة الأغلبية في إصدار مثل هذه التشريعات.

إزدواجية السلطة التشريعية في فلسطين بعد العام ٢٠٠٦.

لما تقدم، نجد الإزدواجية في السلطة، والعملية التشريعية التي أصبحت موجودة بعد العام ٢٠٠٦، والتي تؤكد وجودها وممارستها بصورة فعلية واضحة، وأمر واقع، بعد إعلان حالة الطوارئ في العام ٢٠٠٧. "وقد أدى تعطيل عمل السلطة التشريعية نتيجة حالة الصراع والانقسام بعد الانتخابات التشريعية الثانية إلى أن تقوم السلطة التنفيذية بدور المشرع وإقترح وإصدار القوانين، وإصدار قرارات ولوائح تنفيذية، سواء من قبل الحكومة القائمة في قطاع غزة، أو من الحكومة القائمة في الضفة الغربية. إذ أدى ذلك إلى وجود قوانين تطبق في غزة، وأخرى تطبق في الضفة الغربية، مع عدم عرض تلك القوانين والقرارات المؤقتة على المجلس التشريعي بسبب عدم قدرته على الانعقاد في ظل الانقسام الحاصل. كما نتج عن ذلك عدم إقرار كلا السلطتين بقرارات، وقوانين السلطة الأخرى وبالتالي تطبيقها أصبح مقتصرًا على جناح واحد من جناحي أراضي السلطة الفلسطينية"^{١٤}.

واقع العملية التشريعية في الضفة الغربية، وحجية «القرار بقانون».

أدت المراسيم الرئاسية الصادرة عن رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية دور مهم أبان المرحلة الانتقالية الأولى لبناء مؤسسات السلطة بعد توقيع اتفاق أوسلو، وذلك لغياب السلطتين التشريعية والقضائية في ذلك الحين، حيث كانت تصدر أغلبية التشريعات بقرار من رئيس السلطة الوطنية إلى أن تم إجراء انتخابات المجلس التشريعي بالعام ١٩٩٦، حيث بدأت العملية التشريعية تسير بالاتجاه التشريعي المتعارف عليه في النظم الديمقراطية الحديثة، وأخذت العملية التشريعية تتطور منذ ذلك الحين حتى وصول حركة المقاومة الإسلامية «حماس» إلى السلطة بحصولها على أغلبية مقاعد المجلس التشريعي في الانتخابات التشريعية الثانية عام ٢٠٠٦، وهنا بدأت أزمة تشريع القوانين تظهر بشكل قوي نتيجة التنازع على صلاحيات بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، حيث يمثل الأولى رئيس السلطة الوطنية الذي ينتمي إلى حركة فتح والثانية تمثلها حركة حماس وعادت ظاهرة صدور التشريعات بمراسيم رئاسية كما هو الحال منذ تأسيس السلطة الوطنية، لكن بصورة مغايرة عما كان عليه الوضع في المرحلة الانتقالية الأولى.^{١٥} وبهدف تحقيق أهداف تختلف عما كان عليه الحال في مراحل التأسيس وفقاً لما تم الإشارة له أعلاه بموجب المادة (٤٣) من القانون الأساس المعدل للعام ٢٠٠٣. وفي هذا الشأن، فقد قام الرئيس بعد العام ٢٠٠٦ بإصدار عدة مراسيم قرارات بقانون منها تعديل قانون السلطة القضائية رقم (٢) لسنة ٢٠٠٦ بشأن قانون السلطة القضائية، وقرار بقانون رقم (٣) للعام ٢٠٠٦ بشأن قانون الشركات الأردني الساري، والقرار بقانون رقم

(٤) لسنة ٢٠٠٦ بشأن تعديل قانون الانتخابات، بمعنى أن الرئيس أصدر عدة قرارات بقانون قبل أحداث الانقسام في قطاع غزة، وقبل العام ٢٠٠٧، حيث كانت هنالك فجوة وإنقسام سياسي قبل الانقسام في السلطات السيادية وسيطرة حماس على كامل قطاع غزة، وتولي إدارته، وبعد العام ٢٠٠٧ إستمر الرئيس في إصدار هذه القرارات بقانون حتى تاريخ هذا البحث، مستنداً بذلك إلى أحكام المادة (٤٣) من القانون الأساسي المعدل، وهذا أدى إلى تعطل المجلس التشريعي عن القيام بمهامه البرلمانية، تشريعاً ورقابة، نتيجة الانقسام، ونتيجة تولي السلطة التنفيذية ممثلة في رأس هرمها رئيس السلطة مهام التشريع، بموجب القرارات بقانون. «حيث اعتبرت الرئاسة ما حدث في قطاع غزة بمثابة عصيان مسلح من مليشيات خارجة عن القانون وعن الشرعية الفلسطينية، مما دفع الرئيس إلى إعلان حالة الطوارئ بموجب المرسوم الرئاسي رقم (٩) لسنة ٢٠٠٧، ثم أخذ يستند إلى نص المادة (٤٣) من القانون الأساسي في إصداره للقرارات بقانون في الضفة الغربية»^{١٦}، وتحليل أحكام المادة (٤٣) نرى بأن إصدار قرارات لها قوة القانون محكومة بعدد من الشروط والحالات يمكن بيانها على النحو التالي:

- ضمن حالات الضرورة التي لا تحتل التأخير، وهنا نرى بأن المشرع الفلسطيني تحدث عن عدة حالات للضرورة لا حالة واحدة، وحالة الضرورة الواردة بنص هذه المادة مرتبطة بشكل وثيق بأحكام الطوارئ الواردة والمحددة حصراً تحت الباب السابع من ذات القانون مما يقتضي توافر أي من حالات الطوارئ لإعلان حالة الضرورة، وفق أحكام المادة (١١٠) من القانون الأساسي، «بحيث يكون للسلطة التنفيذية مخالفة بعض قواعد النظام القانوني في الدولة بالقدر اللازم لمعالجة الحالة الطارئة»^{١٧}
- إن هذه الصلاحيات تعطى للرئيس في غير أدوار انعقاد المجلس التشريعي، أي عندما لا يكون المجلس التشريعي منعقداً وفق أحكام الباب الثالث من النظام الداخلي للمجلس التشريعي لعام ٢٠٠٠.
- إن صلاحيات الرئيس تكون بإصدار قرارات لها قوة القانون "وليست قانون" والقرار بالمفهوم القانوني لا يتضمن الشرح والتفصيل ولا يقوم على سياسة تشريعية بحثية واضحة المعالم تحظى بموافقة الأغلبية المكونة للشعب مصدر السلطات، والقرار يصدر دائماً عن شخص واحد كما هو الحال في المراسيم الرئاسية أو عن عدة أشخاص يشكلون هيئة معينة مثل هيئة المحكمة أو مجلس قضاء أو مجلس الحكم في دولة معينة، كما أن القرار قد يصدر في حالات الضرورة وقد يحمل بين طياته صفة الاستعجال ويمكن بسهولة إلغائه وتغييره على عكس القانون تماماً.

- كما يتوجب على رئيس السلطة عرض هذه القرارات على المجلس التشريعي في أول جلسة انعقاد له، وإلا زال ما كان لها من قوة القانون.
- كما أنه وبمراجعة أحكام القانون الأساسي لم نجد فيها ما يتحدث أن لرئيس السلطة إصدار قوانين عامة عادية تعالج حالات غير حالات الضرورة التي تعالج بقرارات لها قوة القانون، مما يتطلب إعادة النظر بالكثير من القوانين التي تم إصدارها خلال مرحلة إعلان حالة الطوارئ.
- وإن دل هذا إنما يدل على الأهمية التي أولها المشرع الفلسطيني للمجلس التشريعي عند وضع القانون الأساسي، مما يقتضي قراءة أحكام القانون الأساسي كوحدة واحدة دون التمسك بمباني النصوص بشكل منفرد، ومراعاة أحكامها والأخذ بعين الإعتبار الممارسة العملية لإصدار التشريعات في حالات الضرورة والتي تكون عادة لمعالجة حالة ضمن منطقة خاصة، وظروف طارئة محددة وعدم التوسع بها، وإصدار رزمة من القوانين والتشريعات التي ستؤثر على المصالح العامة ومبادئ العدالة وسلطة القضاء في حال أصبحت محلاً للطعن وعدم القانونية.

واقع العملية التشريعية في قطاع غزة، وحجية تشريعات المجلس التشريعي في غزة.

إنطلاقاً من القناعة المطلقة لدى حركة حماس، ممثلة في كتلتها التشريعية البرلمانية الفائزة في المجلس التشريعي بأغلبية (٥١٪) من مقاعد المجلس، فإننا نتمسك بشكل كلي بأحكام المادة (٤١) من القانون الأساسي المعدل للعام ٢٠٠٣، والتي تعطي للمجلس التشريعي صلاحية إقرار القوانين، ومنح الرئيس صلاحية المصادقة عليها خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إحالتها إليه.^{١٨} وكذلك الحال في تمسكها في المادة (٧١) من النظام الداخلي للمجلس التشريعي التي تبين آلية إقرار القوانين والمصادقة عليها من الرئيس.^{١٩} «..... بموجب هاتين المادتين يتم إقرار القوانين بالقراءة الثانية، وترسل بعد ذلك عن طريق الفاكس، والبريد الإلكتروني إلى الرئيس الفلسطيني للمصادقة عليها، وإصدارها خلال مدة شهر من تاريخ إحالتها إليه. وبما أن الرئيس الفلسطيني يعتبر القوانين المرسلة له غير قانونية، فلا يجري التعامل معها، حيث اعتبرت الكتلة أن هذه القوانين صادرة بقوة القانون بعد مرور ثلاثين يوماً من تاريخ إرسالها له. وقد استمر إصدار التشريعات وفق هذه الآلية، إلى حين تاريخ انتهاء ولاية الرئيس في الموافق ٩/١/٢٠٠٩، حيث لم تعد ترسل القوانين للرئيس الفلسطيني، وإنما أصبحت ترسل إلى مجلس الوزراء في القطاع لإصدارها، استناداً لنص المادة (٤٦) من القانون الأساسي، والتي تمنح مجلس الوزراء صلاحية مساعدة الرئيس في مهامه وممارسة سلطاته.»^{٢٠}

أكثر من ذلك، فإن أعضاء المجلس التشريعي، كما تم الإشارة إليه في مقدمة هذا البحث عند الحديث عن واقع السلطة التشريعية، فقد تم إستحداث آليات عمل في المجلس لم يتم النص عليها في القانون الأساسي أو النظام الداخلي للمجلس من حيث اقتراح ومناقشة وقراءة مشاريع القوانين، مع استحداث بعض الأدوات في ذلك، والمتمثلة بتوكيلات أعضاء المجلس التشريعي الأسرى لدى الإحتلال. حيث برر أعضاء المجلس التشريعي هذا الأمر بأنه أداة مبتكرة في المجلس على الإحتلال الإسرائيلي الذي يقصد من وراء اعتقالات أعضاء المجلس إلى تعطيل الحياة التشريعية، وإن الأخذ بفكرة وكالات أعضاء المجلس التشريعي، أداة من أدوات المقاومة.^{٢١} وعلى إثر ذلك أصدر المجلس التشريعي في قطاع غزة العديد من القوانين والتشريعات، منها على سبيل المثال، قانون معدل لقانون الإنتخابات رقم (٥) لسنة ٢٠٠٨، وقانون رقم (٨) لسنة ٢٠٠٨، بشأن الجريدة الرسمية، وقانون رقم (٢) لسنة ٢٠١١ بشأن القضاء الشرعي، وغيرها الكثير من القوانين. مما يدعونا ويدعو الكثيرين إلى التساؤل حول مدى انسجام عملية إقتراح التشريعات، وإعدادها، وإصدارها في قطاع غزة، مع نصوص القانون الأساسي والنظام الداخلي للمجلس التشريعي؟ وما مدى دستورية هذه الإجراءات؟، ما مدى دستورية الوكالات التي حصل عليها نواب المجلس التشريعي؟ ومدى دستورية التشريعات الصادرة بموجبها، والتي يتضح تماماً مخالفتها للقانون.

أثار الواقع التشريعي الحالي على المجتمع الفلسطيني، والنظرة المستقبلية لها.

الشعب مصدر السلطات، وهو من يضع التشريعات والقوانين التي تنظم مختلف مناحي حياة المجتمع، وتخضع هذه السلطات سواء كانت تشريعية أو قضائية أو تنفيذية لأحكام القانون، ومن هذا المنطلق فإن الإخلال بهذا التوازن الدستوري، أو خروج أي سلطة من هذه السلطات على أحكام القانون، سوف تنعكس أثاره سلباً على شتى مناحي حياة المواطنين، وتؤثر في المجتمع.^{٢٢}

ومن أهم الأثار الواضحة للواقع التشريعي الحالي، الإزدواجية بالتشريع، وفي المؤسسات التشريعية، من حيث وجود مجلس تشريعي في غزة، ومجلس آخر في الضفة الغربية، مؤسسة الرئاسة، ومجلس وزراء في الضفة وآخر في غزة، وكذلك الحال في، ديوان الفتوى والتشريع، والجريدة الرسمية. وتشريعات تطبق في الضفة ولا تطبق في غزة، وهكذا الأمر في غزة.

أثر المراسيم الرئاسية في التشريع، وكيفية التعامل معها. مما لا شك فيه، أن لكل أمر آثاره الايجابية والسلبية وهنا ومن وجهة نظرنا نرى أن لهذه المراسيم آثاراً إيجابية من ناحية وسلبية من ناحية ثانية يمكن إجمالها على النحو التالي:

الآثار الايجابية:

- ضبط الأمور والسيطرة عليها في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية.
- تعزيز دور رئيس السلطة الوطنية بالإمساك بزمام الأمور في السلطة الوطنية.
- الحفاظ على كينونة السلطة الوطنية الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية.
- ضمان مواكبة مختلف التطورات التشريعية على المستوى الإقليمي على الأقل، بما يضمن تعزيز ثقة المجتمع الدولي، في السلطة أو الدولة الفلسطينية.

الآثار السلبية:

- تعميق الخلاف بين حركتي فتح وحماس، وتعزيز استمرار حالة الانقسام، وتوسيع الفجوة بينهما، مما ينعكس على مصالح المواطنين.
- سريان حالة الطوارئ في الضفة الغربية، وعدم القدرة على تطبيقها في قطاع غزة مما يعزز لوجود كيان جديد منفصل عن السلطة الفلسطينية.
- إيجاد حالة من النزاع على الإختصاص في التشريع، وإصدار رزمة من القوانين المشكوك في عدم دستوريته من الناحية التشريعية.
- تعرض المراكز القانونية للمواطنين، وكذلك لأي جهات أو أشخاص إعتبريين محليين أو أجانب لهم علاقة أو تعاملات في الضفة أو تقييم فيها لمخاطر عدم مواءمة التشريع، نتيجة عدوم وضوح السياسات التشريعية في كثير من المراسيم، والقرارات بقانون، ونتيجة عدم إصدارها بطرق تشريعية طبيعية تضمن مشاركة كافة الجهات ذات العلاقة أو ممثليهم الطبيعيين، وهم أعضاء المجلس التشريعي.
- إزدواجية التشريع في الضفة، وغزة، وعدم القدرة على تطبيقها مستقبلاً عند إنهاء الانقسام.
- وجود فراغ تشريعي وخلل دستوري، عند إنهاء الانقسام ومحاولة توحيد التشريعات.
- تكبيد موازنة الدولة مصاريف مالية باهظة نتيجة استمرار الإزدواجية في إصدار التشريعات الآن، وفي المستقبل، وعند إنهاء الانقسام.
- إستغلال التشريعات لتلبية حاجات ومتطلبات فردية، ومجموعات ذات مصالح خاصة.
- بقاء فلسطين تحت الإحتلال الإسرائيلي، وتعزيز قوة الإحتلال في فرض إملاءته على الشعب الفلسطيني، وإستغلال القيادة الفلسطينية في تمرير مخططاته الإستعمارية الصهيونية.
- استمرار غياب الرقابة البرلمانية على التشريعات، ومشاركة باقي السلطات في التشريع.

أثر التشريعات الصادرة عن المجلس التشريعي، والفتنة الحاكمة في غزة. مما لا شك فيه، أن سلبيات إستمرار المجلس التشريعي في قطاع غزة بإصدار قوانين وتشريعات، أكثر بكثير من إيجابياته، خاصة في ظل الحصار الدولي الذي يعيش فيه أبناء القطاع، ومن هذا المنطلق فإنه يمكن الحديث عن إيجابية واحدة، مقارنة في السلبيات، وهي كما يلي:

الأثار الإيجابية:

- ضمان إستمرار إدارة قطاع غزة، وفرض قوة الإدارة الحاكمة، بما يمنع وجود حالة من الفوضى العارمة بين فئات الشعب.
- الإثار السلبية:
- تعزيز حالة الإنقسام السياسي الفلسطيني، والجغرافي، والسيادي.
- إيجاد حالة من النزاع على الاختصاص في التشريع، وإصدار رزمة من القوانين المشكوك في عدم دستورتيتها من الناحية التشريعية.
- تعرض المراكز القانونية للمواطنين، وكذلك لأي جهات أو أشخاص إعتباريين محليين أو أجانب لهم علاقة أو تعاملات في الضفة أو تقيم فيها لمخاطر عدم موثمة التشريع، نتيجة عدوم وضوح السياسات التشريعية في كثير من المراسيم، والقرارات بقانون، ونتيجة عدم إصدارها بطرق تشريعية طبيعية تضمن مشاركة كافة الجهات ذات العلاقة أو ممثلهم الطبيعيين، وهم أعضاء المجلس التشريعي.
- إستغلال التشريعات لتلبية حاجات ومتطلبات فردية، وفئوية.
- إزدواجية التشريع في الضفة، وغزة، وعدم القدرة على تطبيقها مستقبلاً عند إنهاء الإنقسام.
- وجود فراغ تشريعي وخلل دستوري، عند إنهاء الإنقسام ومحاولة توحيد التشريعات.
- تكبيد موازنة الدولة مصاريف مالية باهظة نتيجة إستمرار الإزدواجية في إصدار التشريعات الآن، وفي المستقبل، وعند إنهاء الإنقسام.
- بقاء فلسطين تحت الإحتلال الإسرائيلي، وتعزيز قوة الإحتلال في فرض إملاءته على الشعب الفلسطيني، وإستغلال القيادة الفلسطينية في تمرير مخططاته الإستعمارية الصهيونية.
- إستمرار غياب الرقابة البرلمانية على التشريعات، ومشاركة باقي السلطات في التشريع.

الخاتمة:

أوجدت المناكفات السياسية بين أكبر الكتل البرلمانية بعد العام ٢٠٠٦، وكذلك الانقسام السياسي في الشارع الفلسطيني بعد العام ٢٠٠٧، حالة من عدم الإستقرار في السلطات، التشريعية، والتنفيذية والقضائية، وتأثرت السلطة التشريعية بشكل كبير، نتيجة تعطل المجلس التشريعي وفقدانه سلطة التشريع والرقابة البرلمانية على عمل الحكومة. وقد سيطرت مؤسسة الرئاسة على العملية التشريعية في الضفة الغربية، وسيطرت حركة حماس وأعضاء مجلسها التشريعي على العملية التشريعية في قطاع غزة، دون إعتراف أي من الجهتين بالتشريعات الصادرة من الآخر، ودون أن تطبق هذه التشريعات في الأراضي التي يفترض أن تحكمها السلطة الوطنية الفلسطينية، وأكثر من ذلك، مازالت العملية التشريعية تعيش حالة من التخبط الدستوري، نتيجة عدم إعتراف كل طرف «فتح» و «حماس» بشرعية ودستورية تشريعات الآخر، فالرئيس المنتهية ولايته، والمجلس التشريعي في غزة منحل بحكم قرار الرئيس، وإنتهت مدته أيضا.

والأخطر من ذلك كله، فإنه لا يوجد رقابة دستورية واقعية وسليمة على القوانين والشريعات التي تصدر بالطرق المشار لها في هذا البحث، سيما وأن المحكمة الدستورية غير مفعلة رغم صدور مرسوم رئاسي بتعيين أعضائها في شهر نيسان ٢٠١٦، حيث أن المحكمة الدستورية لا زالت لا تقوم بدورها الرقابي الدستوري على دستورية القوانين بشكل صحيح. الأمر الذي يشكك في المصلحة والغاية المنشودة من هذه التشريعات، ومدى إنسجامها مع مصالح المواطنين والمجتمع، كونها في جميع الأحوال تشريعات صدرت بشكل إستثنائي، وبطرق غير الطرق التي رسمها الدستور.

التوصيات:

١. العمل في أسرع وقت ممكن، وبذل كل جهد لازم، من أجل إتمام المصالحة بين «فتح» و «حماس» وإنهاء حالة الإنقسام السياسي السائد.
٢. توقف كلا الطرفين عن المناكفات التشريعية، وعدم التسابق في إصدار تشريعات، ليس لها أي مبررات عاجلة، من كلا الطرفين.
٣. تفعيل دور المجلس التشريعي بصورة، تضمن له دور سياسي في تقريب وجهات النظر بين أعضاء اللجان التنفيذية لدى كلا الطرفين، بحيث يتجاوز المجلس التشريعي دوره التشريعي والرقابي، ويرعى المصالحة الوطنية، كون أعضائه ممثلي الشعب في جميع أطيافه.
٤. تفعيل دور الرقابة الدستورية على التشريعات.
٥. تفعيل أسس المشاركة في صياغة سياسات أي تشريعات قد تصدر من قبل أي جهة سواء كانت في غزة أو الضفة، من أجل ضمان مشاركة أكبر عدد ممكن ممن تمس هذه التشريعات مصالحهم، وذلك في حال إستمر الوضع على ما هو عليه.
٦. تفعيل دور حرية الرأي والتعبير، وذلك كأداة للرقابة غير المباشرة على التشريعات.
٧. الترتيب لإجراء إنتخابات رئاسية وبرلمانية في نفس الوقت.
٨. العمل على إصدار دستور موحد، يطبق على شطري الوطن.
٩. الاتفاق على وضع آليات واضحة، ودستورية من أجل توحيد التشريعات الصادرة.
١٠. إحترام كل طرف للأخر، وتقبل الأخر، وإلغاء أي تشريعات قد تشكل أو تقف في وجه المصالحة الوطنية.

المصادر والمراجع:

المصادر:

١. القانون الأساسي الفلسطيني المعدل للعام ٢٠٠٣، الصادر عن رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية بتاريخ ١٨/٣/٢٠٠٣.
٢. النظام الداخلي للمجلس التشريعي الفلسطيني الصادر عن رئيس المجلس التشريعي بتاريخ ٦/٧/٢٠٠٠.
٣. قرار رقم ٥ لسنة ٢٠٠٧ م بشأن إلغاء كافة قرارات تعيين القوة التنفيذية.
٤. مرسوم رقم ٨ لسنة ٢٠٠٧ م بشأن اختيار وتكليف رئيس الوزراء، المتعلق في إقالة إسماعيل هنية رئيس الوزراء.
٥. مرسوم رقم ٩ لسنة ٢٠٠٧ م بشأن إعلان حالة الطوارئ.
٦. مرسوم رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٧ م بشأن تشكيل الحكومة المكلفة.
٧. مرسوم رقم ١١ لسنة ٢٠٠٧ م بشأن تعليق العمل بأحكام المواد (٦٥، ٦٦، ٦٧) من القانون الأساسي الفلسطيني والمتعلقة في تشكيل الحكومة.
٨. مرسوم رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٧ م بشأن تعليق العمل بأحكام المادة (٧٩) المتعلقة في حجب الثقة عن رئيس مجلس الوزراء وحكومته بالأغلبية المطلقة لأعضاء المجلس التشريعي.
٩. المرسوم رقم (٢٧) لسنة ٢٠٠٧ م بشأن دعوة المجلس التشريعي الثاني للانعقاد في دورته العادية الثانية.

المراجع:

١. اللحام، محمد، رسالة ماجستير بعنوان: «القرارات بقوانين الصادرة عن رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، والاثار القانونية المترتبة عليها» الجامعة الإسلامية، غزة، ٢٠١٥.
٢. عياش، حسن، رسالة ماجستير بعنوان: «المجلس التشريعي في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية في الفترة ١٩٩٦ - ٢٠٠٦» كلية الحقوق، جامعة الأزهر، غزة، ٢٠١٠.
٣. عيسه، رياض، حجية المراسيم الرئاسية في التشريع، مجلة تسامح، إصدارات مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، عدد ٢٠، رام الله، عام ٢٠٠٨.
٤. يوسف، غسان، رسالة ماجستير بعنوان «أثر ازدواجية السلطة على التنمية السياسية في السلطة الوطنية الفلسطينية بعد الانتخابات الثانية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، ٢٠٠٩، (ص ١٢٥)، منشورة على الانترنت، <http://library.iugaza.edu.ps/thesis/96706.pdf> تاريخ الزيارة 26.11.2015.
٥. علاونة، كمال، مقال بعنوان المجلس التشريعي الفلسطيني في الميزان، منشور على

- الأتترنت عل الرابط: <http://www.israj.net/vb/archive/index.php/t-179.html>، تاريخ الزيارة ٢٢/١١/٢٠١٥.
٦. كتاب بعنوان، ”أثر الانقسام السياسي الفلسطيني على مبدأ سيادة القانون في قطاع غزة“ ”معالجات قانونية مختارة“ (من إصدارات معهد الحقوق، جامعة بيرزيت، فلسطين، ٢٠١٤، (ص ٢١ - ٢٢). منشورة على موقع الجامعة على الأترنت، الرابط: <http://lawcenter.birzeit.edu/lawcenter/files/08.pdf> تاريخ الزيارة ٢٦/١١/٢٠١٥.
٧. كتاب بعنوان، ”الحالة التشريعية في فلسطين ٢٠٠٧-٢٠١٢“، إصدارات معهد الحقوق، جامعة بيرزيت، العام ٢٠١٢.
٨. سلسلة تقارير قانونية، (٦٦) إصدارات الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، بعنوان ”صلاحيات رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية بالمقارنة مع صلاحيات مجلس الوزراء والمجلس التشريعي في القانون الأساسي، العام ٢٠٠٦.
٩. طعن دستوري رقم ١/٢٠٠٦ بتاريخ ١٩/٢/٢٠٠٦، وهو الحكم الصادر عن المحكمة المحكمة العليا المنعقدة في رام الله المأذونة بالنظر في الطعون الدستورية، وذلك للطعن في القرارات الصادرة عن المجلس التشريعي الفلسطيني في جلسته المنعقدة في ٦/٣/٢٠٠٦، منشورة على موقع المفتي الرابط التالي: http://muqtafi.birzeit.edu/PDFPre.aspx?PDFPath=Uploads/court_judgment/hicourt07.pdf تاريخ الزيارة ٢٦/١١/٢٠١٥.

الهوامش

١. علاونة، كمال، مقال بعنوان المجلس التشريعي الفلسطيني في الميزان، منشور على الأترنت على الرابط: <http://www.israj.net/vb/archive/index.php/t-179.html>، تاريخ الزيارة ٢٠١٥/١١/٢٢.
٢. للمزيد أنظر: علاونة، كمال: حيث يقول: وأما إنتخابات المجلس التشريعي الثانية فقد صدر مرسوم رئاسي عن رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس بمدينة رام الله، في ٢٠ تشرين الثاني ٢٠٠٥، حدد إجراء الانتخابات العامة في ٢٥ كانون الثاني ٢٠٠٦، وفق قانون الانتخابات التشريعية العامة رقم ٩ عام ٢٠٠٥ الذي أقره المجلس التشريعي الفلسطيني الأول بالقراءة الثالثة وصادق عليه الرئيس محمود عباس، إذ قرر زيادة عدد مقاعد المجلس التشريعي من ٨٨ عضواً إلى ١٣٢ عضواً.....“
٣. يوسف، غسان، رسالة ماجستير بعنوان «أثر ازدواجية السلطة على التنمية السياسية في السلطة الوطنية الفلسطينية بعد الإنتخابات الثانية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، ٢٠٠٩، (ص ١٢٥)، منشورة على الأترنت، <http://library.iugaza.edu.ps/thesis/967706.pdf> تاريخ الزيارة ٢٠١٥/١١/٢٦.
٤. للمزيد أنظر: طعن دستوري رقم ٢٠٠٦/١ بتاريخ ٢٠٠٦/٢/١٩، وهو الحكم الصادر عن المحكمة العليا المتعقدة في رام الله المأذونة بالنظر في الطعون الدستورية، وذلك لطعن في القرارات الصادرة عن المجلس التشريعي الفلسطيني في جلسته المتعقدة في ٢٠٠٦/٣/٦، منشورة على موقع المفتي الرابط التالي: http://muqtafi.birzeit.edu/PDFPre.aspx?PDFPath=Uploads/court_judgment/hicourt07.pdf تاريخ الزيارة ٢٠١٥/١١/٢٦.
٥. عياش، حسن، رسالة ماجستير بعنوان: «المجلس التشريعي في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية في الفترة ١٩٩٦ - ٢٠٠٦» كلية الحقوق، جامعة الأزهر، غزة، ٢٠١٠، ص ٩٣.
٦. كتاب بعنوان، «أثر الانقسام السياسي الفلسطيني على مبدأ سيادة القانون في قطاع غزة» «معالجات قانونية مختارة» من إصدارات معهد الحقوق، جامعة بيرزيت، فلسطين، ٢٠١٤، (ص ٢١-٢٢). منشورة على موقع الأترنت، الرابط: <http://lawcenter.files/08.pdf> تاريخ الزيارة ٢٠١٥/١١/٢٦.
٧. للمزيد أنظر: الباحث، يوسف، غسان، ورسالة الماجستير بعنوان «أثر ازدواجية السلطة على التنمية السياسية في السلطة الوطنية الفلسطينية بعد الإنتخابات الثانية، مرجع سابق (ص ١٢٥-١٢٧)، بحيث يتابع الباحث قائلا: « وفي مجال الرقابة على الموازنة العامة لم تجر مساءلة الحكومة عن تقصيرها في إعداد مشروع موازنة ٢٠٠٦ أو ٢٠٠٧ حسب القانون. وفي مجال المساءلة السياسية للحكومة أيضاً كان هناك تقصير واضح، بل إن رئاسة المجلس لم تطرح للنقاش على جدول الأعمال طلباً من مجموعة من النواب لحجب الثقة عن وزير الداخلية سعيد صيام على خلفية الوضع الأمني ٢. ونجم هذا القصور في القيام بالمهام الملقاة على عاتق المجلس عن انقسام المجلس سياسياً بصورة حادة، وانشغاله بالصراع على الصلاحيات بين الرئاسة ومجلس الوزراء وحماس وفتح، وبالتالي لم يقم المجلس بلعب دور الممثل لمصالح ومطالب المواطنين الذين يمثلهم، بل صار مجسداً لمصالح الحزبين المتنافسين على السلطة والصلاحيات.»
٨. للمزيد أنظر الجريدة الرسمية «الوقائع الفلسطينية» المراسيم الرئاسية التالية:
 - قرار رقم ٥ لسنة ٢٠٠٧ بشأن إلغاء كافة قرارات تعيين القوة التنفيذية.
 - مرسوم رقم ٨ لسنة ٢٠٠٧ بشأن اختيار وتكليف رئيس الوزراء، المتعلق في إقالة إسماهيل هنية رئيس الوزراء.
 - مرسوم رقم ٩ لسنة ٢٠٠٧ بشأن إعلان حالة الطوارئ.
 - مرسوم رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٧ بشأن تشكيل الحكومة المكلفة.
 - مرسوم رقم ١١ لسنة ٢٠٠٧ بشأن تعليق العمل بأحكام المواد (٦٧، ٦٦، ٦٥) من القانون الأساسي الفلسطيني والمتعلقة في تشكيل الحكومة.
 - مرسوم رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٧ بشأن تعليق العمل بأحكام المادة (٧٩) المتعلقة في حجب الثقة عن رئيس مجلس الوزراء وحكومته بالأغلبية المطلقة لأعضاء المجلس التشريعي.
 - المرسوم رقم (٢٧) لسنة ٢٠٠٧ بشأن دعوة المجلس التشريعي الثاني للانعقاد في دورته العادية الثانية.
٩. للمزيد أنظر: كتاب بعنوان، «أثر الانقسام السياسي الفلسطيني على مبدأ سيادة القانون في قطاع غزة» «معالجات قانونية مختارة مرجع سابق، حيث جاء فيه: «ويشترط لصحة انعقاد جلساته حضور الأغلبية المطلقة للمجلس (ال نصف + واحد من عدد أعضاء المجلس)، وذلك استناداً لنص المادة (١٨) من النظام الداخلي للمجلس التشريعي، التي تنص على أنه: يشترط لصحة انعقاد المجلس حضور الأغلبية المطلقة للمجلس وتصدر القرارات بالأغلبية... المطلقة وذلك في غير الحالات التي يشترط فيها أغلبية خاصة ويحال القانون إلى رئيس دولة فلسطين لإصداره خلال ثلاثين يوم من إحالته له، وله حق إصداره أو إبداء الملاحظات حوله وإعادته للمجلس التشريعي، وهنا يعيد المجلس مناقشته ثانية، فإذا أقره بأغلبية ثلثي أعضائه اعتبر قانوناً، ١٦ وينشر فوراً في الجريدة الرسمية وفق قانون الجريدة الرسمية الأردني رقم (٢٩) لسنة ١٩٤٩ وتعديلاته. على ضوء ما تقدم، يجب أن تسير العملية التشريعية في فلسطين وفق الآلية السابقة، واستناداً لقوانين الناظمة لها.
١٠. للمزيد انظر المادة (٤٧) من القانون الأساسي المعدل للعام ٢٠٠٣، الصادر عن رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية بتاريخ ٢٠٠٣/٣/١٨، الباب الرابع، السطة التشريعية، حيث جاء فيها: «١- المجلس التشريعي الفلسطيني هو السلطة التشريعية المنتخبة. ٢- بما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون يتولى المجلس التشريعي مهامه التشريعية والرقابية على الوجه المبين في نظامه الداخلي. ٣- مدة هذا المجلس هي المرحلة الانتقالية.»

١١. للمزيد أنظر المادة (٤٣) من القانون الأساسي الفلسطيني المعدل للعام ٢٠٠٣، مصدر سابق، حيث جاء فيها: «١- لرئيس السلطة الوطنية في حالات الضرورة التي لا تتحمل التأخير في غير أدوار انعقاد المجلس التشريعي، إصدار قرارات لها قوة القانون، ويجب عرضها على المجلس التشريعي في أول جلسة يعقدها بعد صدور هذه القرارات وإلا زال ما كان لها من قوة القانون، أما إذا عرضت على المجلس التشريعي على النحو السابق ولم يقرها زال ما يكون لها من قوة القانون.».
١٢. سلسلة تقارير قانونية، (٦٦) إصدارات الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، بعنوان «صلاحيات رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية بالمقارنة مع صلاحيات مجلس الوزراء والمجلس التشريعي الفلسطيني الأساسي، العام ٢٠٠٦، ص ١٩.
١٣. للمزيد أنظر: النظام الداخلي للمجلس التشريعي الفلسطيني الصادر عن رئيس المجلس التشريعي بتاريخ ٢٠٠٠/٦/٧، المواد (٦٥-٧٤).
١٤. يوسف، غسان، رسالة ماجستير بعنوان «أثر ازدواجية السلطة على التنمية السياسية في السلطة الوطنية الفلسطينية بعد الانتخابات الثانية، مرجع سابق، ص ١٠٢.
١٥. عيسه، رياض، حجية المراسيم الرئاسية في التشريع، مجلة تسامح، إصدارات مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، عدد ٢٠٠٨، رام الله، عام ٢٠٠٨، ص ١١٥.
١٦. اللحام، محمد، رسالة ماجستير بعنوان: «القرارات بقوانين الصادرة عن رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، والآثار القانونية المترتبة عليها» الجامعة الإسلامية، غزة، ٢٠١٥، ص ٣١.
١٧. كتاب بعنوان، «الحالة التشريعية في فلسطين ٢٠٠٧-٢٠١٢»، إصدارات معهد الحقوق، جامعة بيرزيت، العام ٢٠١٢، ص ٦٦.
١٨. المادة (٤١) من القانون الأساسي المعدل للعام ٢٠٠٣، مصدر سابق، حيث تنص: «١- يصدر رئيس السلطة الوطنية القوانين بعد إقرارها من المجلس التشريعي الفلسطيني خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إحالتها إليه، وله أن يعيدها إلى المجلس خلال ذات الأجل مشفوعة بملاحظاته وأسباب اعتراضه وإلا اعتبرت مصدرة وتنتشر فوراً في الجريدة الرسمية. ٢- إذا رد رئيس السلطة الوطنية مشروع القانون إلى المجلس التشريعي وفقاً للأجل والشروط الواردة في الفقرة السابقة تعاد مناقشته ثانية في المجلس التشريعي، فإذا أقره ثانية بأغلبية ثلثي أعضائه أعتبر قانوناً وينشر فوراً في الجريدة الرسمية.».
١٩. المادة (٧١) من النظام الداخلي للمجلس التشريعي، مصدر سابق، حيث تنص: «١- يصدر رئيس السلطة الوطنية القوانين بعد إقرارها من المجلس خلال شهر من تاريخ إحالتها إليه وله أن يعيدها إلى المجلس خلال ذات الأجل مرفقة بملاحظاته أو أسباب اعتراضه وإلا اعتبر مصدراً وينشر فوراً في الجريدة الرسمية. ٢- إذا رد رئيس السلطة الوطنية مشروع القانون إلى المجلس وفقاً لأحكام الفقرة السابقة تعاد مناقشته في المجلس، فإذا أقره بالأغلبية المطلقة للمجلس اعتبر نافذاً وينشر فوراً في الجريدة الرسمية.».
٢٠. كتاب بعنوان، «أثر الانقسام السياسي الفلسطيني على مبدأ سيادة القانون في قطاع غزة» «معالجات قانونية مختارة ص ٢٩.
٢١. كتاب بعنوان، «الحالة التشريعية في فلسطين ٢٠٠٧-٢٠١٢»، مرجع سابق ص ١٤٨.
٢٢. للمزيد أنظر: كتاب بعنوان، «أثر الانقسام السياسي الفلسطيني على مبدأ سيادة القانون في قطاع غزة» «معالجات قانونية مختارة مرجع سابق، ص ٢٠، حيث جاء فيه: "أكد القانون الأساسي المعدل، في الباب الأول منه، أن نظام الحكم في فلسطين هو نظام ديمقراطي نيابي، يقوم على مبدأ الفصل بين السلطات وسيادة القانون، إذ نصت مبدأ سيادة القانون أساس الحكم في فلسطين، وتخضع جميع السلطات، والأجهزة والهيئات والمؤسسات والأشخاص في دولة فلسطين يجب أن تخضع للقانون، وجميع ممثلي هذه السلطات هم نواب للشعب في ممارستهم لسلطتهم. وعملية التشريع كغيرها من أعمال السلطات يجب أن تخضع للقانون وفق مبدأ تدرج التشريع المستند لمبدأ سيادة القانون، والذي يقضي بعدم مخالفة القوانين الصادرة عن المجلس التشريعي للقانون الأساسي، وعدم مخالفة اللوائح التنفيذية للتشريعات العادية أو القانون الأساسي".

تقارير

قراءة في نتائج الانتخابات المحلية اللبنانية لا لسياسة المحاصصة السياسية الطائفية

وفيق الهواري *

شهد لبنان خلال شهر أيار/مايو ٢٠١٦ انتخابات بلدية واختيارية شملت ١٠٢٠ بلدية في المحافظات اللبنانية كافة، حيث جرت الانتخابات في محافظات بيروت، الهرمل و البقاع يوم ٨ أيار ٢٠١٦ وفي محافظة جبل لبنان يوم ١٥ أيار ٢٠١٦، وفي محافظتي الجنوب والنبطية يوم ٢٢ أيار ٢٠١٦ وأخيراً في محافظتي الشمال وعكار يوم ٢٩ أيار ٢٠١٦.

قبل الانتخابات بأشهر دار نقاش واسع بين المكونات الاجتماعية السياسية حول إمكانية حصول الانتخابات أو عدم حصولها. من دون أن يجروا أي مسؤول سياسي للإعلان عن رفضه لإجراء الانتخابات المذكورة، في حين جرى تمرير مبررات لتأجيل الانتخابات مثل الوضع الأمني، ارتفاع حدة الانقسامات السياسية الداخلية. إلا أن الحراك الشعبي الذي شهده لبنان صيف ٢٠١٥ أعطى دفعا للضغط على السلطات السياسية لإجراء الانتخابات البلدية والاختيارية، وخصوصاً أن المجلس النيابي مدد لنفسه مرتين، وأبقى على موقع رئيس الجمهورية شاغراً، ولو أجلت الانتخابات البلدية فيكون بذلك قد عطلت آخر المؤسسات المنتخبة في لبنان.

في الانتخابات المذكورة تحالفت قوى السلطة كل من موقعها، وحاولت فرض وقائع تمنع حدوث انتخابات فعلية تتنافس فيها قوى غير متوازنة ولا تملك فرص نجاح واحدة. وكانت أبرز الملاحظات والحلصات التي توصل إليها المواطنون بعد إجراء الانتخابات المذكورة على النحو التالي:

أولاً: إن نسبة الاقتراع العامة لم تتجاوز ٥٠٪ على الأراضي اللبنانية كافة وهذا يعني أن قوى السلطة التي استطاعت أن تنجح في أغلبية البلديات لم تستطع الحصول على أكثر من ٣٠٪ من أصوات الناخبين في أحسن الأحوال وقد ساعدها بذلك النظام الأكثر المتبع في الانتخابات البلدية، التي أكدت مرة أخرى أهمية إقرار قانون انتخابات بلدي جديد على أساس النسبية ما يسمح للمكونات الاجتماعية كافة التمثل في مجالس تدير شؤون المواطنين، وخصوصاً إذا اتجه النظام الإداري نحو اللامركزية الإدارية.

* عضو هيئة تحرير تسامح - لبنان

ثانياً: أشارت الانتخابات البلدية الأخيرة إلى بدايات تشكل حالات تمرد جنينية على زعماء المناطق وأمراء الطوائف، من خلال رفض مايريده زعماء الطوائف السياسيين مثل (زي ما هي، انتخاب لوائح الائتلاف، تكليف شرعي، انتخاب الأحزاب المسيحية للمحافظة على الوجود...) وقد تجلّت هذه الحالات بأكثرية كبيرة لم تمارس حقها بالانتخاب، والاقتراع بأوراق بيضاء، ونجاح لوائح السلطة بنسبة ضئيلة وسط منافسة شديدة مع المعارضين عليها.

ثالثاً: أثبتت قوى المعارضة لأركان المحاصصة، وهي قوى متنوعة نافست لوائح السلطة، منها من هو في نفس الموقع الطائفي، ومنها من موقع المدني واليساري والاعتراضي، إنها قادرة على خوض المعركة الانتخابية البلدية بكفاءة وقد حصل مرشحوها على نسب جيدة من أصوات المقترعين واستطاع عدد من مرشحيها أن يحققوا اختراقات مهمة للوائح السلطة.

رابعاً: أكدت العملية الانتخابية سقوط منطق التحجج بالوضع الأمني لتأجيل إجراء الانتخابات فقد جرت الانتخابات بطريقة سلمية في مختلف المناطق ولم يؤثر الوضع الأمني في العملية وخير مثال الانتخابات البلدية في بلدة عرسال البقاعية.

خامساً: لم تشهد الانتخابات البلدية برامج انتخابية تعتمد على رؤية تنمية للبلدات أو المناطق اللبنانية، بل جرت الانتخابات تحت شعارات سياسية بشكل عام وفي الجانب الإيجابي لذلك لم نشهد تباينات أو اختلافات أساسية في الخطاب الانتخابي لقوى المعارضة المتنوعة للسلطة والنظام.

سادساً: شهدت الانتخابات البلدية في عدد من المناطق غلبة الانقسام والتجاذبات الفئوية على العلاقات بين قوى المعارضة، فلم تتوحد وتشكل لوائح مشتركة في حين توحدت قوى السلطة في لوائح ائتلافية.

سابعاً: على الرغم من كل هذه الملاحظات فإن أهم ما تحقق أن نسبة كبيرة من الناس قالوا لا للزعامات السياسية الطائفية.

إلى جانب هذه الملاحظات العامة، لا بد من رصد ملاحظات أخرى تتعلق بكل مكون اجتماعي من المكونات الموجودة في الكيان اللبناني:

أولاً: المناطق التي يغلب فيها المكون الشيعي:

سار الثنائي الشيعي نحو الانتخابات وهو مطمئن إلى النتائج ونظر إليها كخطوة لتأكيد سيطرة الثنائي على فعالية السلطات في تلك المناطق على جميع الأصعدة. لكنه واجه صعوبات إذ برزت في وجهه معارضة متنوعة، عائلية وسياسية وأحياناً من قوى تنتمي إلى بيئة الثنائي الشيعي نفسه. وهذه المعارضة استطاعت تحقيق عدد من الاختراقات في مناطق البقاع والجنوب، وهي معارضة تنتمي إلى نفس الموقع الطائفي الذي ينطلق منه الثنائي الشيعي. فلم تغلو أصوات تقول أنها ضد الطرفين سياسياً واقتصادياً بل محاولة لاحتلال مقعد ما من مقاعد السلطة وعدم السماح للثنائي الشيعي بالاستئثار.

وفي هذه المناطق برز اليسار اللبناني وما يحيط به من بيئة تاريخية كمعارض للثنائي في الأمكنة التي لا يوافق الثنائي على التوصل إلى تسوية مع اليسار وفق شروط يجري التوصل إليها. في حين شارك اليسار في عدد من اللوائح التي جرى التوافق فيها مع قوى السلطة (الثنائي الشيعي). والتوافق أو عدمه كان يعتمد على المحاصصة وليس على تسوية ما على برامج تنموية.

ثانياً: المناطق التي يغلب عليها المكون السنّي:

في العاصمة بيروت وحيث الأكثرية تنتمي إلى المكون السنّي فإن جميع مكونات السلطة باستثناء حزب الله توحدت في المعركة وتحت شعار المناصفة بين المسلمين والمسيحيين. إلا أن نسبة الاقتراع كانت متدنية جداً وفازت لائحة السلطة بصعوبة بعد منافسة مع لائحتين الأولى تضم وجوهاً ناشطة مدنياً وشكلت خطراً فعلياً على لائحة السلطة والثانية لائحة تضم قوى سياسية معارضة للسلطة. والملاحظة هنا لو أن هاتين اللائحتين توحدتا ضد لائحة السلطة لكان هناك إمكانية للنجاح في وجه لائحة السلطة.

وفي المدينة اللبنانية الثانية طرابلس حصلت مفاجأة عندما استطاعت اللائحة التي دعمها الوزير المستقبل أشرف ريفي الفوز في وجه لائحة مدعومة من تيار المستقبل، الرئيس نجيب ميقاتي، الوزير السابق محمد الصفدي وغيرهم من السياسيين الأساسيين في المدينة.

في التدقيق بتركيب اللائحتين يبدو أن أعضاءهما ينتمون إلى نفس البيئة الاجتماعية والاقتصادية. لكن النسبة الضئيلة التي شاركت في العملية الانتخابية صوتت إلى صالح اللائحة

الأولى. لكن يمكن القول أن المنتصر في طرابلس ليس ريفي بل المنتصر هو خطاب السنية السياسية عام ٢٠٠٥. طرابلس مدينة استباحها النظام السوري خلال وجود جيشه وأهانها الزعماء اللبنانيين بعد ذلك، هذه المدينة التي أعطت الكثير لتيار المستقبل بعد ٢٠٠٥ بسبب الخطاب السياسي الذي ساد آنذاك، نراها بقيت أمينة لذلك الخطاب في حين أن الحريري اقترح سليمان فرنجية (حليف سورية) رئيساً للجمهورية وتحالف مع نجيب ميقاتي (رئيس حكومة كان الرئيس فيها حزب الله). عدا عدم الاهتمام بمشكلات المدينة واحتياجاتها. كل ذلك كان لمصلحة اللاتحة المعارضة وبدا الانتصار وكأنه برسم الوزير المستقبل أشرف ريفي. أما في المدينة اللبنانية الثالثة صيدا، فكان الانتخاب سياسي بامتياز، نزاع بين تيار وريث المرحلة الوطنية السابقة بزعامة الدكتور أسامة سعد وبين تيار المستقبل والجماعة الإسلامية والدكتور عبد الرحمن البزري وهو حلف وقف خلف رئيس البلدية الحالي المهندس محمد السعودي. نتائج المدينة أتت لرسم بصورة فعلية أحجام الأطراف السياسية المتنازعة على النفوذ في المدينة في غياب فعلي لمعالجة مشكلات واحتياجات المدينة.

ثالثاً: المناطق التي يغلب فيها المكون المسيحي:

شهدت هذه المناطق نزاعاً واسعاً بين الأحزاب المسيحية وفي مقدمتها، حزب القوات اللبنانية والتيار الوطني الحر وبين مجموعات مسيحية عائلية ومعارضة لتسلط الأحزاب المسيحية. ففاز تحالف الأحزاب في أمكنة وفازت اللوائح المعارضة في أمكنة أخرى إلا أن جميع الاتجاهات لم تنطلق من مواقع تنموية بقدر الانطلاق من مواقع ضرورة المشاركة وعدم الاستئثار في المواقع السلطوية.

الانتخابات البلدية الأخيرة محطة مهمة في تاريخ لبنان الحديث (إذا كتب) أنها المدخل لبناء معارضة متنوعة (يسارية، علمانية، عائلية...) وهي من المناسبات القليلة التي قال فيها عشرات الألوف من اللبنانيين: لا لسياسة المحاصصة السياسية الطائفية.

ثقافة

إشكاليات الخطاب الديني تجاه قضايا المرأة

دنيا الأمل إسماعيل *

لم تنزل المرأة تشكل أحد أهم محاور الخطاب الديني بشقيه الرسمي والشعبي، ويكاد لا يخلو الفكر الديني عموماً وليس الخطاب الديني فقط من أثر الموروثات الشعبية والعادات الاجتماعية حتى اختلط أحدهما بالآخر اختلاطاً لم يفرق به العامة بين ما هو ديني وما هو موروث شعبي أو عادة اجتماعية سائدة. في المقابل فإنها تعطي مثلاً بارزاً على تفاوت أصوات الخطاب الديني تجاهها بين الصعود والهبوط، إيجاباً وسلباً إلى الحد الذي تم فيه تبادل الاتهامات وتكفير بعضها البعض، ومن المهم هنا التأكيد على أن الخطاب الديني ذاته يحمل في طياته خطابات دينية أصغر متعددة ومتفاوتة وفي بعض الحالات متناقضة ليس في موضوع المرأة فقط وإنما في موضوعات وقضايا أخرى أكثرها في اشتباك مباشر مع الحياة وتفصيلها المختلفة. ويحيل هذا التعدد في الخطابات إلى تعدد المناظير الفكرية التي تصنع هذه الخطابات في زمان ومكان محددين.

ومن وجهة نظري أن النظر إلى قضية المرأة في هذه الخطابات / الخطاب يعد أصدق الأمثلة على تحديد وجهة النظر العميقة التي تعبر عنها هذه الخطابات مجتمعة ومتفرقة، وهي أيضاً تنبئ بما لا يدع مجالاً للشك عن المحمولات الفكرية التي تسير في ظلها وتبع هواها. وبما أن الخطاب الديني سواء كان رسمياً وشعبياً يركز في قوته على قاعدة عريضة هائلة من الناس البسطاء محدودي الفكر والرؤية والتعليم ويكتسب من وراء هؤلاء العديد من الامتيازات السلطوية والاجتماعية التي تجعلهم في قائمة (وجهاء المجتمع) فقد سمح له ذلك استخدام المرأة ك (أداة) عاطفية ملهمة وجاذبة للتحشيد الشعبي واكتساب مساحات واسعة من التبعية العمياء التي لا ترغب في بذل الجهد بقدر ما ترغب في تحميل آثامها إلى آخرين يحملون عنها وزر الحساب وجسامة العقاب الذي تم الترويج له مسبقاً بفخامة يحسدون عليها.

ستظل المرأة تحتل مكانتها في بؤرة الخطاب الديني وأية محاولة لنزعها من هذا العمق سيفقد الخطاب الديني الكثير من مكتسبات رجاله التي حققوها على مدار تاريخ طويل من التغيب الفكري والنقدي متعدد الأسباب والفاعلين.

في كل الحالات؛ هناك إشكاليات/ مشكلات حقيقية ومتجذرة تتعلق بقضايا المرأة في الخطاب الديني، يرتكز محورها بالدرجة الأولى على جدلية دور المرأة الاجتماعي العام أولاً والسياسي ثانياً، ومن وجهة نظري أنّ هناك فجوة عميقة ترتبط بجدلية النظرية والتطبيق في قضية المرأة، فيما يخص هذه النقطة تحديداً فالخطاب الديني تجاه قضية المرأة لم يجد بعد طريقه إلى التطبيق قياساً بالتنظير الذي يسير عليه ، بمعنى أنّ الفجوة قائمة بينهما وواسعة إلى الحد الذي يمكن القول أنّ كلاً منهما يغني في واد، خاصة وأنّ الموروثات والتقاليد الشعبية تهمين على الواقع بشكل أقوى وأكثر تأثيراً من التنظير الديني، مما أوقع الأخير في دائرة العجز عن تلبية الاحتياجات المتطورة للمرأة في مجتمعات سريعة النمو والتطور. خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار مدى اختلاف هذا الخطاب وفقاً لموضوعاته وخصائصه ومصادر تشكيله، وانعكاس ذلك على رؤية المجتمع للمرأة، ورؤية المرأة لذاتها.

إنّ التحليل السوسولوجي للخطاب الديني يمثل مهمة أساسية وضرورية، من الممكن أن يقدم مساهمة علمية في فهم خصائص الوعي بالخطاب الديني بوجه عام، وخطاب المرأة بوجه خاص نظراً لدوره المتعاظم وتأثيره الفاعل في المجتمع، ومن ثم التدخل لإصلاح ما في هذا الخطاب من سلبيات، وتعزيز إيجابياته، وفي المقدمة منها مساعدة القائمين على والممارسين للخطاب الديني في تعديل وإعادة صياغة خطابهم بما يحقق وعياً دينياً حقيقياً.

وإذا ركزنا سنجد أنّ أكثر الموضوعات تكراراً في الخطاب الديني هي الموضوعات الاجتماعية والأحكام الدينية، فيما لا تحظى قضايا التعليم و المشاركة السياسية و العمل، إلّا اليسير من الاهتمام، وأحياناً بطريقة غير مباشرة و موسمية، ما يدل على قصور و ربما عجز عن تناول مثل هذه القضايا الواقعية للمرأة، كما يؤشر أيضاً على مدى هروب الخطاب الديني من القضايا البنائية الكبرى التي يتأسس عليها بناء الأمم و تطورها. في المقابل يركز على القضايا الجانبية و الثانوية و ذات الطبيعة الجدلية التي لا يمكن حسمها بشكل نهائي، مع انشغاله الكبير بقضايا البعث و الآخرة و الثواب و العقاب و عذاب القبر و المسيح الدجال أكثر من انشغاله بأمور الدنيا (سطوة خطاب الترهيب) و هو هنا لا يربط بينه و بين الحياة المعيشة كأنّ ثمة قطيعة بين الخطاب الديني و الواقع، خاصة حين نجده يركز بشدة على الحديث عن الماضي و الذي يمثل نموذجاً دائماً يجب أن الاحتذاء به، منفصلاً عن الواقع و تاركاً الحاضر للعابثين الجدد، في الوقت الذي ركزت فيه الكتابات الدينية عن المرأة و بمساحات كبيرة، على الجانب الأخلاقي الذي يرتبط بالسفور و الاختلاط و تقليد المرأة الغربية في سلوكها.

وقد جاءت معظم هذه الكتابات تعبيراً عن ردة فعل متكررة و متشابهة و انفعالية و دفاعية في أكثر الحالات على ما أثارته الأقلام و التيارات غير الدينية حول المرأة بشكل عام، و المرأة في

الخطاب الديني الإسلامي بشكل خاص. فيما كان غائباً عن هذا الخطاب أهمية الدخول مع هذه الآراء في حوارات متراكمة وصولاً إلى بلورة رؤية معرفية وعملية تجاه قضايا المرأة، بعيداً عن الحساسيات الثقافية والأيدولوجية. وعلى الرغم من التغيير الكبير الذي طرأ وطال الكثير من هذه الاتجاهات والتيارات إلا أن الخطاب الديني في مجمله لم يتغير. خاصة وأن هذه الخطابات والتيارات حملت الرؤية الذكورية السائدة للمجتمع ولا يمكننا أن نغفل هنا عن أن الخطاب الديني حمل لواءه منذ قرون خلت الرجال فقط، وهذا يعني تعزيز أفكارهم وروايتهم وتفسيرهم الخاص للنصوص الدينية والأحداث والمواقف الدينية التاريخية، مع إقصاء أية محاولات لكسر هذا التابو الديني سواء من داخل الحرم الذكوري أو من خارجه. إن ما تحتاجه المرأة من الخطاب الديني عموماً صياغة رؤية واضحة حول المرأة ارتباطاً بأوضاعها واحتياجاتها المتطورة، وهذا يتطلب أن تكون المرأة ذاتها جزءاً من الخطاب الديني، ومن صناعته فهو ليس حكراً على الرجال فقط، بل قدمت المرأة نماذج مهمة في نقد الخطاب الديني والتأسيس لخطاب آخر جديد لا يلغي كينونة المرأة الفقيهة والعالمة واهتمامه فقط بكون المرأة موضوعاً للخطاب الديني، وأعتقد أن السنوات القادمة ستشهد حراكاً واسعاً للمرأة في مسألة وولوج الخطاب الديني وتجديده وإعادة النظر في الكثير من الأفكار والتفسيرات الدينية التي انطلقت من تفسير ذكوري بحت تشرب بالكثير من الامتيازات والمكتسبات التاريخية، والتاريخية فقط دون إعمال النظر النسوي فيها فبقيت سائدة ومرتسخة كأنها حقائق إلهية لا مجال لمجرد الخوض فيها.

إن أغلب الكتابات الدينية عن المرأة ومنها الإسلامية، كتبها الرجال وليس النساء وهذا أخطر ما في الخطاب الديني عموماً غياب الرؤية النسوية عنه، وتفسيره من منظور ذكوري لذا من المهم أن يعرف القارئون على الخطاب الديني أن المرأة هي أقرب إلى تشخيص أحوالها، ومعرفة كينونتها، وبالتالي هي الأقدر على فهم حاجاتها ومتطلباتها. ليس ذلك فقط ولكن الأهم أن تدرك المرأة نفسها أنها الأقدر على تحمل مشكلاتها في هذا الخطاب ومعه في جدل نوعي وبناء مع تلك الرؤى التي سادت قروناً دون أن تحركها المرأة وتعيد تفكيكها وبنائها من جديد، وهذا قصور نسوي كبير أعترف به كامرأة وباحثة مهما كانت المعينات التي حالت دون أن تأخذ المرأة مكانتها في الخطاب الديني باعتبارها أحد صناعه ومنظريه وليس فقط موضوعاً له ومادة غنية ليحصل الرجال من خلالها على سطوتهم على الخطاب الديني. إن جهل المرأة ليس معوقاً للتنمية فقط، إنما هو معيق أساس في تفكيك المنظومة الدينية التي تم بنائها عبر تاريخ طويل من الغياب والاستسلام والخوف وظلت قاصرة على حجر الرجال فقط، فكانت لهم مغنماً كبيراً من الامتيازات المتعددة التي لا تتم إزاحتها إلا عبر نفوذ هذا التاريخ بروية نقدية حقيقية وتنقيته من كل ما هو عالق بأطراف الثوب ليبقى جميلاً ونقياً إلى حد ما.

